صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٤

من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار

IMF
2014

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة الرئيسية في العالم المعنية بالتعاون النقدي على المستوى الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٨ بلدا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي — وهو نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. ويمثل هذا الأمر عاملا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٣ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٤. وتمثل محتويات هذا التقرير آراء وسياسات المجلس التنفيذي للصندوق، والذي شارك بفعالية في إعداده.

وتتمثل أنشطة الصندوق الرئيسية فيما يلي:

• تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

• وتوفير التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات — أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي لأن مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى تتجاوز إيراداتها من النقد الأجنبي؛

• وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ونظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء فإن مكاتبه تنتشر أيضا في مختلف أنحاء العالم.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع باللغة الإنجليزية على مواد إضافية مساعدة للتقرير السنوي — أي الأطر والجداول في الصفحة الإلكترونية والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٤)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة — وذلك في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2014/eng. كذلك يمكن الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد الإضافية المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية من «شعبة خدمات مطبوعات الصندوق».

©2014 صندوق النقد الدولي
التقرير السنوي ٢٠١٤ — من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار
ISBN 978-1-49832-648-3 (paper)
ISBN 978-1-49838-270-0 (PDF)

ملحوظة: تعبر التحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذه المطبوعة عن آراء المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي.

ترسل طلبات الحصول على المطبوعات عبر الإنترنت أو بالفاكس أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
ماتف: 7430-623 (202) فاكس7201-623 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org | www.elibrary.imf.org

الاختصارات

ACT	Arab Countries in transition	بلدان التحول العربي
AML/CFT	Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ASEAN+3	Association of Southeast Asian Nations plus China, Japan, and Korea	رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان +٣)
CDIS	Coordinated Direct Investment Survey	المسح المنسق للاستثمار المباشر
CESEE	Central, eastern, and southeastern Europe	أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية
CPIS	Coordinated Portfolio Investment Survey	المسح المنسق لاستثمارات الحافظة
COFER	Currency Composition of Foreign Exchange Reserves	تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية
CPI-GBA	Consumer Price Index for Greater Buenos Aires	مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى
DGI	Data Gaps Initiative	مبادرة ثغرات البيانات
DSA	Debt sustainability analysis	تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
DSF	Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries	إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
ENDA	Emergency Natural Disaster Assistance	المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية
EPCA	Emergency Post-Conflict Assistance	المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع
EFF	Extended Financing Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EWE	Early Warning Exercise	عملية الإنذار المبكر
FAS	Financial Access Survey	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	Fiscal Monitor	الراصد المالي برنامج تقييم القطاع المالي
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FSRB	FATF-style regional body	جهاز إقليمي على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
FY	financial year	السنة المالية
GAB	General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
MAP	Mutual Assessment Process	عملية التقييم المتبادل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PIN	Public Information Notice	نشرة المعلومات المعممة
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PR	Press release	بيان صحفي
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	Regional Economic Outlook	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
ROSC	Report on the Observance of Standards and Codes	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	special drawing right	حقوق السحب الخاصة
TSR	Triennial Surveillance Review	مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات
UMP	unconventional monetary policy	سياسة نقدية غير تقليدية
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

صورة الغلاف العلوية: باحثتان في مدينة شنغهاي بالصين تجريان تجارب على أحد الأمصال. **الصورة السفلية**: طلبة في مدرسة للتعليم المهني بمقاطعة كابغايي في رواندا يفحصون أحد المحركات

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٤

من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

المجلس التنفيذي ٦

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٨

١ | نظرة عامة ٩
الاقتصاد العالمي ١٠
الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق ١٠
المشورة بشأن السياسات، والحوكمة، وبناء القدرات ١١
الموارد والمساءلة ١١

٢ | المستجدات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ١٣
مقدمة ١٤
الاقتصاد العالمي: التحول في مساهمات النمو ١٤
نحو تعاف ديناميكي غني بفرص العمل ١٦

٣ | إدارة التحولات المتعددة ١٧
سياسات لعالم مترابط ١٨
متابعة التطورات العالمية ١٨
الرقابة ١٨
البلدان المنخفضة الدخل ٢٤
الأسواق الصاعدة ٢٥
بلدان التحول العربي ٢٦
الدول الصغيرة ٢٦
التمويل وشبكة الأمان العالمية ٢٧
موارد التمويل ٢٧
تصميم البرامج ٢٨
الشرطية ٢٩
التمويل خلال السنة ٣٠

٤ | دعم التعافي القابل للاستمرار واستعادة الصلابة ٣٥
المشورة بشأن السياسات ٣٦
سياسة المالية العامة ٣٦
استمرارية أوضاع المالية العامة ٣٨
السياسة النقدية ٤٠
سياسة السلامة الاحترازية الكلية ٤١
الإصلاح التنظيمي ٤٢
فرص العمل والنمو ٤٢
كفاية الاحتياطيات ٤٣
نظام الحصص والحوكمة ٤٣
مراجعة نظام الحصص ٤٣
صيغة الحصص ٤٤
تنمية القدرات ٤٤
مبادرات المساعدة الفنية ٤٥
الاستجابة للاحتياجات العاجلة ٤٥
مساعدة البلدان الأعضاء على تنمية القدرات ٤٦
التدريب ٤٨
الدعم الخارجي ٤٩
البيانات ومبادرات معايير البيانات ٥٠
النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات ٥٠
مؤشر أسعار المستهلكين وبيانات إجمالي الناتج المحلي في الأرجنتين ٥١
الأنشطة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات الأخرى ٥١
العمل مع مؤسسات أخرى ٥٤
مجموعة العشرين ٥٤
مجلس الاستقرار المالي ٥٤
مجموعة البنك الدولي ٥٥
المؤسسات الأخرى ٥٥

٥ | الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ٥٧
الميزانية والدخل ٥٨
الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ٥٨
مبيعات الذهب ٥٩
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٦١
المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي ٦٢
آليات التدقيق ٦٢
إدارة المخاطر ٦٣
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٦٥
الموارد البشرية ٦٥
تمديد فترة عمل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ٦٦
المساءلة ٦٦
مكتب التقييم المستقل ٦٦
الشفافية ٦٩
مراجعة استراتيجية التواصل ٧٠
التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية ٧٠

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٧٢

كبار موظفي الصندوق ٧٣

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٤

حواشي ختامية ٧٥

الأطر

٣–١ كيف تساعد المرأة في تحقيق النمو الاقتصادي ٢٤
٤–١ مبادرة تحديث ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ٣٨
٤–٢ أدوات التقييم الموحدة الجديدة ٤٥
٤–٣ الدورات الجديدة التي يقدمها معهد تنمية القدرات ٤٩
٤–٤ المنتدى الإحصائي الأول يلقي الضوء على دور الإحصاءات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي ٥٣
٥–١ تقدم العمل في تجديد مباني الصندوق ٦٢
٥–٢ تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والأنشطة ٦٥
٥–٣ تكريما لذكرى وابل عبد الله ٦٧
٥–٤ مبادرات تعزيز الحوار بشأن السياسات في المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٧١

الأشكال البيانية

٣–١ الاتفاقات الموافق عليها خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ١٩٩٨–٢٠١٤ ٣١
٣–٢ قروض بشروط غير ميسرة مستحقة، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠١٤ ٣١
٣–٣ التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠١٤ ٣١
٤–١ الشكل البياني ٤–١ تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب فئة الدخل ٤٥
٤–٢ تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المجال ٤٦
٤–٣ تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب حالة البرنامج ٤٦
٤–٤ تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المنطقة ٤٦
٤–٥ تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب فئة الدخل ٤٨
٤–٦ تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المجموعة ٤٨
٤–٧ تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المنطقة ٤٨
٤–٨ الشكل البياني ٤–٨ الإنفاق على تنمية القدرات ٤٨

الجداول

٣–١ التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي ٣٢
٣–٢ الاتفاقات في إطار التسهيلات الرئيسية الموافق عليها في السنة المالية ٢٠١٤ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة) ٣٤
٣–٣ الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٤ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة) ٣٤
٥–١ الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٣–٢٠١٧ ٦٠
٥–٢ المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٤ ٦١
٥–٣ المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، في ٣٠ إبريل ٢٠١٤ ٦٣

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٤، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو٠,٦٤٥٢٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٥٤٩٦٩ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٣) هو ٠,٦٦٢٦٩١ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٥٠٩ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

كريستين لاغارد، المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية السبعين لتأسيس صندوق النقد الدولي. ففي عام ١٩٤٤ عقد قادة العالم العزم على تجاوز الفوضى والمذابح التي تسببت فيها الحرب، والعمل على بناء عالم يقوم على التعاون بدلا من الصراع، والتكامل بدلا من الانعزالية. وقد تأسس الصندوق على أساس المبدأ الأساسي الذي يقضي بأن الطريق إلى الرخاء الوطني يمر بالرخاء العالمي.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية السابعة لبداية الأزمة المالية العالمية، التي تحولت إلى أسوأ أزمة اختلال اقتصادي عالمي منذ «الكساد الكبير». ومع ذلك، فإننا لم نشهد «كسادا كبيرا» ثانيا. لكن ذلك لم يكن وليد الصدفة؛ بل كان نتيجة التطبيق السليم للمبدأ الذي تأسس عليه الصندوق: وهو إعطاء الأولوية للتعاون العالمي. وإنني لأشعر بالفخر إزاء الدور الذي يضطلع به الصندوق في إطار هذا التحرك العالمي.

ومع ذلك فإن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق التعافي الاقتصادي القابل للاستمرار، الذي يتسم بالنمو القوي والاحتوائي وسرعة توفير فرص العمل. ورغم أن التعافي مستمر فلا يزال هشا وشديد البطء وعرضة لتقلبات المشاعر في الأسواق المالية. ولا يزال هناك الملايين حول العالم يبحثون عن العمل. ورغم أن مستوى عدم اليقين ربما يكون آخذا في الانحسار فمن المؤكد أنه لا يتلاشى قريبا.

من الأمور الخطيرة التي تواجهنا حاليا ازدياد تعقيدات التعافي الاقتصادي العالمي نتيجة ديناميكيات النمو المتغيرة. ونظرا لعدم توازن التعافي في مختلف الاقتصادات المتقدمة — فهو أسرع وتيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو أواليابان — فإن عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها ستتبع وتيرة مختلفة في البلدان المختلفة، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات محتملة على التقلبات الاقتصادية والنمو. وفي نفس الوقت، تعاني الأسواق الصاعدة من تباطؤ وتيرة النمو على نطاق واسع وعلى نحو متزامن، مما قد يتسبب بدوره في خفض توقعات النمو في بلدان أخرى حول العالم. كذلك نجد أن احتمال انخفاض معدل التضخم بشدة في أوروبا يلقى بظلاله على التعافي الاقتصادي. ومع تزايد المخاطر الجغرافية السياسية تزداد أجواء عدم اليقين بوجه عام.

ويتعين التعامل مع هذا الوضع باعتماد المزيج الصحيح من السياسات. وفي هذا السياق، عرض الصندوق جدول أعماله للسياسات العالمية أثناء الاجتماعات السنوية في ٢٠١٣ واجتماعات الربيع في ٢٠١٤، حيث أكد الحاجة إلى تعزيز تناسق السياسات وتوثيق التعاون بين صناع السياسات. فالأولويات واضحة: حيث يتعين على الاقتصادات المتقدمة التركيز على خيارات السياسات المدروسة والمتوخى الدقة في إبلاغها للجمهور بغية تأمين التعافي الاقتصادي؛ ويتعين على الأسواق الصاعدة

تقوية أساسياتها الاقتصادية، والحد من مواطن الضعف فيها، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية؛ وينبغي أن يحرص الجميع على التعاون وممارسة لغة الحوار.

وقد ظل الصندوق طوال الأزمة وخلال فترة التعافي الوسيط الذي لا غنى عنه لتحقيق التعاون الاقتصادي، وسوف يواصل القيام بهذا الدور. فالصندوق هو المحفل الرئيسي لبلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا عضوا الذي يسمح لها بالتضامن والعمل معا. وقد استمر الصندوق على مدار العام الماضي في دعم بلدانه الأعضاء — من خلال أنشطته الرقابية، وعمليات الإقراض، ومن خلال تقديم المساعدة الفنية.

وحرص الصندوق على إعطاء الأولوية للجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل أفضل، وخاصة من خلال تقريره المعني بالتداعيات وتقرير القطاع الخارجي، بالإضافة إلى تقارير التحليلات العنقودية. وقدم الصندوق المساعدة للبلدان في مجالات مثل سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة؛ واستراتيجيات النمو والإصلاحات الهيكلية في الأسواق الصاعدة؛ ومواطن التعرض للمخاطر والتنوع الاقتصادي والتحولات الهيكلية في البلدان منخفضة الدخل. كذلك كثف الصندوق من جهوده في المجالات الجديدة ذات الانعكاسات على الاستقرار والنمو — بما في ذلك عدم المساواة، والبيئة، والمشاركة الاقتصادية للمرأة.

وعلى الجانب المالي، واصل الصندوق دعمه لجهود الإصلاح في بلدانه الأعضاء في مختلف أنحاء العالم، للمساعدة في تخفيف وطأة التصحيح. وخلال هذه السنة قام الصندوق بمراجعة بعض تسهيلاته مثل «خط الائتمان المرن» و«خط الوقاية والسيولة» و«أداة التمويل السريع» — للتأكد من استمرار قدرتها على مساعدة البلدان الأعضاء بأقصى درجة من الفعالية. كذلك وافق جميع البلدان الأعضاء على تحويل أرباح مبيعات الذهب لمساعدتنا في تلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في الأعوام القادمة.

كذلك كثّف الصندوق من جهوده في مجال تنمية القدرات — حيث قام بمساعدة البلدان على تصميم وبناء وتقوية المؤسسات التي تشكل ركائز النجاح الاقتصادي. ومنذ اندلاع الأزمة عقدنا الدورات التدريبية التي استفاد منها جميع البلدان الأعضاء كما قدمنا المساعدة الفنية إلى ٩٠٪ من إجمالي الأعضاء. وقد أطلق الصندوق خلال السنة الماضية مجموعة جديدة من الأدوات والدورات التدريبية، وافتتح مركزا إقليميا جديدا للمساعدة الفنية في غانا، وتلقى مبلغ ١٨١ مليون دولار في هيئة مساهمات جديدة من المانحين.

وإجمالا، فإنني لأجد في إنجازات الصندوق خلال السنة الماضية مصدر فخر كبير كما أفتخر بمن ساهموا في تحقيقها — أي خبرائنا المخلصين ومجلسنا التنفيذي، وإنه لشرف عظيم أن أشغل منصب المدير العام في هذه المؤسسة العريقة. وأتطلع لمواصلة تطويع جهودنا من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء حتى يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة تتسم بالنمو المستمر والرخاء من أجل الجميع.

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام

ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام

نعمت شفيق، نائب المدير العام، استقالت في ١٨ مارس ٢٠١٤

مِن زو، نائب المدير العام

المجلس التنفيذي حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٤

أسماء المديرين التنفيذيين المناوبين تظهر بالخط المائل

ميغ لوندساغر
شاغر
الولايات المتحدة

دايكيتشي موما
إيساو هيشيكاوا
اليابان

هوبرت تيماير
ستفن ماير
ألمانيا

هيرفيه دي فيليروشيه
شاغر
فرنسا

ويمبو سانتوسو
رشيد عبد الغفور
بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام

جان تاو
سون بين
الصين

جون–وون يون
إيان دافيدوف، فيكي بلايتر
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو

توماس هوكين
ماري أودي
أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

راكش موهان
كوسغالانا راناسينغ
بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا

فهد الشثري
هشام العقيل
المملكة العربية السعودية

دانييل هيلر
دومينيك رادزيويل
أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان

باولو نيغويرا باتيستا، جونيور
هيكتور توريس، لويس أوليفيرا ليما
البرازيل، الرأس الأخضر، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور–ليشتي، ترينيداد وتوباغو

ستيفن فيلد
كريستوفر بيتس
المملكة المتحدة

منو سنيل
ويلي كيكنز، أوليكساندر بيتريك
أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا

خوزيه روجاس
فيرناندو فاريلا، ماريا أنجليكا أربيليز
كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا

أندريا مونتانينو
ڤانوس كاتسامباس
ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو

أودون غرون
بيرنيلا ميرسون
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد

مومودو ساهو
شيليش كابوبيوي، أوكو جوزيف نانا
أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي

عبد الشكور شعلان
سامي جدع
البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية

يوهان برادر
عمر يالفاك، ميروسلاف كولار
النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا

أليكسي موجين
أندريه كوشين
روسيا

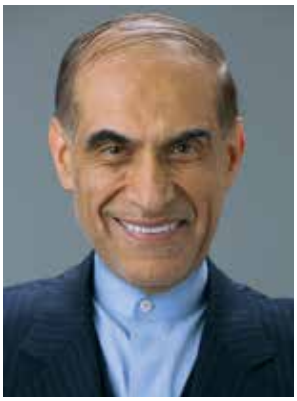

محمد جعفر مجرد
محمد الدايري
جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس

ألفارو روجاس اولميدو
سيرجيو شوداس
الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

كوسي أسيمايدو
نغويتو تيرانيا يامباي، ووري ديالو
بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

٣٠ يوليو ٢٠١٤

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٤، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٥ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس، الوارد في نسخة التقرير على اسطوانة سي دي روم والموقع الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2014/eng/index.htm الكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٤ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد جيان–شي وان (رئيسا) والسيد غونزالو راموس والسيد دانييل لويتو، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

١ نظرة عامة

نظرة عامة

شهدت الفترة من مايو ٢٠١٣ حتى نهاية إبريل ٢٠١٤— وهي السنة المالية لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤ [١]– مرور الاقتصاد العالمي بمنعطف خطير، فقد بدأ بالخروج من أكبر أزمة مالية مر بها منذ ما يقرب من مئة عام. وبينما ترسخت جذور التعافي الاقتصادي فقد ظل شديد البطء ويواجه عقبات متعددة على الطريق. وفي إطار جدول أعمال السياسات العالمية عرضت السيدة مدير عام الصندوق الخطوات الجريئة على مستوى السياسات التي يمكن باتخاذها التغلب على هذه العقبات والمضي قدما بالاقتصاد العالمي إلى النمو الأسرع والأكثر قدرة على الاستمرار. وقد تمثلت الأولوية القصوى في تعزيز تناسق السياسات وتوثيق التعاون الدولي بين صناع السياسات، في الداخل وعبر الحدود: ذلك أن الرخاء الوطني يرتبط بالرخاء العالمي، وكلاهما يعتمد الآن على عمل البلدان المشترك أكثر من أي وقت سابق. والصندوق لا غنى عنه لتحقيق هذا التعاون العالمي.

وقد واصل الصندوق على مدار العام المنصرم مساعدة بلدانه الأعضاء في تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي ووضع سياسات قوية لمواجهة التهديدات المحيطة بالاستقرار على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال عملياته التقييمية في إطار أنشطته الرقابية الثنائية ومتعددة الأطراف إلى جانب مشاركته الفعالة في جهود بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا من خلال الدعم المالي وعلى مستوى السياسات وتنمية القدرات.

الاقتصاد العالمي

مع اقتراب السنة من نهايتها كان النشاط العالمي يزداد قوة، مما يرجع إلى حد كبير للتحسن المشاهد في الاقتصادات المتقدمة، لكن التعافي لم يكن متوازنا وظل أضعف من المستوى الباعث على الارتياح. وظل النمو الاقتصادي ضعيفا، كما ظل الملايين حول العالم عاطلين عن العمل. وأدت المخاطر الجغرافية السياسية المتزايدة إلى إثارة مخاوف جديدة. وبينما ساعدت الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات خلال السنة الماضية على استقرار الاقتصاد العالمي، كان الاستقرار المالي العالمي يواجه تحديات جديدة نتيجة تباطؤ النشاط في الأسواق الصاعدة واحتمال انخفاض التضخم بشدة في أوروبا، حتى مع انحسار آثار الأزمة، ومن ثم ظل التعافي الاقتصادي متواضعا وهشا. **ويعرض الفصل الثاني مناقشة متعمقة حول المستجدات الاقتصادية والمالية على مدار العام.**

الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق

كان التعافي العالمي خلال السنة الماضية غير متوازن كما تراجعت وتيرة النمو على نحو مخيب للآمال. وظلت جهود الانتقال من مرحلة الاستقرار الاقتصادي إلى النمو القوي والمتوازن والاحتوائي على أساس قابل للاستمرار بمثابة عمل قيد الإنجاز. ولكسر حلقة النمو المنخفض والتوتر المتكرر في الأسواق تم اتخاذ عدة إجراءات شملت تعزيز تنفيذ

السياسات وتوخي الدقة في التعامل مع سلسلة من التحولات الجارية بالفعل، ومنها عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها، مع ما يصاحبها من تداعيات وتداعيات مرتدة؛ وتحول مسار ديناميكيات النمو، مع تزايد المساهمات من الاقتصادات المتقدمة، وانخفاض النمو الأساسي في اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وإعادة توازن الطلب العالمي؛ واستكمال إصلاحات النظام المالي الدولي لتعزيز الاستقرار.

وقدم الصندوق المساعدة لبلدانه الأعضاء خلال هذه السنة عن طريق إجراء تقييمات لموضوعات مثل مواطن التعرض للمخاطر، والتنوع الاقتصادي، والتحول الهيكلي في البلدان منخفضة الدخل، والنمو في الأسواق الصاعدة، وسياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة، والقضايا الهيكلية مثل تفاوت الدخل ومشاركة المرأة في الاقتصاد. كذلك قدم الصندوق المشورة الموجهة بدقة بشأن السياسات في سياق أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق تقارير التداعيات وتقارير التحليل العنقودي، كما قدم الدعم المالي. **ويعرض الفصل الثالث معلومات إضافية عن أعمال رقابة الصندوق والبرامج التي يدعمها الصندوق خلال السنة.**

المشورة بشأن السياسات، والحوكمة، وبناء القدرات

يقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات إلى بلدانه الأعضاء حول مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي في سياق الإشراف على النظام النقدي الدولي، دعم البرامج الاقتصادية في البلدان الأعضاء، ومساعدة البلدان على تقوية مؤسساتها وقدراتها، ومتابعة اقتصادات البلدان الأعضاء.

وقد ناقش المجلس التنفيذي على مدار العام مجموعة من القضايا مثل سياسة المالية العامة، والسياسة النقدية غير التقليدية، وسياسة السلامة الاحترازية الكلية. وقام بمراجعة مسار التقدم في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية بهيكل الحوكمة في الصندوق، بما في ذلك إصلاح نظام الحصص، كما قام بمراجعة تسهيلات الصندوق مثل «خط الائتمان المرن» و«خط الوقاية والسيولة» و«أداة التمويل السريع» إلى جانب الشرطية في السياسة النقدية.

وتسهم جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات من خلال ما يقدمه من مساعدة فنية وتدريب في مساعدة البلدان الأعضاء على بناء المؤسسات القوية وتعزيز المهارات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة. وخلال السنة المالية ٢٠١٤ أطلق الصندوق مجموعة جديدة من أدوات التقييم الموحدة والدورات التدريبية، وافتتح مركزا إقليميا جديدا للمساعدة الفنية في غانا، وتلقى مبلغ ١٨١ مليون دولار في هيئة مساهمات جديدة من المانحين. وقد أجرى المجلس التنفيذي مراجعة لاستراتيجية الصندوق في تنمية القدرات واعتمد الإصلاحات في هذا الخصوص. **ويعرض الفصل الرابع بيانات تفصيلية إضافية حول مشورة الصندوق بشأن السياسات، والحوكمة، وبناء القدرات.**

الموارد والمساءلة

ظل توفير الموارد الكافية لدعم احتياجات الأعضاء التمويلية يمثل أحد أولويات الصندوق منذ بداية الأزمة. وفي يناير ٢٠١٣ اعتمد المجلس التنفيذي مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة لحساب الاستثمار في الصندوق بحيث تضع الإطار القانوني لتنفيذ صلاحيات الصندوق الاستثمارية الموسعة بمقتضى التعديل على اتفاقية تأسيس الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى الحد المعياري لتوزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب لصالح الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر بغية دعم القروض المقدمة للبلدان منخفضة الدخل.

أعلى الصفحة السابقة خط إنتاج يعمل بالروبوت (الإنسان الآلي) في مصنع بإسبانيا **أسفل الصفحة السابقة** مركز التحكم في شركة للغاز في الجمهورية التشيكية **أقصى اليسار** لوحة إلكترونية لمؤشر سوق الأوراق المالية في طوكيو، اليابان **أقصى اليمين** ناقلة حاويات في هويس ميرافلوريس على قناة بنما **إلى اليسار** نساء تبيع الخضروات في الإمارات العربية المتحدة **إلى اليمين** شحن الهواتف النقالة في منجم ذهب بمقاطعة موبندي في أوغندا

وقد أمكن تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء ضمن ميزانية ثابتة من خلال اعتماد تدابير تحقيق الكفاءة، وتحديد الأولويات، ودقة استخدام وإعادة تخصيص الموارد المتاحة. وواصل الصندوق خلال هذه السنة تركيزه على قوة نمو التوظيف، واستجاب بسرعة للنتائج التي خلص إليها مسح آراء موظفي الصندوق لعام ٢٠١٣، كما وضع إطارا لتنمية المهارات القيادية لتعزيز مهارات التعامل مع الأشخاص. وقد وافق المجلس التنفيذي على إدخال تحسينات على سياسة الصندوق بشأن الشفافية بغية زيادة فعالية رقابة الصندوق ومشورته بشأن السياسات. ويعرض الفصل الخامس معلومات إضافية عن عمليات وسياسات الصندوق المالية، وعمله في مجال الموارد البشرية، وجهوده لتعزيز الشفافية والمساءلة.

٢ المستجدات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

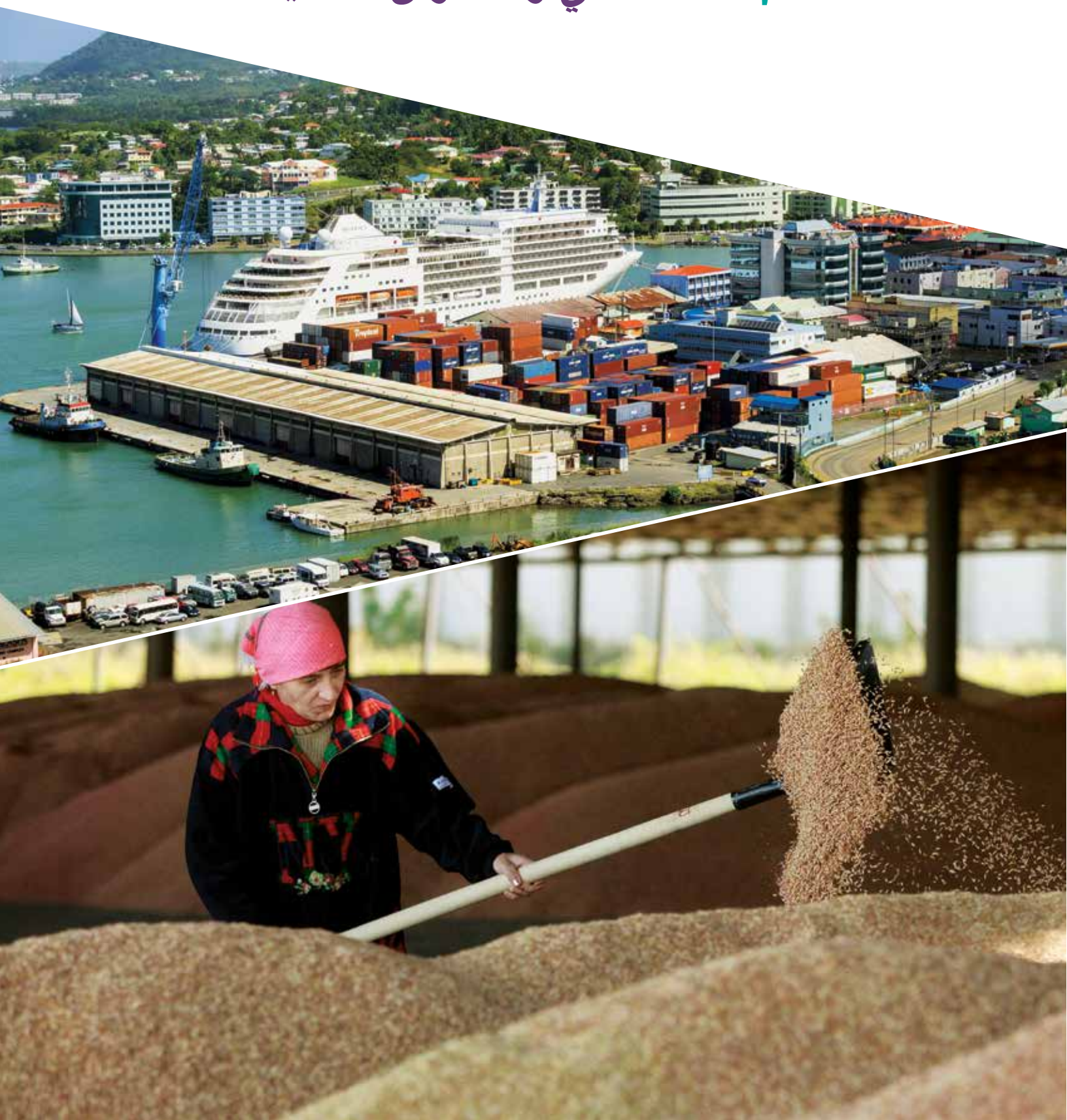

المستجدات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

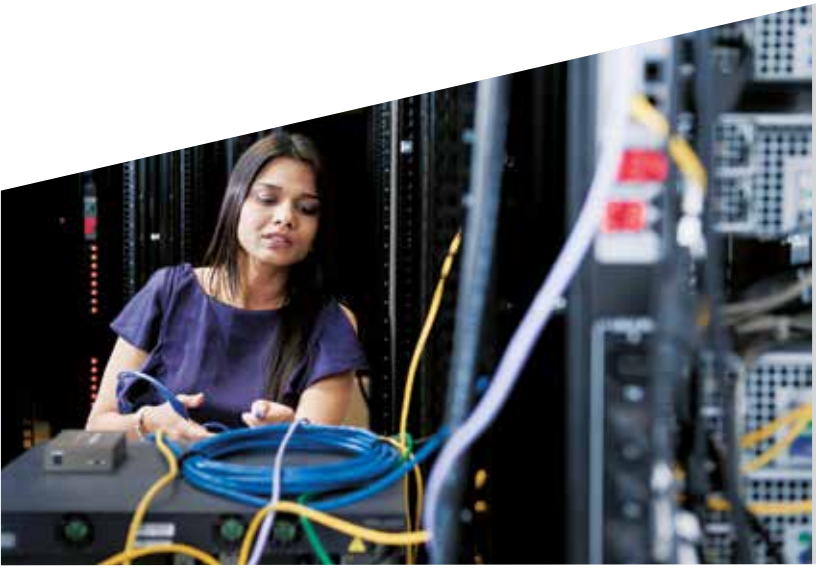

مقدمة

مع انتهاء السنة المالية ٢٠١٤، تحسن الاقتصاد العالمي تدريجيا بعد فترة من الكساد الكبير. وبدأ التعافي يكتسب زخما والاستقرار المالي العالمي يتحسن. ومع ذلك ظل النمو بطيئا جدا وضعيفا لدرجة لا تدعو إلى الطمأنينة، ولا يزال الملايين من الناس بدون عمل. وقد أدى ارتفاع المخاطر الجغرافية السياسية إلى ضخ مخاوف جديدة.

وقد ساعدت إجراءات السياسات في السنة المالية ٢٠١٤ على استقرار الاقتصاد العالمي. واعتمدت الولايات المتحدة زيادة في الميزانية وحدا أقصى للديون، كما مهدت زيادة قوة الاقتصاد الظروف المواتية لتطبيع السياسة النقدية. وبددت هذه الخطوات أوجه عدم اليقين الكبيرة التي كانت تخيم بظلالها على الآفاق في أكتوبر ٢٠١٣. وفي أوروبا، أدى الانخفاض الكبير في المخاطر المتطرفة نتيجة تنفيذ السياسات على المستويين الوطني والإقليمي وعودة النمو في جميع البلدان تقريبا إلى تحسينات كبيرة في ثقة السوق في الجهات السيادية والمصارف. وفي اليابان، حققت السياسات الاقتصادية (Abenomics) بداية جيدة مع تراجع الضغوط الانكماشية وزيادة الثقة. وبدأت اقتصادات الأسواق الصاعدة تعدل سياساتها في الاتجاه الصحيح بعد أن شهدت عدة نوبات من التقلبات.

ومع ذلك كان الاستقرار المالي العالمي يواجه تحديات جديدة، حتى مع انحسار إرث الأزمة. وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى ضمان التخلي عن السياسة النقدية غير التقليدية بشكل منظم واحتواء مواطن الضعف الناشئة في نظام الظل المصرفي. وفي منطقة اليورو، شكلت معدلات البطالة المرتفعة والإصلاح غير المكتمل للميزانيات العمومية للبنوك والشركات عائقا مستمرا أمام التعافي. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يمكن أن تكشف الأوضاع المالية الخارجية الأكثر تشديدا عن مواطن الضعف الناتجة عن سرعة تراكم مستويات الاستدانة وعدم تطابق الميزانيات العمومية، وأن تعجل بعدم الاستقرار المالي. وعلى هذا النحو، لا يزال التعافي متواضعا وهشا.

الاقتصاد العالمي: التحول في مساهمات النمو

تعزز النشاط العالمي في عام ٢٠١٣ إلى حد كبير نتيجة للتحسينات في الاقتصادات المتقدمة. كذلك زادت وتيرة النشاط العالمي في النصف الثاني من ٢٠١٣ إلى معدل سنوي نسبته ٣,٦٧٪ وهي زيادة كبيرة مقارنة بالنسبة المسجلة في الأشهر الستة السابقة والبالغة ٢,٦٧٪. وفي عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أشارت التوقعات إلى زيادة النمو بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠١٤ و٣,٩٪ في عام ٢٠١٥. واستمرت العوامل المحركة للنمو في التحول، حيث استأثرت الاقتصادات المتقدمة بجزء كبير من هذا النمو. واستمرت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المساهمة بأكثر من ثلثي النمو العالمي، حتى لو كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في الماضي.

وفي الاقتصادات المتقدمة، زاد النشاط وإن كان بسرعات متباينة. وكان النمو أقوى في الولايات المتحدة، بدعم من الطلب القوي من القطاع الخاص وتخفيف الأوضاع المالية، مما مهد الطريق لتطبيع السياسة النقدية. وحتى مع ذلك، فقد ظل وضع سياسة متوسطة الأجل قابلة للاستمرار للمالية العامة مسألة حاسمة.

وفي منطقة اليورو، بدأ التعافي يترسخ على نحو متواضع ولكن متباين — كان أقوى في البلدان الأساسية ولكن أضعف في الاقتصادات المعرضة للضغوط، والتي أدى فيها ارتفاع الديون وارتفاع معدلات البطالة وقيود الائتمان إلى كبح الزخم. واتُخذت أيضاً خطوات مشجعة لإنشاء اتحاد مصرفي وأُحرز تقدم نحو إجراء تقييم شامل للميزانيات العمومية للبنوك. غير أن تنفيذ نظام دعم موحد للمالية العامة كان لا يزال عملا جاريا. وظلت المخاوف طويلة الأجل إزاء الإنتاجية والقدرة التنافسية على الرغم من التقدم في الإصلاحات الهيكلية.

وشهدت اليابان أيضا طفرة في النشاط ناجمة عن مجموعة أدوات حافزة، ومن المتوقع أن تهدأ بعد أن تظهر آثار الزيادة الضرورية في ضريبة الاستهلاك. غير أنه من أجل استمرار النمو، ستظل هناك حاجة إلى إطلاق الجانبين المتبقيين من مجموعة السياسات الاقتصادية (Abenomics) وهما الإصلاحات الهيكلية وخطة متوسطة الأجل ملموسة للمالية العامة.

وكان من المتوقع أن يرتفع إجمالي النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي ٢,٢٥٪ في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥ نتيجة الأوضاع النقدية الداعمة وانخفاض العائق الذي يسببه الضبط المالي، وهو ما يشكل تحسنا قدره نقطة مئوية واحدة مقارنة بعام ٢٠١٣.

وزاد النشاط في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بعد أن كان متباطئا، زيادة طفيفة في الجزء الأخير من عام ٢٠١٣، مدفوعاً بطلب أقوى من الاقتصادات المتقدمة. وفي الوقت نفسه، كانت الأوضاع المالية الخارجية الأكثر تشديدا والضعف المستمر في الاستثمار عائقان أمام الطلب المحلي. وإجمالا، توسع الناتج في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوتيرة صحية بلغت نسبتها ٤,٧٪ في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر لتصل إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١٤.

وكانت البلدان المنخفضة الدخل بقعة مشرقة بشكل خاص، وسجلت أعلى معدلات نمو بلغت ٦,١٪ في عام ٢٠١٣، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، تراجعت التوقعات في عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب التحولات الداخلية الصعبة والاضطرابات الاجتماعية.

وبينما انحسرت المخاطر الحادة، فقد استمرت بعض التحديات القديمة وظهرت تحديات جديدة. وكان من بين المخاطر الجديدة انخفاض التضخم لفترة طويلة في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى كبح الطلب والناتج، وخفض النمو وفرص العمل، وإلى زيادة صعوبة عملية استعادة القدرة التنافسية في الاقتصادات المعرضة لضغوط. وهناك حاجة إلى المزيد من التيسير النقدي في منطقة اليورو، بما في ذلك من خلال تدابير غير تقليدية، للمساعدة في تحقيق هدف البنك المركزي الأوروبي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. كذلك أوصى بمواصلة التيسير الكمي في اليابان.

وكان ثاني المخاطر الجديدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وظلت استدانة الشركات في ارتفاع وكانت هناك مخاطر إضافية من تقلبات السوق المتزايدة المرتبطة بتطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وكل ذلك في ظل مناخ مالي خارجي أقل تسامحا. وأثرت نوبات التقلب السابقة على البلدان ذات الاختلالات الأكبر في الحسابات الداخلية والخارجية. ومن المرجح أن تكون استجابات السياسات القوية من جانب هذه الاقتصادات أفضل ضمان ضد الاضطرابات ومانع لمخاطر العدوى والضغوط المالية واسعة النطاق.

وثالثا، ظهرت مخاطر جغرافية سياسية جديدة يمكن أن يكون لها تداعيات كبيرة، مثل الوضع في أوكرانيا. ومن المحتمل أن تؤثر هذه المخاطر على أسعار السلع الأساسية، وسلاسل الإمداد، والتدفقات المالية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك بعض المخاطر العالقة التي يتعين معالجتها. وكما أُبرز في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، كان إصلاح النظام المالي غير مكتمل وظل النظام المالي يواجه مخاطر، مع عدم توافق السيولة في النظم المالية والتقدم

أعلى الصفحة السابقة ميناء الحاويات في كاستريز، سانت لوسيا
أسفل الصفحة السابقة عاملة تقوم بتهوية الحبوب في مزرعة بجنوب روسيا **أقصى اليسار** العمل على أجهزة الكمبيوتر في الهند **أقصى اليمين** تجهيز الأسماك في مصنع باليونان **إلى اليسار** المزارعون يفرزون الزهور لتصديرها في كولومبيا **إلى اليمين** مصنع حديث للنسيج في أوزبكستان

المحدود في معالجة مشكلة «أكبر من أن تفشل». ولا تزال بلدان عديدة تواجه التحدي المتمثل في خفض العجز والدين المرتفعين مع الحفاظ على النمو. وظلت معدلات البطالة مرتفعة بشكل غير مقبول وكان عدم المساواة آخذا في الارتفاع.

نحو تعاف ديناميكي غني بفرص العمل

عموماً، هناك تعاف متواضع جار، ولكنه يحتاج إلى أن يغير اتجاهه نحو نمو أكثر سرعة واستمرارية وغنى بفرص العمل. وكانت هناك حاجة إلى سياسات طموحة من الجميع لتجنب فخ النمو المنخفض متوسط الأجل وتأمين الاستقرار المالي العالمي. ولمعالجة هذه التحديات، أطلقت دعوات للعمل على أربع جبهات رئيسية.

تحقيق نمو متوسط الأجل أكثر قوة وأكثر شمولا

قد كان النمو المحتمل منخفضا في العديد من البلدان المتقدمة، ويمكن أن يكون أعلى في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وهناك حاجة إلى تجديد التركيز على الإصلاحات الهيكلية للتغلب على عوائق جانب العرض وتحسين الإنتاجية. وفي الاقتصادات المتقدمة، أُوصي صناع السياسات بالمضي قدما في إصلاحات أسواق العمل والمنتجات والخدمات. كذلك كانت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بحاجة إلى تعزيز مؤسسات السوق الفعالة القائمة على قواعد ثابتة. وسيكون من الضروري زيادة الاستثمار في كل من الاقتصادات المتقدمة لتطوير شبكات البنية التحتية، والاقتصادات الصاعدة والنامية لإزالة اختناقات البنية التحتية.

إدارة عملية الانتقال من أسواق تحركها السيولة إلى أسواق يحركها النمو

أكد عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي أهمية استكمال جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية العالمية، ومعالجة مواطن الضعف في نظام الظل المصرفي، وحل مشكلة «أكبر من أن يفشل». وفي الولايات المتحدة، اعتبرت مسائل التوقيت والتنفيذ والاتصال حاسمة لضمان تنفيذ عملية منظمة للتطبيع النقدي. وبما أنه كان من المتوقع أن يستمر تشديد الأوضاع المالية العالمية، أوصيت اقتصادات الأسواق الصاعدة بتعزيز قدرتها على الصمود من خلال سياسات اقتصادية كلية واحترازية قوية وتوفير السيولة عند الحاجة للحفاظ على استقرار النظام المالي. وفي منطقة اليورو، كان إصلاح الميزانيات العمومية للبنوك والشركات ضروريا للتعامل مع التجزؤ المالي إلى جانب تحقيق تقدم بشأن الاتحاد المصرفي. وينبغي أن تعمق اقتصادات الأسواق الصاعدة الأسواق المالية لزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات المالية الخارجية.

معالجة إرث ارتفاع العجز والدين

أكد عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير الراصد المالي على التحدي الذي ستواجهه العديد من البلدان لدى مضيها قدما بالضبط المالي والحفاظ على النمو في نفس الوقت. وفي الاقتصادات المتقدمة، التي انخفض فيها متوسط العجز المالي إلى النصف منذ ذروة الأزمة، كانت الأولوية لمعايرة وتيرة وتكوين المزيد من التعديل وخفض معدلات الدين إلى مستويات احترازية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، التي ظلت فيها معدلات الدين والعجز فوق مستويات ما قبل الأزمة، ستكون هناك حاجة إلى التشديد المالي لمعالجة مواطن الضعف الناتجة عن حيازات غير المقيمين الكبيرة من الدين. ويلزم على صناع السياسات في البلدان المنخفضة الدخل زيادة تعبئة الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق، والاحتراس من التراكم السريع للدين.

التعامل مع التداعيات وإعادة التوازن العالمي

أكد النمو دون المستوى والنوبات المتكررة من تقلبات السوق على الترابط العالمي وأهمية عمل الأعضاء معا. وعلى المستوى المحلي، أُوصي بتعاون وثيق بين صناع السياسات لتعزيز اتساق مزيج السياسات الاقتصادية الكلية. ومن شأن تنفيذ خطط الضبط المالي متوسطة الأجل الموثوقة والإصلاحات الهيكلية أن يخفف العبء الواقع على السياسة النقدية في دعم النمو، وبالتالي تقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي. وعلى المستوى الدولي، هناك حاجة إلى تعاون أكبر في مجال السياسات لتحقيق نمو أقوى وأكثر توازنا والتخفيف من مخاطر التداعيات والتراجعات السلبية للسياسات. وعلى وجه الخصوص، فإن المناقشات الأوسع نطاقا التي تجريها البنوك المركزية بشأن خططها ومخصصاتها لحالات الطوارئ لدعم السيولة يمكن أن تساعد على التغلب على التحديات المرتبطة بفك السياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التعاون لضمان الاتساق عبر المبادرات الوطنية ومنع تجزؤ اللوائح المالية العالمية. وأكثر من ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة من البلدان التي تعاني من عجز وتلك التي لديها فائض لدعم إعادة التوازن العالمي.

٣ إدارة التحولات المتعددة

إدارة التحولات المتعددة

سياسات لعالم مترابط

متابعة التطورات العالمية

جدول أعمال مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية

يجمع جدول أعمال مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية النتائج الرئيسية وتقديم المشورة بشأن السياسات للتقارير المتعددة الأطراف ويُحدد جدول الأعمال المقبل للصندوق وأعضائه مرتين في السنة. ويناقش المجلس التنفيذي جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية قبل الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع، وذلك قبل عرض جدول الأعمال على اللجنة النقدية والمالية الدولية.

وأشار جدول أعمال السياسات العالمية في أكتوبر ٢٠١٣ إلى أنه على الرغم من أن التعافي كان مخيبا للآمال حتى وقت قريب، فقد تم بذل جهد كبير لتجنب الأسوأ. وأوضح أن التحولات المتعددة الجارية تتطلب إدارة واعية، وتتضمن عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها، وتحول في ديناميكيات النمو العالمي وإعادة توازن الطلب العالمي، وإكمال إصلاحات في النظام المالي الدولي. وسيتيح الصندوق منتديا لإجراء تحليل متعدد الأطراف للسياسات والحوار والتعاون، بما في ذلك بشأن تداعيات السياسات، والاختلالات العالمية، ومزيج السياسات، وسيقدم مشورة مستهدفة في مجال السياسات وبناء القدرات والدعم المالي. ويعد التقدم السريع في إصلاحات الحوكمة وحصص العضوية أساسا للحفاظ على القوة المالية للصندوق ومصداقيته.

وأشار جدول أعمال السياسات العالمية في إبريل ٢٠١٤ إلى زيادة النشاط العالمي، ولكنه أوضح أن التعافي متباين ولا يزال ضعيفا لدرجة لا تدعو إلى الطمأنينة، مع التوترات الجغرافية السياسية التي تضخ مخاوف جديدة. وشملت التحديات الرئيسية مخاطر حدوث ارتفاع دائم في تقلبات تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الصاعدة واقتصادات الحدود وتضخم منخفض جدا في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو. وسيركز عمل الصندوق على مجموعة من قضايا السياسات المتصلة بتحول محركات النمو، وتداعيات وتراجعات الاستعدال النقدي، وانعكاسات الإصلاح التنظيمي المالي العالمي على الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي، ودور التعاون في مجال السياسات. ولا يزال التنفيذ الفوري لإصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠، وإجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة لصيغة حصص العضوية بحلول يناير ٢٠١٥ أساسيا لاستمرار شرعية الصندوق، وقوته المالية، ومصداقيته.

الرقابة

يشرف الصندوق على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء فيه البالغ عددها ١٨٨ بلدا. ووضع هذا النشاط، المعروف باسم الرقابة، بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق وهي إحدى مسؤوليات صندوق النقد الدولي الأساسية. وكجزء من هذه العملية التي تنفذ على المستوى العالمي وفي فرادى البلدان، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة للاستقرار ويقدم المشورة بشأن تعديلات السياسات اللازمة. وبهذه الطريقة، فإنه يساعد النظام النقدي الدولي على الوفاء بالغرض الأساسي منه والمتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

وهناك جانبان رئيسيان لعمل الصندوق في مجال الرقابة: الرقابة الثنائية، أو تقييم سياسات كل بلد عضو وإسداء المشورة بشأنها؛ والرقابة المتعددة الأطراف، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. ويوفر قرار الرقابة الموحدة لعام ٢٠١٢ أساس توحيد الرقابة الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار اقتصاد عالمي موحد للغاية. ولا يجعل القرار مشاورات المادة الرابعة وسيلة للرقابة الثنائية فحسب، بل أيضا مركبة لرقابة متعددة الأطراف، مما يسمح بالتالي بإجراء تحليل للتداعيات أكثر شمولا وتوحيدا واتساقا. ومنذ الأزمة المالية العالمية، أصبحت رقابة القطاع المالي أيضا من مجالات التركيز الخاصة.

ويراجع الصندوق بصفة دورية أنشطته الرقابية. وعلى الأخص، فإنه يضطلع بمراجعة رسمية كل ثلاث سنوات؛ وجرت أخر مراجعة من مراجعات الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١١.

عملية التقييم المتبادل لمجموعة العشرين

عملية التقييم المتبادل (MAP) هي منهج للتعاون في مجال السياسات صممته مجموعة العشرين في قمتها المنعقدة في بيتسبرغ في عام ٢٠٠٩، وتهدف إلى ضمان عودة العمل الجماعي المتصل بالسياسات بفائدة للجميع. وطلبت مجموعة العشرين من الصندوق أن يحدد — بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى— ما إذا كانت السياسات التي اتبعتها بلدان مجموعة العشرين تتسق مع أهداف النمو الجماعي لمجموعة العشرين. وطُلب من الصندوق أيضا مساعدة أعضاء مجموعة العشرين في إعداد توجيهات إرشادية واستخدامها لتحديد وتقييم الاختلالات الكبيرة بين الأعضاء كل سنتين.[٢]

وفي قمة سان بطرسبرغ المنعقدة في سبتمبر ٢٠١٣، شددت مجموعة العشرين على أهمية التعاون المستمر للتغلب على التحديات العالمية التي تواجه النمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي. وكررت القمة التزامها بإعداد استراتيجيات مالية متوسطة الاجل ذات موثوقية لضمان قابلية استمرار المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمتصلة بالموازنة قصيرة الأجل. والتزمت مجموعة العشرين أيضا بمتابعة التداعيات السلبية للسياسات المنفذة للأغراض المحلية وتقليلها إلى أدنى حد، وأكدت من جديد تعهدها بالتعاون لتحقيق خفض دائم في الاختلالات العالمية.

وفي اجتماعهم المنعقد في فبراير ٢٠١٤، تعهد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين بإعداد سياسات طموحة ولكن واقعية لرفع إجمالي الناتج المحلي للمجموعة بأكثر من ٢٪ من المسار الذي تنطوي عليه السياسات الحالية على مدى السنوات الخمسة المقبلة. واستُرشد هذا الالتزام بتحليل خبراء الصندوق، ووافقت بلدان مجموعة العشرين على اتخاذ إجراءات، بما في ذلك زيادة الاستثمار وفرص العمل والمشاركة، وتعزيز التجارة، وتشجيع المنافسة، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات اقتصادية كلية.[٣] وستشكل هذه الإجراءات الأساس لاستراتيجياتهم المتعلقة بالنمو الشامل وخطة عمل بريسبين لعام ٢٠١٤.

عملية الإنذار المبكر

في نوفمبر ٢٠٠٨، طلبت مجموعة العشرين من الصندوق ومجلس الاستقرار المالي(FSB) التعاون في إجراء عمليات منتظمة للإنذار المبكر (EWE)، والتي تقيّم المخاطر التي تنخفض احتمالات حدوثها ولكن تكون انعكاساتها كبيرة على الاقتصاد العالمي وتحدد سياسات لتخفيفها. وتوحد هذه العمليات المنظورات الاقتصادية الكلية والمالية بشأن المخاطر

أعلى الصفحة السابقة لوحة عرض أسعار الأوراق المالية في بورصة جاكارتا في إندونيسيا **أسفل الصفحة السابقة** عامل في مصنع للأرز في تايلند **أقصى اليسار** عمال كونغوليون يعيدون بناء حي في برازافيل **أقصى اليمين** علب الشاي في مصنع في كولومبو، سري لانكا **إلى اليسار** مصنع لتجهيز البطاطا في كوسوفو **إلى اليمين** حقول القرنبيط في كولكاتا، الهند

النظامية، استنادا إلى مجموعة من الأدوات الكمية والمشاورات واسعة النطاق. وعادة ما يتولى الصندوق دورا قياديا فيما يتعلق بالمخاوف إزاء المخاطر الاقتصادية، والمالية الكلية، والسيادية، ويتولى مجلس الاستقرار المالي، الذي يمثل الخبراء وصناع السياسات من وكالات الإشراف المالي والبنوك المركزية في عدد من البلدان، الدور القيادي فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية والإشرافية ذات الصلة بالنظام المالي.

وتحدد عمليات الإنذار المبكر مواطن الضعف والمحفزات التي يمكن أن تعجل الأزمات النظامية، والسياسات المحتملة لتخفيف المخاطر، بما في ذلك تلك التي تتطلب التعاون الدولي. وتؤدي هذه العمليات دورا في جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز الرقابة، وخاصة في مجالات المخاطر الاقتصادية والمالية ومخاطر المالية العامة فضلا على التداعيات عبر القطاعات وعبر الحدود.

وعلى إثر مناقشات في المجلس التنفيذي للصندوق ومجلس الاستقرار المالي، تُعرض نتائج عمليات الإنذار المبكر على كبار المسؤولين خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وأحيط المجلس التنفيذي علما بعمليات الإنذار المبكر في أكتوبر ٢٠١٣ وإبريل ٢٠١٤.

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤

عانت رقابة الصندوق في فترة ما قبل الأزمة من أوجه ضعف موثقة جيدا. فلم تحدد الرقابة بشكل ملائم المخاطر المتزايدة أو تنذر بوقوعها، ولا سيما من الاقتصادات المتقدمة. وحددت مراجعة الرقابة المقررة (TSR) التي أجراها الصندوق في عام ٢٠١١ التحسينات المطلوبة، مثل ضمان أن تكون رقابة الصندوق مترابطة شأنها شأن الاقتصاد العالمي ذاته.

وفي اجتماع غير رسمي للمجلس عقد في سبتمبر ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي مذكرة مفاهيم أعدها خبراء الصندوق لمراجعة الرقابة المقررة لعام ٢٠١٤.[٤] وستغطي المراجعة المجالات التي تتناول الولاية الأساسية للصندوق المتمثلة في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، وتوفر أكبر قيمة مضافة للأعضاء، وتزيد المزايا النسبية للصندوق. وسوف تستند المراجعة إلى (١) مراجعة وتحليل تقارير المادة الرابعة[٥] ومنتجات الرقابة المتعددة الأطراف، و(٢) توجيه من مجموعة استشارية خارجية عند المراحل الرئيسية من العملية، و(٣) دراسات أساسية لخبراء خارجيين وخبراء الصندوق، و(٤) مسوح ومقابلات مع السلطات القُطرية والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين. وستجري مراجعة لبرنامج تقييم القطاع المالي بشكل مستقل ولكن بالتزامن مع مراجعة الرقابة المقررة، بالتنسيق الوثيق بين الأفرقة المعنية. وستأخذ المراجعة أيضا بعين الاعتبار نتائج الأعمال الأخرى التي جرت مؤخرا.

الرقابة الثنائية

يتابع خبراء الصندوق باستمرار اقتصادات البلدان الأعضاء. وعادة ما يزورون البلدان الأعضاء سنويا لتبادل الآراء مع الحكومة والبنك المركزي، والنظر فيما إذا كانت هناك مخاطر على الاستقرار المحلي والعالمي تستدعي تعديلات على السياسات الاقتصادية أو المالية، في عملية تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وتركز المناقشات أساسا على سعر الصرف وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية. وعادة ما يعقد خبراء الصندوق اجتماعات مع أصحاب المصلحة الآخرين أيضا، مثل البرلمانيين وممثلي قطاع الأعمال والنقابات العمالية، والمجتمع المدني للمساعدة في تقييم السياسات والاتجاهات الاقتصادية في البلد.

ويعرض الخبراء تقريرا عن الاجتماعات على المجلس التنفيذي للصندوق، وتكون عادة للمناقشة، وعلى أساسها يختتم المجلس التنفيذي المشاورة. وتحال آراء المجلس في وقت لاحق إلى سلطات البلد. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الرقابة شفافة على نحو متزايد.

إلى اليسار فرع بنك داخل متجر في ساو باولو، البرازيل
إلى اليمين سوق الجملة للتمور في تونس

وتوافق معظم البلدان الأعضاء تقريبا الآن على نشر بيان صحفي يلخص آراء المجلس، وكذلك تقرير الخبراء والتحليل المرافق له. كما تنشر بلدان عديدة بيانا للخبراء في اختتام مشاورات الصندوق. وخلال هذا العام، أجرى الصندوق ١٢٣ مشاورة من مشاورات المادة الرابعة (انظر الجدول ٣–١).

الرقابة متعددة الأطراف

يتابع الصندوق أيضا الاتجاهات الاقتصادية العالمية والإقليمية ويقوم بتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي. والأدوات الرئيسية للرقابة المتعددة الأطراف هي المنشورات المنتظمة «آفاق الاقتصاد العالمي» و «تقرير الاستقرار المالي العالمي» و«تقرير الراصد المالي». ويقدم تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، متناولا القضايا الملحة، مثل الاضطراب المالي العالمي الحالي والانكماش الاقتصادي. ويقدم تقرير الاستقرار المالي العالمي تقييما حديثا للأسواق المالية العالمية وآفاقها، ويسلط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر لاستقرار السوق المالية. ويقوم تقرير الراصد المالي بتحديث التوقعات المالية متوسطة الأجل وتقييم المستجدات في الماليات العامة.

وينشر الصندوق، كجزء من المسوح الاقتصادية والمالية العالمية تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) ، التي تقدم تحليلا أكثر تفصيلا لخمس أقاليم رئيسية في العالم. وفي السنة المالية ٢٠١٤، نُشر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في إبريل وأكتوبر عن آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، ونصف الكرة الغربي، وفي أكتوبر عن أوروبا الوسطى، والشرقية، وجنوب شرق أوروبا. وعادة ما يُنسق نشر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي مع أحداث توعية واسعة النطاق في كل إقليم. وتنشر البيانات الصحفية التي تلخص نتائج التقارير في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، إلى جانب التقارير نفسها والتدوينات والبث الشبكي للمؤتمرات الصحفية التي تعقد بعد النشر. وترد مناقشة المجلس التنفيذي للقضايا المشمولة في مجال الضرائب الدولية ودور الصندوق في الفصل الرابع.[٦]

تقارير القطاع الخارجي على أساس تجريبي

منذ عام ٢٠١٢، أعد صندوق النقد الدولي تقرير القطاع الخارجي على أساس تجريبي، الذي يضع المراكز الخارجية للاقتصادات الكبيرة المؤثرة على النظام المالي في بيئة متسقة عالميا. وإلى جانب تقرير التداعيات ومشاورات المادة الرابعة (مع تركيزها المتزايد على التداعيات)، فإن تقرير القطاع الخارجي على أساس تجريبي جزء من جهد متواصل لضمان أن يكون الصندوق في وضع جيد للتصدي للآثار المحتملة لتداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاستقرار العالمي ومتابعة القطاعات الخارجية بطريقة شاملة.

وناقش المجلس التنفيذي تقرير القطاع الخارجي على أساس تجريبي لعام ٢٠١٣ في اجتماع غير رسمي عقد في يوليو ٢٠١٣. وغطى التقرير التجريبي الثاني الفترة من ٢٠١٢ حتى النصف الأول من عام ٢٠١٣. وأدمج التقرير التحليل الوارد من عمليات الرقابة الثنائية والمتعددة الأطراف في الصندوق لتقديم تقييم متماسك لأسعار الصرف، والحسابات الجارية، والاحتياطيات، وتدفقات رؤوس الأموال، والميزانيات العمومية الخارجية. وأخذ التقرير التجريبي الثاني في الاعتبار التعليقات المستلمة بشأن التقرير السابق عن طريق وضع مزيد من التركيز على تدفقات رؤوس الأموال ومن خلال إدخال المزيد من التحسينات على منهجية تقييم الأرصدة الخارجية.

تقارير التداعيات

أعد الصندوق منذ عام ٢٠١١ تقارير التداعيات التي تتناول بالتحليل انعكاسات السياسات الاقتصادية في أكبر خمسة اقتصادات في العالم (الصين ومنطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة) على الاقتصادات الشريكة. وفي اجتماع غير رسمي عقد في يوليو ٢٠١٣، نظر المجلس التنفيذي في تقرير التداعيات لعام ٢٠١٣. ووفقا للتقرير، فبعد خمس سنوات من الأزمة المالية العالمية، هدأت التوترات الشديدة والمخاطر المتجذرة في عام ٢٠١١ في بعض من «الاقتصادات الخمسة المؤثرة على النظام المالي»، ولكن كانت الاقتصادات الخمسة كلها لا تزال تعمل دون إمكاناتها، أي أنها لم تكن تسهم في النشاط العالمي بنفس القدر الذي يمكن أن تقوم به. وإذا استطاعت هذه الاقتصادات سد الفجوات في الناتج إلى حد ما، سيكون الناتج العالمي أقرب من الناتج الممكن بمقدار ٣ نقاط مئوية.

وقد أدت الولاية المتمثلة في دراسة التداعيات كجزء أساسي من إطار الرقابة المجدد بالكامل في الصندوق إلى وضع الصندوق في موقع أفضل بكثير لتقييم الانعكاسات العالمية للسياسات القطرية وإسداء مشورة بشأن هذه السياسات مع تحقيق فوائد لعمله المتعدد الأطراف. ومن شأن ذلك أن يعزز الحوار بين البلدان ويسمح بالنظر بشكل أكمل في كيفية تحقيق النمو السريع والقابل للاستمرار من خلال المساعدة على بناء نظام تشخيص يشترك فيه عدد أكبر من البلدان.

وحسبما تستدعي الأحداث، يظل المجلس التنفيذي على اطلاع بالتطورات في الاقتصاد العالمي التي تستحق اهتماما خاصا. كذلك أحيط المجلس التنفيذي علما في يناير ٢٠١٤ بالتداعيات الناتجة عن فنزويلا على البلدان الأخرى في المنطقة، وذلك بسبب عدم إجراء مشاورات رسمية للمادة الرابعة مع فنزويلا.

السيولة العالمية

أبرزت الأزمة المالية العالمية والتدخلات السياسية المرتبطة بها كيفية انتقال الصدمات المالية في اقتصاد عالمي مترابط. وقد نوقشت السيولة العالمية في سياق التداعيات الناتجة عن تخفيف القيود النقدية في الاقتصادات المتقدمة — مع التركيز ليس على الانعكاسات الفورية لتدابير معينة فحسب، بل أيضا على انعكاسات الاستقرار المالي العالمي الناتجة عن الإجراءات التيسيرية الممتدة.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في مارس ٢٠١٤، أحاط خبراء الصندوق المجلس التنفيذي علما بقضايا بشأن الرقابة المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالسيولة العالمية. واستنادا إلى العمل التحليلي، اقترح تقرير السياسات الذي أعده الصندوق للاجتماع[٧] مؤشرات عبر مختلف أنواع الاقتصادات لتتبع السيولة العالمية، على أساس الانعكاسات المتوقعة لهذه المؤشرات على أوضاع المالية الكلية والاستقرار عبر البلدان. ولأغراض المتابعة، صُنفت المؤشرات على لوحة لتتبع اتجاهاتها مع مرور الوقت. وتتبعت اللوحة بشكل جيد تطور الأوضاع المالية العالمية، ويجري بالفعل متابعة عدة مؤشرات في منتجات الرقابة الرئيسية المتعددة الأطراف.

التقارير التجميعية

تمثلت إحدى توصيات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١ في تعزيز العمل بشأن الترابط والتداعيات. وكجزء من استجابته لتلك التوصية، قام الصندوق بتجربة تجميع مشاورات المادة الرابعة وتقييم التداعيات عبر مجموعات من البلدان المترابطة، من خلال دراسة المخاطر الناجمة عن الصدمات المشتركة، وتسليط الضوء على التحديات المشتركة المتصلة بالسياسيات، وتحديد المكاسب المحتملة من تنسيق السياسات. وتُكمل هذه التقارير التجميعية مشاورات المادة الرابعة للبلدان المعنية.

وفي أغسطس ٢٠١٣، نظر المجلس التنفيذي في التقرير الإقليمي لبلدان الشمال الأوروبي بشأن الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد.[٨] ورحب المديرون التنفيذيون بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا على مستوى بلدان الشمال الأوروبي وعلى المستوى الأوروبي من حيث وضع آليات للتعامل مع البنوك المتعثرة، والتي ينبغي أن تساعد في تسوية الكثير من الاختلافات الحالية في الممارسات الإشرافية وتفضيلات التسوية. وأشاروا إلى أن إنشاء اتحاد مصرفي على المستوى الأوروبي يتيح فرصة ثمينة للتنسيق الإقليمي الأعمق الذي يتوافق أيضا مع النظام الأوروبي الأوسع نطاقا.

ونظر المجلس في يوليو ٢٠١٣ في تقرير تجميعي ثان، وهو التقرير التجميعي لسلسلة الإمداد في ألمانيا وأوروبا الوسطى.

مراجعة استراتيجية الصندوق بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

راجع المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٤ استراتيجية الصندوق بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).[٩] وأقر المديرون التنفيذيون بمساهمة الصندوق في استجابة المجتمع الدولي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وشجعوا على مواصلة التعاون في هذا المجال مع البنك الدولي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، والهيئات الإقليمية العاملة على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FSRB). وسلطوا الضوء أيضا على الدور المهم الذي يؤديه الصندوق ضمن جهود بناء القدرات في البلدان الأعضاء بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأيد المديرون التنفيذيون معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المراجع لعام ٢٠١٢ ومنهجية التقييم الجديدة لعمل الصندوق التشغيلي، والذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى تقييم أكثر تركيزا وفائدة بسبب الاهتمام الأكبر بالمخاطر والسياق القطري. ولاحظوا أن أوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلد يمكن أن يكون لها انعكاسات كبيرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي، وأيدوا بشكل واسع الاتجاه الذي سلكه خبراء الصندوق في إدماج قضايا النزاهة المالية في مشاورات المادة الرابعة والبرامج التي يدعمها الصندوق عندما تكون هذه القضايا حساسة على المستوى الاقتصادي الكلي.

وأكد المديرون التنفيذيون من جديد أن تقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشكل جزءا مهما من برنامج[١٠] تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) وبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، وشددوا على أهمية ضمان الجودة الملائمة لتقارير التقييم عبر مجموعة هيئات التقييم. ولاحظوا أنه مع التوسع في شبكة أفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية العاملة على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في السنوات الأخيرة، استند الصندوق بشكل متزايد على تقييمات هذه الأفرقة والهيئات لأغراض الاضطلاع بعمله الخاص، تطبيقا لترتيبات تقاسم الأعباء بين المؤسسات المالية الدولية وهذه الأفرقة والهيئات. وفي هذا الصدد، رحب المديرون التنفيذيون بالخطوات التي اتخذتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتحسين جودة واتساق الضوابط لتقارير التقييم القادمة وتطلعوا إلى أن تنفذ جميع هيئات التقييم ضوابط مماثلة. وشجعوا الخبراء على المشاركة بنشاط في آليات المراجعة، حسبما تسمح به الموارد. وسيتم الحفاظ على النظام الحالي لتحويل جميع التقييمات إلى تقارير مراعاة المعايير والمواثيق بعد مراجعة أولية.

وشدد المديرون التنفيذيون أيضا على أهمية مدخل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت المناسب وبدقة في كل من تقارير برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). واتفقوا على أن هذا المدخل ينبغي أن يستند، حيثما يمكن، إلى تقييم شامل وجيد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي الوقت المناسب إلى تحديثات مستهدفة/ تقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وذلك تمشيا مع المنهج المتبع وفقا للمعايير والمواثيق الأخرى.

ولتسهيل ذلك، شجع المديرون التنفيذيون على مواصلة جميع الهيئات تقييم جهودها لتحقيق المواءمة بين جداول تقييمها مع برنامج تقييم القطاع المالي. وأشاروا أيضا أنه إذا لزم الأمر فإن الخبراء سيستكملون، بما يتسق مع السياسة العامة، المعلومات المستمدة من تقارير مراعاة المعايير والمواثيق لضمان دقة مدخلات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقروا بأن هناك حالات كثيرة لن تتوافر فيها تقييمات شاملة أو تحديثات مستهدفة مقابل المعيار السائد. واتفق المديرون عموما على أنه في هذه الحالات، قد يتعين أن يستخلص الخبراء النتائج الرئيسية على أساس مصادر أخرى للمعلومات.

وأشار المديرون إلى الانعكاسات على الموارد من (١) الإدراج المتزايد لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الرقابة وفي البرامج التي يدعمها الصندوق، و(٢) التقييمات بموجب المنهجية المراجعة، و(٣) مشاركة خبراء الصندوق في ضوابط الجودة والاتساق المعززة. وفي ضوء الوضع العام للميزانية، رأى معظم المديرين التنفيذيين أنه من المناسب أن يخفض الخبراء عدد التقييمات الشاملة التي يقودها الصندوق إلى تقييمين أو ثلاثة تقييمات في السنة. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أنه من المتوقع إكمال المراجعة التالية لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غضون السنوات الأربعة المقبلة.

رقابة القطاع المالي

استراتيجية الرقابة المالية

اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية الرقابة المالية للصندوق في سبتمبر ٢٠١٢ بما يتماشى مع توصية رئيسية من توصيات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١. وتحدد الاستراتيجية

إلى اليسار أخصائي مساعد في أحد المختبرات بالمركز الصحي في نغوما، رواندا
إلى اليمين سيدة تبيع «التورتيبا» في أحد أسواق مكسيكو سيتي

إجراءات ملموسة وذات أولوية على مدى ثلاث إلى خمس سنوات لتعزيز الرقابة المالية لمساعدة الصندوق على الوفاء بولايته المتمثلة في ضمان التشغيل الفعال للنظام النقدي الدولي ودعم الاستقرار المالي العالمي. وتستند الاستراتيجية إلى ثلاث ركائز رئيسية هي: تحسين تحديد المخاطر وتحليل السياسات، وتعزيز نظرة متكاملة عن مخاطر القطاع المالي في المنتجات والأدوات، والانخراط بفعالية أكبر مع أصحاب المصلحة.

وفي سبتمبر ٢٠١٣، أحيط المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.[١١] وخلال السنة الأولى من التنفيذ، أفيد بأنه تم إحراز تقدم بشأن كل ركيزة من الركائز الثلاث، ولا سيما في تحسين تحديد المخاطر وتحليل السياسات. ووضع ذلك الأساس اللازم لتعزيز الرقابة المالية.

غير أن قيود الموارد أعاقت التقدم في مجالات أخرى، مثل زيادة وتيرة برامج تقييم القطاع المالي للبلدان التي تعاني من مواطن ضعف بخلاف البلدان الخمسة والعشرين المدرجة بوصفها ذات أهمية نظامية. وخلال العام المقبل، سيركز التنفيذ على المناطق التي تكون في أشد حاجة إلى تحقيق تقدم.

مراجعة تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي

جعل المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٠ تقييمات الاستقرار المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي جزءا إلزاميا من الرقابة الثنائية بموجب المادة الرابعة في ٢٥ منطقة اختصاص بها قطاعات مالية مؤثرة في النظام العالمي. وفي ديسمبر ٢٠١٣، راجع المجلس التنفيذي الخبرة المكتسبة من تنفيذ الدورة الأولى من التقييمات الإلزامية والدروس المستفادة من الأزمة المالية.[١٢]

وسلط المديرون التنفيذيون الضوء على النجاح في تنفيذ القرار، وكانت تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية قد أكملت بالفعل أو قيد التنفيذ لجميع مناطق الاختصاص التي تم تحديدها تقريبا. وأشاروا إلى أن استخدام منهج يقوم بقدر أكبر على المخاطر لرقابة القطاع المالي مكّن الصندوق من تخصيص موارد برنامج تقييم القطاع المالي على نحو أكثر فعالية وساعد على تعزيز إدماج برنامج تقييم القطاع المالي ومشاورات المادة الرابعة في مناطق الاختصاص هذه.

واتفق المديرون التنفيذيون على أنه كان من الضروري تحقيق المواءمة بين الأساس القانوني لتقييمات الاستقرار المالي الإلزامية مع قرار الرقابة الموحدة لعام ٢٠١٢. وجعل هذا القرار من مشاورات المادة الرابعة وسيلة للرقابة الثنائية والمتعددة الأطراف، مما مكّن الصندوق، في إحدى مشاورات المادة الرابعة، من بحث التداعيات الناجمة عن السياسات الداخلية لأحد الأعضاء عندما يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التشغيل الفعال للنظام النقدي الدولي. وبما يتفق مع هذا المنهج، ستغطي تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية أيضا التداعيات الناجمة عن سياسات القطاع المالي لأحد الأعضاء عندما تضعف هذه السياسات استقرار العضو نفسه أو يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التشغيل الفعال للنظام النقدي الدولي، على سبيل المثال، عن طريق تقويض الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

وأيد المديرون التنفيذيون اقتراح تعديل منهجية تحديد القطاعات المالية المؤثرة على النظام العالمي لدمج الدروس المستفادة من الأزمة، وعلى وجه الخصوص، أهمية الترابط. وأحيطوا علما بتسعة وعشرين منطقة اختصاص حددت قطاعاتها المديرة العامة التي أشارت إلى أهميتها في النظام المالي. ولوحظ أنه سيتعين إجراء مرجعة دورية لقائمة مناطق الاختصاص والمنهجية نفسها. (وفي اجتماع غير رسمي عقد في نوفمبر ٢٠١٣، قُدم إلى المجلس

التنفيذي إحاطة فنية بشأن قائمة المراكز المالية المؤثرة على النظام العالمي).

وفي الوقت نفسه، أعرب معظم المديرين التنفيذيين عن قلقهم من أن التحول إلى منهج يقوم بقدر أكبر على المخاطر أدى إلى انخفاض برامج تقييم القطاع المالي الطوعية في مناطق الاختصاص التي توجد بها قطاعات مالية غير مؤثرة على النظام العالمي.

البلدان المنخفضة الدخل

بسبب التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المنخفضة، فإنها موضع اهتمام خاص للصندوق. وبالإضافة إلى مجالات الاهتمام المحددة التي تناقش في الجزء المتبقي من هذا القسم، فإن الصندوق يعمل مع هذه البلدان عن طريق توفير التمويل، بشروط ميسرة، إلى البلدان الأعضاء المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) وتعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات؛ راجع «التمويل بشروط ميسرة» لاحقا في هذا الفصل.

عملية تحديد مواطن ضعف البلدان المنخفضة الدخل لعام ٢٠١٣

ناقش المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٣ تقرير «المخاطر ومواطن الضعف العالمية للبلدان المنخفضة الدخل»[١٣] لعام ٢٠١٣. ووافق المديرون التنفيذيون على أن الوقت الحالي مناسب وأنه من الملائم بحث سيناريوهات محددة للصدمات الضارة، مثل الصدمة المؤقتة للنمو في الأسواق الصاعدة وصدمة ممتدة لتباطؤ النمو في منطقة اليورو. وكانت الصدمات التي تم بحثها أصغر حجما من تلك التي تم بحثها في تقرير عام ٢٠١٢ بشأن مواطن ضعف البلدان المنخفضة الدخل، مما يعكس قرار التركيز على المخاطر القريبة بدلا من سيناريوهات المخاطر المتطرفة الأقل احتمالا.

ووافق المديرون التنفيذيون على نطاق واسع على توصيات التقرير المتعلقة بالسياسات. ورحبوا باستمرار مرونة النمو في معظم البلدان المنخفضة الدخل منذ الأزمة المالية العالمية، ولكنهم لاحظوا عدم وجود مجال للتهاون نظرا للتباين في التقدم المحرز في إعادة بناء المصدات المالية والخارجية ومخاطر التراجع الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي. ودعا المديرون التنفيذيون البلدان إلى تعزيز مرونتها من خلال إعادة بناء مصدات مالية وخارجية، ووضع تدابير تعديل مالية جيدة الاستهداف، وبذل جهود أكبر لتطوير الأسواق المالية المحلية، وتعزيز القدرات المؤسسية. وأشير إلى أهمية العمل المشترك النشط بين البلدان المنخفضة الدخل والصندوق، بما في ذلك المساعدة الفنية المتواءمة بشكل جيد مع احتياجات الإصلاح في البلدان الضعيفة.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أنه في حالة حدوث صدمة خارجية سلبية خطيرة، سيتعين تلبية احتياجات التمويل الخارجية للبلدان عن طريق الجمع بين تعديل السياسات المحلية والدعم الخارجي، حسب ظروف كل بلد. ولوحظ أن الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في وضع جيد لتوفير التمويل لدعم السياسات السليمة، ولكن ستكون هناك حاجة أيضا إلى زيادة المساعدات من الجهات المانحة الثنائية. وشدد المديرون التنفيذيون على أنه في الحالات التي تكون فيها حاجة إلى تعديلات لأوضاع المالية العامة نتيجة صدمة عالمية، فإن مثل هذا التعديل ينبغي أن يحافظ على النفقات ذات الأولوية، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والإنفاق المتعلق بالفقر، ويعطي الأولوية لتدابير مثل الإزالة التدريجية لإعانات الطاقة العالمية، ويعزز إدارة الإيرادات، وينفذ إصلاحات ضريبية جيدة التصميم.

وأكد المديرون التنفيذيون من جديد أهمية الانتهاء من توزيع الأرباح الاستثنائية المتبقية التي تحققت من مبيعات الذهب لتأمين قدرة الصندوق على تقديم الدعم المالي الكافي على المدى الطويل (راجع «مبيعات الذهب» في الفصل الخامس). ونظرا للقيود على التمويل

الإطار ٣-١

كيف تساعد المرأة في تحقيق النمو الاقتصادي

خلصت دراسة أجراها الصندوق في سبتمبر ٢٠١٣ إلى وجود فوائد اقتصادية هائلة من زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتقرير «المرأة والعمل والاقتصاد»[أ] أوضح لصناع السياسات أهمية إعطاء المرأة فرصا متساوية للمشاركة في القوى العاملة. وعلى سبيل المثال، خلصت الدراسة إلى أنه إذا زاد عدد العاملات إلى نفس مستوى عدد الرجال، فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد في الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢٪، وفي اليابان بنسبة ٩٪، وفي الولايات المتحدة بنسبة ٥٪.

وأشار التقرير إلى مجموعة متنوعة من العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في قوة العمل. ووفقا للتقرير، لا يزال عدد النساء في القوى العاملة أقل بكثير من عدد الرجال في جميع أنحاء العالم، ولا يعمل إلا نصف النساء ممن هن في سن العمل. وتستأثر النساء بمعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر، وعندما يدفع لهن أجر، يكون تمثيلهن مفرطا في القطاع غير الرسمي وفيما بين الفقراء، ولا يزال يدفع لهن أقل من الرجال لنفس العمل.

ووفقا للدراسة، يمكن إصلاح الضرائب الحكومية وسياسات الإنفاق، وكذلك تنظيم سوق العمل للمساعدة في زيادة عمالة الإناث. وعلى سبيل المثال، فإن فرض ضرائب على دخل الأفراد بدلا من دخل الأسرة، الذي يحدث في العديد من الاقتصادات التي تفرض هامشا ضريبيا أعلى على الفرد الثاني الذي يحقق دخلا في الأسر، سيشجع النساء على البحث عن عمل. ويمكن أن يؤدي ربط الفوائد الاجتماعية بالمشاركة في القوى العاملة أو التدريب أو برامج سوق العمل النشطة إلى المساعدة أيضا في زيادة عمالة الإناث، مثلما يمكن أن يحقق ذلك توافر رعاية أطفال جيدة وبأسعار معقولة وتوافر فرص أكبر لإجازة الأبوة والأمومة.

أ هذا التقرير متاح في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2013/sdn1310.pdf.

الخارجي المتاح، فقد أكدوا أهمية توجيه الموارد إلى البلدان الضعيفة وتلك الأكثر تضررا من الصدمات. وسلطوا الضوء أيضا على أهمية إدماج نتائج عملية تحديد مواطن الضعف في عمليات الرقابة في الصندوق والعمل المتصل بالبرامج.

سياسات حدود الدين في البرامج التي يدعمها الصندوق

ناقش المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١٤ بصورة غير رسمية اقتراحا من الخبراء بمراجعة سياسة حدود الدين في الصندوق. واستند الاقتراح إلى مدخلات وردت خلال مناقشة سابقة للمجلس جرت في مارس ٢٠١٣ [١٤] ومشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة قام بها خبراء الصندوق في الأشهر التي تلت ذلك. وعند مراجعة سياسة حدود الدين في الصندوق في مارس ٢٠١٣، اتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن محور النقاش سيكون حول تفاصيل شروط الدين في ترتيبات الصندوق مع البلدان المنخفضة الدخل بالنظر إلى أنه لا توجد حاجة إلى تغييرات على تصميم حدود الدين في البرامج الممولة في إطار حساب الموارد العامة (GRA). وطلب المديرون التنفيذيون من الخبراء تقديم اقتراحات مراجعة بشأن إطار جديد لمثل هذه الترتيبات.

المعونة من أجل التجارة

صندوق النقد الدولي واحد من الوكالات الشريكة الأساسية الست في الإطار المتكامل المعزز لمنظمة التجارة العالمية، وهو شراكة عالمية بين أقل البلدان نموا، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية التي تدعم البلدان لكي تصبح جهات فاعلة أكثر نشاطا في النظام التجاري العالمي. واجتمع رؤساء هذه الوكالات في جنيف في يوليو ٢٠١٣، أثناء الاستعراض العالمي الرابع المعني بالمعونة لصالح التجارة،[١٥] لدراسة كيفية استخدام المساعدة الإنمائية لربط شركات البلدان النامية والأقل نموا بسلاسل القيمة. وأعاد رؤساء الوكالات تأكيد التزامهم بمساعدة أفقر المجتمعات في العالم للاستفادة بقدر أكبر من الشبكات التجارية العالمية مع تحرك المجتمع الدولي نحو خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

استمرار النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى الطويل في البلدان المنخفضة الدخل

ناقش المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي عقد في مارس ٢٠١٤ دور التحول الهيكلي والتنويع في استمرارية النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى الطويل في البلدان المنخفضة الدخل. وشكل أساس هذه المناقشة تحليل تجريبي أجراه خبراء الصندوق باستخدام مجموعة من البيانات القطرية الجديدة، مستكملة بدراسات حالة قطرية، لبحث أنماط التنويع والتحول منذ منتصف الستينات.[١٦]

وكانت معظم البلدان المنخفضة الدخل تعتمد في الماضي اعتمادا كبيرا على مجموعة ضيقة من المنتجات الأولية التقليدية وعلى عدد صغير من أسواق التصدير للجزء الأكبر من عائداتها التصديرية ومصادر النمو. وخلص التحليل إلى أن هذه الأنماط أخذت في التغير على مدى العقدين الماضيين، ولكن بتباين كبير في مدى التنويع بين الأقاليم وداخلها. ووفقا للتحليل، لا يزال هناك مجال واسع لتحسين نوعية سلة الصادرات القائمة للبلدان أو إدخال منتجات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وليس في قطاع التصنيع فقط ولكن في قطاع الزراعة أيضا، وهو عادة القطاع الأقل إنتاجية. ولذلك ينبغي أن تدرج سياسات التنمية الزراعية لا أن تهجرها.

وتشير الأدلة التجريبية القطرية المعروضة في التحليل إلى مجموعة من تدابير السياسات والإصلاحات العامة التي أثبتت فعاليتها في تعزيز التنويع والتحول الهيكلي. وتشمل هذه التدابير تحسين شبكات البنية التحتية والتجارة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتشجيع التعميق المالي، وخفض الحواجز أمام دخول منتجات جديدة. ولكن لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، حسبما يتضح من تنوع التجارب المسجلة في دراسات الحالة القطرية. وقدم التحليل مجموعة أدوات تنويع جديدة، أعدها خبراء الصندوق، وأصبحت متاحة الآن للجمهور،[١٧] وتسمح بسهولة الوصول إلى بيانات على مستوى المنتجات وشديدة التصنيف بشأن تنوع الصادرات وجودة المنتجات. وستسمح مجموعة الأدوات للسلطات القطرية وأفرقة البعثات بإجراء تحليل قطري أكثر تفصيلا.

الأسواق الصاعدة

يحاط المجلس التنفيذي علما بصفة دورية بالقضايا أو الموضوعات ذات الاهتمام فيما يتعلق بالأسواق الصاعدة أو بعقد اجتماعات غير رسمية بشأنها. وخلال العام، عقدت عدة جلسات إحاطة واجتماعات من هذا القبيل. وفي اجتماع غير رسمي عقد في سبتمبر ٢٠١٣، ناقش المجلس مستجدات وآفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وتضمن الاجتماع عرضا قدمه خبراء الصندوق بعنوان، «الأسواق الصاعدة: أين هي، وإلى أين تتجه؟» وأحيط المجلس علما أيضا في اجتماع غير رسمي عقد في فبراير ٢٠١٤ بأحدث المستجدات في الأسواق الصاعدة وفي إبريل ٢٠١٤ بتجارب الأسواق الصاعدة بشأن السياسات في مجال التعامل مع التقلبات الخارجية.

مبادرة فيينا الثانية

تمثل مبادرة التنسيق للبنك الأوروبي (المعروفة باسم مبادرة فيينا) والتي أطلقت في ذروة الأزمة المالية العالمية إطارا لحماية الاستقرار المالي في أوروبا الصاعدة في أعقاب الأزمة المالية. وأعيد إطلاقها بوصفها «مبادرة فيينا الثانية» في يناير ٢٠١٢ مع ظهور موجة جديدة من الأزمات في منطقة اليورو. وتم تصميم مبادرة فيينا الثانية للمساعدة على تجنب تخفيض البنوك الأم الغربية لديونها المتعثرة فيما يتعلق بفروعها في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا (CESEE)؛ وضمان تسوية المشكلات المحتملة التي تواجه الاستقرار المالي عبر الحدود؛ واتخاذ إجراءات في مجال السياسات، ولا سيما في مجال الإشراف، لتحقيق أفضل مصلحة مشتركة في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

والصندوق عضو في اللجنة التوجيهية لمبادرة فيينا الثانية، إلى جانب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وبلدان المنشأ والبلدان المضيفة وهي ألبانيا وإيطاليا ورومانيا. وتنشر المبادرة تقريرا ربع سنوي بعنوان تقليص مديونية بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا ومراقبة الائتمان فيها، وتقدم توصيات إلى المؤسسات

الأوروبية ذات الصلة لإدخال تحسينات في مجال تنسيق عملياتها الإشرافية واتخاذ القرارات المصرفية عبر الحدود، وتنظم «منتديات المعاملات المصرفية العابرة للحدود في البلد المضيف» التي توفر فرصة للحوار بين البنوك المؤثرة على النظام المالي في بلد ما وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتلك البنوك: السلطة النقدية والجهة التنظيمية، والمجموعات المصرفية الدولية الأم وجهاتها التنظيمية. وخلال السنة المشمولة بهذا التقرير، نظمت هذه المنتديات لألبانيا وكرواتيا وصربيا.[١٨]

الأولويات لعام ٢٠١٤

وافقت اللجنة التوجيهية في اجتماعها المعقود في يناير ٢٠١٤ على خمس أولويات للمبادرة في عام ٢٠١٤:[١٩] تعزيز اتحاد مصرفي شامل، مع تركيز خاص على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جنوب شرق أوروبا؛ ومراقبة وثيقة لاتجاهات تقليص المديونيات والائتمان في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا؛ والتصدي لمشكلة القروض المتعثرة الحرجة في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا من خلال جهد منسق متعدد أصحاب المصلحة؛ وزيادة تعزيز الائتمان وتخفيف مخاطره لدعم الائتمان الجديد في سياق المخاطر الملحوظة التي لا تزال عالية في المنطقة؛ وتطوير مصادر تمويل محلي أسرع في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا.

بلدان التحول العربي

وافق الصندوق حتى نهاية إبريل ٢٠١٤ على ما مجموعه ١٠ مليارات دولار كدعم مالي لبلدان التحول العربي (ACT). وكانت البرامج التي يدعمها الصندوق في الأردن والمغرب وتونس تسير على الطريق الصحيح، وكان الصندوق يجري مناقشات مع اليمن بشأن ترتيب جديد محتمل في إطار التسهيل الائتماني الممدد ويقف على استعداد للدخول في مناقشات بشأن البرامج مع مصر إذا طلبت السلطات مثل هذا الدعم. وكان عمل الصندوق أيضا في شكل العمل مع الجهات المانحة، وتقديم المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات. وخلال العام، أجرى الصندوق نحو ١٨٠ بعثة للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحضر دوراته التدريبية المختلفة نحو ١١٠٠ مشارك من المنطقة.

وخلال العام، أحيط المجلس علما بشأن بلدان التحول العربي في عدد من الاجتماعات غير الرسمية: المستجدات والتحديات الرئيسية في مجال السياسات (أكتوبر ٢٠١٣)، والمستجدات في السنوات الأخيرة والآفاق، بما في ذلك جهود شراكة دوفيل (فبراير ٢٠١٤)، وجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي (مارس ٢٠١٤). وأشار تقرير لخبراء الصندوق صادر في إبريل ٢٠١٤ بشأن الآفاق الاقتصادية الإقليمية والتحديات الرئيسية إلى أنه على الرغم من التقدم المتباين، فقد كانت هناك علامات تحسن واستقرار اقتصادي كلي في بعض بلدان التحول العربي.[٢٠] غير أن استمرار ضعف النمو والاستثمار الخاص وسط تزايد انعدام الأمن الإقليمي أثر على مهمة الحد من البطالة.

ودعت هذه الحالة إلى بذل جهود معجلة للإصلاح من قبل السلطات لتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا يقوده القطاع الخاص بدعم من الشركاء الخارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد حشد التمويل الخارجي بأسعار معقولة في دفع الاستثمار العام المنفذ جيدا، ويوفر أيضا دفعة قصيرة الأجل للنمو والعمالة، وبالتالي يؤدي إلى استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية الصعبة على أرض الواقع، ويوفر حيزا للإصلاحات الهيكلية الأعمق.

الدول الصغيرة

أكثر من خُمس أعضاء الصندوق من البلدان هي بلدان يبلغ عدد سكانها أقل من ١,٥ مليون نسمة (دول صغيرة). وثلاثة من بين كل أربع دول صغيرة هي من الجزر أو الدول المتعددة الجزر المنتشرة

إلى اليسار المزارعون يقطفون الفراولة للتصدير في المغرب
إلى اليمين شاحنات تعدين البوكسيت في أوشو ريوس، جامايكا

على نطاق واسع؛ والبعض الآخر دول غير ساحلية، وتقع بعض تلك الجزر بعيدا عن الأسواق الرئيسية. وهذه الدول الصغيرة هي مجموعة متنوعة تمثل جميع فئات الدخل، ولكن تواجه جميعها قيودا تتعلق بالحجم. وهي تتكبد تكاليف ثابتة ومتغيرة أعلى لتوفير السلع العامة، وتكون فيها إمكانات استغلال وفورات الحجم صغيرة. وفي القطاع الخاص، أدى ارتفاع التكاليف إلى أسواق مركزة ومنافسة أقل.

والحصص العالية جدا من الواردات والصادرات في معظم الدول الصغيرة تساعدها على التغلب على المنافسة الضعيفة وتنشيط النمو. ولكن هذه الدرجة العالية من الانفتاح، إلى جانب العوائق التي تحول دون التنويع، جعلتها أكثر ضعفا أمام الصدمات في الأسواق العالمية. وتميل الأسواق المالية المحلية في الدول الصغيرة إلى أن تكون سطحية. وتواجه صعوبة أكبر في الحصول على رأس المال العالمي نظرا لأن المستثمرين كثيرا ما ينظرون إليها على أنها تنطوي على قدر أكبر من الخطورة. وما يزيد الأمر سوءا هو أن معظم الدول الصغيرة معرضة لكوارث طبيعية وبعضها عرضة بشكل خاص لتغير المناخ.

وفي السنوات الأخيرة، سعى الصندوق إلى تعزيز انخراطه في الدول الصغيرة، حيث إنها تمثل مجالا حظي باهتمام دائم في جدول أعماله. وقد رحبت البلدان الأعضاء في الصندوق تكرارا بهذا التركيز المتجدد على الدول الصغيرة، بما في ذلك في بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصادر في أكتوبر ٢٠١٣. وهذا التركيز المتزايد على الدول الصغيرة يعكس الاعتراف المتزايد بالاحتياجات والتحديات الخاصة لهذه البلدان والدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في مساعدتها على التغلب على هذه التحديات، وأيضا التعلم منها.

ومن الأمثلة على زيادة الانخراط هي نشرة راصد الدول الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي نشرت عددها الافتتاحي في إبريل ٢٠١٤.[٢١] ومن المتوقع أن تصدر نشرة الراصد بصورة ربع سنوية، وأن تركز على المستجدات الاقتصادية الكلية في السنوات الأخيرة وقضايا الساعة التي تتعلق بالدول الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تم إصدار إرشادات للخبراء لتعزيز انخراط الصندوق في العمل مع البلدان الصغيرة الأعضاء فيه.

ولمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية الأخرى، استخدمت الدول الصغيرة عددا من أدوات التمويل للصندوق، بما في ذلك التسهيل الائتماني السريع، وهو نوع من أنواع المساعدة في حالات الطوارئ. ويؤدي تقديم المساعدة الفنية والتدريب، لا سيما من خلال المراكز الفنية الإقليمية للصندوق، دورا حيويا في بناء قدرات الدول الصغيرة «(راجع « تنمية القدرات «في الفصل الرابع). ويتعاون الصندوق أيضا تعاونا وثيقا مع المؤسسات الدولية الأخرى والشركاء في التنمية لتلبية احتياجات الدول الصغيرة والتعلم من تجاربها.

التمويل وشبكة الأمان العالمية

من الأدوار الرئيسية للصندوق هو تقديم المساعدة المالية بما يتماشى مع سياسات وإجراءات الصندوق إلى البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو مرتقبة أو محتملة في ميزان المدفوعات. وتمكّن هذه المساعدة المالية البلدان من إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت عملاتها، ومواصلة دفع ثمن الواردات، واستعادة الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قوي، في الوقت الذي تضع فيه سياسات لتصحيح الأسباب الكامنة وراء مشكلات ميزان المدفوعات.

ويوفر تمويل الصندوق عاملا مهدئا يخفف أثر سياسات التكيف والإصلاحات التي يجب أن ينفذها البلد لتصحيح مشكلة ميزان مدفوعاته واستعادة الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

موارد التمويل

يمكن أن يستخدم الصندوق حيازاته من العملات الممولة من حصص العضوية للاقتصادات القوية ماليا لتوفير التمويل لأعضائه.[٢٢] وعادة ما يختار المجلس التنفيذي هذه العملات على نحو ربع سنوي على أساس ميزان مدفوعات الأعضاء ومركزهم الاحتياطي. وتصدر معظمها عن الاقتصادات المتقدمة، ولكن اشتملت القائمة أيضا على عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة، وفي بعض الحالات البلدان المنخفضة الدخل أيضا. وتشكل حيازات الصندوق من هذه العملات، إلى جانب حيازاته من وحدات حقوق السحب الخاصة، الموارد التي يمكن استخدامها من أجل توفير التمويل. وإذا لزم الأمر، يمكن أن يستكمل الصندوق مؤقتا هذه الموارد من خلال الاقتراض، سواء من خلال ترتيبات الاقتراض ومن خلال الترتيبات الثنائية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٤، كانت قروض الصندوق المستحقة بموجب قروض ثنائية واتفاقيات شراء السندات الإذنية، والاتفاقات الجديدة للاقتراض الموسع والممد، قدرها ٤٧,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٧٣,٣ مليار دولار).[٢٣] وتناقش المصادر الإضافية من موارد التمويل في أجزاء أخرى من هذا التقرير: راجع «مبيعات الذهب» في الفصل الخامس للحصول على معلومات عن استخدام عائدات مبيعات الصندوق من الذهب للتمويل المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك مناقشة عن الموارد المستخدمة لتخفيف أعباء ديون البلدان المنخفضة الدخل عن طريق صندوق النمو والحد من الفقر في جزء لاحق من هذا الفصل. وراجع أيضا «مراجعة مدى كفاية أرصدة الصندوق الاحترازية» و«إدارة المخاطر» في الفصل الخامس للحصول على معلومات عن التدابير التي اتخذها الصندوق لحماية موارده المالية).

ترتيبات الاقتراض

توجد لدى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، وهما الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) (التي أنشئت في عام ١٩٦٢) والاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) (التي أنشئت في عام ١٩٩٨، وتوسعت بشكل كبير في عام ٢٠١٠). وبموجب هذه الاتفاقات، يعرب عدد من البلدان الأعضاء أو مؤسساتها على استعدادها لإقراض أموال إضافية للصندوق، من خلال تفعيل هذه الاتفاقات. وحتى ٣٠ أبريل ٢٠١٤، كانت هناك ٣١ اتفاقية من اتفاقات الاقتراض الثنائية بقيمة ٤٢٨ مليار دولار.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و٣٨ بلدا عضوا ومؤسسة، بما في ذلك عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولا يصبح المقترح المقدم من المدير العام بشأن «تفعيل» اتفاق جديد للاقتراض فعالا إلا إذا قبله مشاركون يمثلون ٨٥٪ من إجمالي الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت

ومن ثم يوافق عليه المجلس التنفيذي. ويمكن تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض لفترات تصل إلى ستة أشهر؛ وبعد التفعيل، يمكن أن توفر ما يصل إلى ٣٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٧٣,٤ مليار دولار) من الموارد التكميلية. وتم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أكتوبر ٢٠١٣ وإبريل ٢٠١٤، وكان كل لفترة ستة أشهر كحد أقصى.

وتُمكّن الاتفاقات العامة للاقتراض الصندوق من اقتراض مبالغ محددة من العملات من ١١ اقتصادا متقدما (أو بنوكها المركزية). غير أنه لا يمكن تقديم مقترح بالحصول على موارد بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلا في حالة عدم موافقة المشاركين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض على تحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في ظل الاتفاقات الجديدة للائتمان.

وتم تجديد الاتفاقات العامة للاقتراض واتفاق ائتماني مصاحب مع المملكة العربية السعودية، بدون أي تعديلات، لمدة خمس سنوات بدءا من ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. ويصل المبلغ المحتمل للائتمان المتاح للصندوق بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلى ١٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٦,٣ مليار دولار أمريكي)، فضلا على مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٣ مليار دولار أمريكي) متاح بموجب الاتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية. وقد تم تفعيل الاتفاقات العامة للاقتراض ١٠ مرات حتى الآن، آخرها في عام ١٩٩٨. وتحسب المسحوبات بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض ضمن التزامات البلد العضو بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض والعكس بالعكس.

اتفاقيات الاقتراض الثنائية

تعمل الموارد المتاحة للصندوق بموجب مجموعة من اتفاقيات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠١٢ بمثابة خط الدفاع الثاني لحصص العضوية في الصندوق وموارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض.[٢٤] وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة جدا في الاقتصاد العالمي، تعهد ٣٨ بلدا في عام ٢٠١٢ بزيادة موارد الصندوق بمبلغ إضافي قدره ٤٦١ مليار دولار من خلال هذه الاتفاقيات.

المشاركة مع ترتيبات التمويل الإقليمية

توفر ترتيبات التمويل الإقليمية مساعدة مالية للبلدان التي تواجه مشكلات، استنادا إلى الموارد المجمعة أو الملتزم بها على المستوى الإقليمي. ومنذ الأزمة المالية العالمية، أُقر بهذه الترتيبات باعتبارها طبقة مهمة من شبكة الأمان المالي العالمية.

ويمكن أن يكون لترتيبات التمويل الإقليمية انعكاسات كبيرة على أداء النظام النقدي الدولي وعلى عمل الصندوق. وهناك أوجه تآزر بين هذه الترتيبات والصندوق من حيث زيادة القوة الضاربة للاستجابة العالمية للأزمات، وفهم أفضل للاقتصادات والسياسات من خلال تبادل التجارب والخبرات، وتعزيز ملكية برامج التصحيح والسياسات المرتبطة بها. وفي الوقت نفسه، فإن وجود طبقات متعددة في شبكة الأمان المالية العالمية يمكن أن يفرض تحديات من حيث التنسيق نتيجة الولايات المختلفة لترتيبات التمويل الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في مايو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي مشاركة الصندوق مع الترتيبات المالية الإقليمية، على أساس تقرير لخبراء الصندوق[٢٥] والقضايا التي طرحت في حلقة نقاش بين الصندوق ومجموعة العشرين عن دور الترتيبات المالية الإقليمية في البنيان المالي الدولي والتعاون مع الصندوق. ويلخص التقرير المشهد الحالي لترتيبات التمويل الإقليمية ويناقش التنسيق بين الصندوق وهذه الترتيبات حتى الآن، فضلا على خيارات تعزيز التعاون، مشيرا إلى أن هناك مطالبات متزايدة بمنهج أكثر انتظاما لتنسيق الإقراض من ترتيبات التمويل الإقليمية والصندوق. ويشير التقرير إلى أن إدخال التنسيق الأكثر انتظاما يمكن أن يعزز إمكانية التنبؤ بمثل هذا التمويل المشترك ويزيد فعالية مواجهة الأزمات.

تصميم البرامج

عادة ما تتاح موارد الصندوق للأعضاء بموجب «ترتيب» التمويل. ويتم صياغة البرنامج الاقتصادي للبلد العضو والذي يدعمه ترتيب الصندوق من قبل البلد بدعم من الصندوق ويعرض على المجلس التنفيذي في «خطاب النوايا»، وعادة ما ترفق به مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة تفاهم فنية. وبعد موافقة المجلس على ترتيب، عادة ما تصرف موارد الصندوق على أقساط تدريجية خلال فترة الترتيب. (نوقشت مراجعة المجلس لحدود الاستفادة من الموارد في ترتيبات الصندوق في الفصل السابق).

الأدوات والتسهيلات التمويلية

أعد الصندوق على مر السنين أدوات وتسهيلات تمويلية مختلفة مصممة خصيصا لمعالجة الظروف المحددة للبلدان الأعضاء على اختلاف مشاربها. ويمكن لجميع البلدان أن تحصل على تمويل من حساب الموارد العامة (GRA). ويمكن للأعضاء المؤهلين للاقتراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر المؤهلة (البلدان المنخفضة الدخل) الاقتراض بشروط ميسرة من خلال عدة تسهيلات تمويلية للصندوق بموجب الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتوفر مجموعة متنوعة من التسهيلات تمويلا لجميع أعضاء الصندوق بشروط غير ميسرة إذا كانوا مؤهلين للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ويقوم الصندوق بمراجعة تسهيلاته دوريا لضمان أن تظل مستجيبة لاحتياجات الأعضاء.

مراجعة خط الائتمان المرن وخط الائتمان الوقائي وأداة التمويل السريع

ناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٤ مراجعة خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة(PLL) وأداة التمويل السريع (RFI).[٢٦] ويرى المديرون التنفيذيون أن خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة قدما تأمينا قيما إلى الأعضاء ضد الصدمات الخارجية وساعدا على زيادة ثقة السوق خلال فترة تزايد المخاطر. واتفقوا على نطاق واسع على أن خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وأداة التمويل السريع ينبغي أن تظل ضمن مجموعة أدوات الإقراض في الصندوق، والتي تعد عنصرا مهما من شبكة الأمان المالية العالمية المعززة. وفي الوقت نفسه، فقد رأوا مجالا للمزيد من التحسينات ورحبوا بالجهود المبذولة لتعزيز فعاليتها وشفافيتها وجاذبيتها مع الحفاظ أيضا على الطابع المتجدد لموارد الصندوق المحدودة. وأكملت المراجعة

في مطلع السنة المالية ٢٠١٥ ووافق المجلس التنفيذي على مقترحات بشأن التوحيد (المعروف أيضا باسم المواءمة) والشفافية المعززة.

وأكد المديرون التنفيذيون من جديد أن الدعم المقدم من خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة يوفر تكملة مؤقتة للاحتياطيات أثناء فترات تزايد المخاطر الخارجية وأنه يتوقع من البلدان التي تستفيد من هذه الموارد أن تتوقف على استخدامها في الوقت المناسب. وشددوا على أن تقييم المخاطر الخارجية لا يزال جانبا مهما في المناقشات المتعلقة بالاستفادة من هذه الأدوات والتوقف عن استخدامها. وفيما يتعلق بأداة التمويل السريع، أيد معظم المديرين التنفيذيين الحفاظ على حدود الاستفادة من الموارد القائمة دون تغيير.

ووافق مجلس المديرين التنفيذيين عموما أن منهج الدرجات الكاملة للترتيبات الوقائية في القدرة على الالتزام الآجل ظل مناسبا، ويوفر ضمانا كبيرا على أن الموارد الملتزم بها ستكون متاحة للأعضاء تحت أي ظرف من الظروف.

وطُلب من خبراء الصندوق تقديم المزيد من التحليل والمقترحات إلى المجلس لتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ في تقييمات التأهيل والمناقشات المتعلقة بالاستفادة من هذه الأدوات والتوقف عن استخدامها، بما في ذلك توحيد معايير تقييم التأهيل لخط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة، فضلا على مؤشرات القوة المؤسسية والضغط الخارجي. ولوحظ أن المديرين التنفيذيين سيُقيمون في غضون ثلاث سنوات، أو قبل ذلك إذا لزم الأمر، تجارب استخدام خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وأداة التمويل السريع، وسيُقيّمون الحاجة إلى مراجعة شاملة لكل أداة من هذه الأدوات، بما في ذلك مراجعة رسوم الالتزام، في ذلك الوقت.

الشرطية

عندما يقدم الصندوق التمويل إلى بلد عضو، فإنه يتم التوصل إلى تفاهمات مع السلطات بشأن السياسات الاقتصادية المطلوبة للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التي أدت بالبلد إلى التماس مساعدات مالية من المجتمع الدولي. وبشكل أكثر تحديدا، وفقا لاتفاقية تأسيس الصندوق والقرارات التنفيذية للمجلس التنفيذي، توضع شروط البرامج بشأن استخدام موارد الصندوق، بهدف ضمان توفير هذه الموارد للبلد العضو لمساعدته على تسوية مشكلاته المتصلة بميزان المدفوعات بطريقة تتفق مع اتفاقية التأسيس وتحدد ضمانات كافية للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق. وأدت إصلاحات مجموعة أدوات الإقراض في حساب الموارد العامة الموافق عليها في عام ٢٠٠٩ إلى تبسيط شرطية البرامج من أجل تعزيز الملكية الوطنية لسياسات قوية وفعالة.

وعادة ما تتألف الشرطية في البرامج التي يدعمها الصندوق من متغيرات أو تدابير ذات أهمية حاسمة لتحقيق أهداف برنامج البلد العضو — أي السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية — أو لمراقبة تنفيذ البرامج، أو تكون ضرورية لتنفيذ أحكام محددة من اتفاقية التأسيس أو السياسات المعتمدة بموجبها. وكما ذكر أعلاه، توفر الشرطية أيضا ضمانات للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق. ويراجع الصندوق الشرطية بانتظام كجزء من جهوده الرامية إلى تقييم السياسات والتكيف مع البيئة المتغيرة.

مراجعة الشرطية في البلدان ذات النظم المتطورة للسياسات النقدية

على مدى العقد الماضي كانت هناك تغيرات كبيرة في نظم السياسات النقدية، ولا سيما في البلدان النامية، التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع شرطية السياسات النقدية في البرامج التي يدعمها الصندوق. وهناك مبادئ توجيهية واضحة وممارسات راسخة للشرطية النقدية للأطر التي تستهدف النقدية وتلك التي تستهدف التضخم. غير أنه لم تكن هناك أطر محددة للشرطية بالنسبة للبلدان ذات نظم السياسات النقدية المتطورة.

إلى اليسار رجال يصنعون السجاد في بيشاوار، باكستان
إلى اليمين ترميم مبنى قديم في بوخارست، رومانيا

وفي اجتماع عقد في مارس ٢٠١٤، قام المجلس التنفيذي بمراجعة شرطية السياسات النقدية في البلدان ذات نظم السياسات النقدية المتطورة.[٢٧]

ورأى المديرون التنفيذيون جدارة في استخدام منهج قائم على المراجعة للشرطية النقدية وأيدوا على نطاق واسع مقترح خبراء الصندوق بتعزيز الإطار القائم عن طريق إدخال بند التشاور بشأن السياسات النقدية (MPCC) كأداة إضافية لشرطية السياسات النقدية التي يمكن استخدامها للبلدان التي لديها القدرة على ضبط أوضاع سياساتها بطريقة مرنة لتحقيق أهداف سياستها النقدية. وسوف يستند بند التشاور بشأن السياسات النقدية إلى مسار مركزي محدد لمتغير مستهدف (أي المجمل النقدي أو التضخم) يكون له في العادة نطاق واحد للتسامح. وتبدأ مشاورة رسمية مع المجلس التنفيذي إذا انحرف المتغير المستهدف عن النطاق. ولاحظ المديرون أن العديد من البلدان النامية التي يمكن أن تنفذ سياسة نقدية مستقلة تتحرك نحو أطر للسياسة النقدية أكثر مرونة وتطلعية، وتركز عموما على الهدف الواسع المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. وتنطوي العلاقة الأضعف بين المجملات النقدية والتضخم على انخفاض في أهمية المجملات النقدية كمؤشرات موثوقة للمركز النقدي في البلدان ذات التضخم المنخفض، وأوضاع مالية متغيرة، وتواجه صدمات خارجية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم مراعاة أهداف الاحتياطي النقدي في البرامج التي يدعمها الصندوق لم يرتبط بانحرافات التضخم في البلدان التي حققت بالفعل مستويات من التضخم أقل من ١٠٪.

ورأى المديرون التنفيذيون أن بند التشاور بشأن السياسات النقدية يمكن أن يعزز شرطية السياسات النقدية في البرامج المنفذة في البلدان التي لديها سجل حافل من حيث تنفيذ السياسات، ومعدل تضخم منخفض نسبيا ومستقر، وقدرات فنية كافية. وفي هذا الصدد، أشار المديرون التنفيذيون عموما إلى أهمية استقلالية البنك المركزي بحكم الواقع في العمليات النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، والقدرة على التحليل الكمي لعملية التضخم، من أجل النجاح في تنفيذ إطار السياسات النقدية المرن بموجب بند التشاور بشأن السياسات النقدية.

وأكد المديرون التنفيذيون على أهمية التطبيق العادل للمعيار وحثوا الخبراء على النظر، على أساس كل حالة على حدة، فيما إذا كان من المناسب لبلد عضو أن يستخدم بند التشاور بشأن السياسات النقدية، مشيرين إلى أن بعض البلدان قد لا تفي حاليا بجميع العلامات المؤسسية أو قد لا يكون لها خصائص أخرى تجعل من استخدام بند التشاور بشأن السياسات النقدية سابقا لأوانه. وشددوا على أهمية بند التشاور المقترح في ضمان استخدام موارد الصندوق. ورأوا أن الإطار التقليدي لشرطية السياسات النقدية سيظل ذا صلة بالنسبة للعديد من البلدان، بما فيها تلك التي لديها أطر مؤسسية أقل تطورا وسجل من التضخم المرتفع نسبيا. ومع ذلك، لوحظ أن الصندوق ينبغي أن يدعم البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث تطبيقها للسياسات النقدية. ورحب المديرون التنفيذيون بجهود الخبراء الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية وتعزيز توفير البيانات وتحليلها في هذه البلدان.

ودعم المديرون التنفيذيون منهجا دقيقا قدمه الخبراء لإدخال بند التشاور بشأن السياسات النقدية في البلدان التي تكون فيها الظروف اللازمة للتنفيذ الناجح متوافرة على نطاق واسع. وتطلع المديرون إلى تقييم تنفيذ إطار الشرطية الجديد بعد اكتساب خبرة كافية. وطُلب تحديث مذكرة الإرشادات التشغيلية بشأن الشرطية لإدراج تحسينات إطار الشرطية النقدية القائم على المراجعة التي ناقشها المجلس.

التمويل خلال السنة

وتوفر البلدان الأعضاء الموارد الرئيسية لتمويل الصندوق من خلال دفعها لحصص العضوية. ويوفر الاقتراض تكملة مؤقتة لموارد حصص العضوية وأدى دورا حاسما في تمكين الصندوق من تلبية احتياجات الأعضاء من الدعم المالي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. غير أن هناك مخاوف متزايدة إزاء التأخيرات في تنفيذ زيادات حصص العضوية في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة واستمرار اعتماد الصندوق على الموارد المقترضة.

التمويل بشروط غير ميسرة

وافق المجلس التنفيذي خلال السنة المالية على تسعة ترتيبات ضمن حساب الموارد العامة في الصندوق (تسهيلات تمويلية بشروط غير ميسرة)، ليصل المجموع الكلي إلى ٢٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٧,٢ مليار دولار).[٢٨] وكانت ٦٠٪ من هذه الالتزامات تقريبا ضمن ثلاثة من اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA) لرومانيا وتونس وأوكرانيا تصل قيمتها إلى ١٣,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢١,٥ مليار دولار)، حيث كان اتفاق الاستعداد الائتماني لرومانيا اتفاق متابعة وتمت معاملته على أنه اتفاق وقائي. وكان ما يقرب من ربع هذه الالتزامات (٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ٩,٧ مليار دولار) لخمسة اتفاقات ممتدة جديدة في إطار تسهيلات التمويل الممدد (EFF) لألبانيا وأرمينيا وقبرص وجامايكا وباكستان. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على اتفاق لاحق في إطار خط الائتمان المرن (FCL) لكولومبيا (٣,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ٦ مليارات دولار).

وفي المجموع، وصلت عمليات الشراء[٢٩] من حساب الموارد العامة بحلول نهاية إبريل ٢٠١٤ إلى ١١,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٨,١ مليار دولار)، واستأثرت عمليات الشراء لبلدان منطقة اليورو الثلاثة ذات البرامج (اليونان وآيرلندا والبرتغال) بنسبة ٧٦٪ من المجموع. ووصلت عمليات إعادة الشراء للفترة إلى ٢٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٢ مليار دولار). واشتملت هذه العمليات على عمليات إعادة الشراء المبكرة (سداد) من هنغاريا، في أغسطس ٢٠١٣، من الالتزام المتبقي عليها بموجب اتفاق استعداد ائتماني في عام ٢٠٠٨.[٣٠]

ويقدم الجدول ٣–١ معلومات عامة عن الأدوات والتسهيلات التمويلية في الصندوق، ويعرض الجدول ٣–٢ والشكل البياني ٣–١ تفاصيل الاتفاقات ضمن حساب الموارد العامة الموافق عليها خلال السنة، حيث يقدم الشكل البياني ٣–٢ معلومات عن مبالغ التمويل المستحقة على مدار آخر ١٠ سنوات.

الشكل البياني ٣–١

الاتفاقات الموافق عليها خلال السنوات المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٥–٢٠١٤

(بمليارات وحدات حقوق السحب)

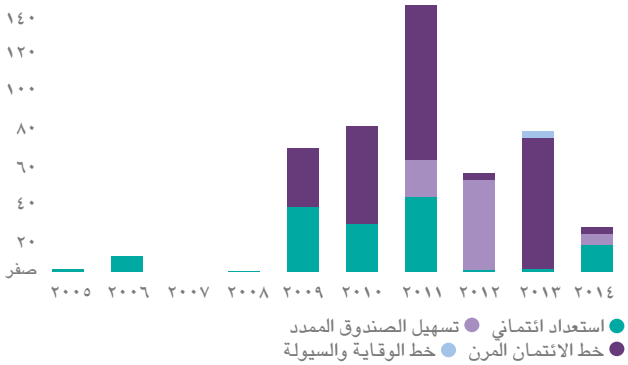

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣–٢

التمويل غير الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠١٤

(بمليارات وحدات حقوق السحب)

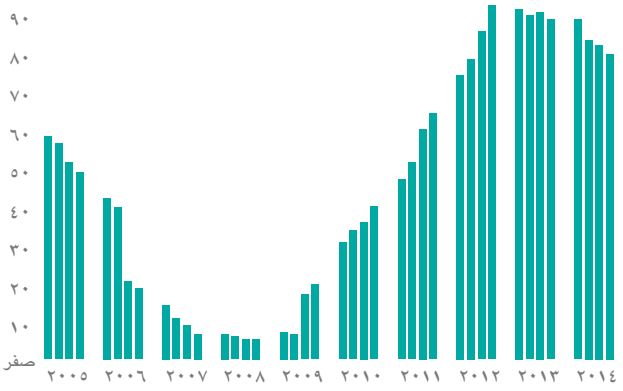

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

معدل الرسم بالنسبة للتمويل بشروط غير ميسرة خلال السنة يناقش في الفصل الخامس (راجع «الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء» في هذا الفصل).

نشاط التمويل بشروط ميسرة

التزم الصندوق بقروض خلال السنة بلغت قيمتها ٠,١٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٢٢ مليار دولار) للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ووصل مجموع القروض المقدمة بشروط ميسرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى ٦٠ بلدا عضوا إلى ٦,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩,٥ مليار دولار) في ٣٠ إبريل ٢٠١٤. وترد معلومات مفصلة عن الاتفاقات والزيادات الجديدة بشأن القروض بموجب التسهيلات التمويلية بشروط ميسرة في الصندوق في الجدول ٣–٣. ويوضح الشكل البياني ٣–٣ المبالغ المستحقة على القروض المقدمة بشروط ميسرة على مدى العقد الماضي.

الشكل البياني ٣–٣

التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠١٤

(بمليارات وحدات حقوق السحب)

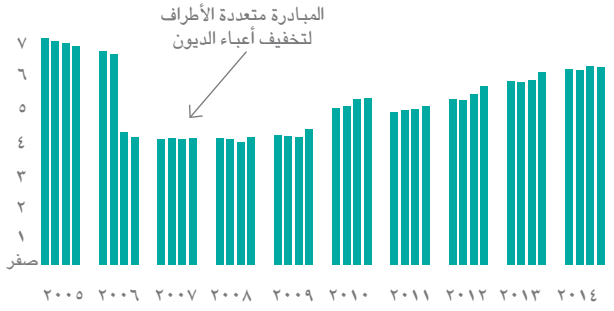

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

ولا يزال الصندوق يوفر التمويل لتخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI). وحتى ٣٠ إبريل ٢٠١٤، وصل ٣٦ بلدا إلى نقطة القرار الخاصة به[٣١] في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ومن بين هذه البلدان، وصلت جميع البلدان حتى الآن إلى نقطة الإنجاز ما عدا تشاد. وتكون جميع البلدان التي تصل إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان التي يقل فيها دخل الفرد عن ٣٨٠ دولارا ولديها ديون مستحقة للصندوق في نهاية عام ٢٠٠٤، مؤهلة للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. ولم يكن لدى أفغانستان وهايتي وتوغو ديون مؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وبالتالي لم تحصل على أي مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إطار هذه المبادرة من الصندوق. وبلغ مجموع المساعدات التي قدمها الصندوق لتخفيف أعباء الديون ٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون لبلدين من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولم تقدم أي مساعدة من خلال الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR) خلال العام. وأنشئ هذا الصندوق الاستئماني في يونيو ٢٠١٠ للسماح للصندوق بالانضمام إلى الجهود الدولية المشتركة لتخفيف أعباء الديون عندما تتعرض البلدان الفقيرة لأكبر الكوارث الطبيعية تدميرا.

أداة دعم السياسات

بالإضافة إلى التسهيلات التمويلية بشروط ميسرة التي يقدمها الصندوق (راجع الجدول ٣–١)، يقدم الصندوق أيضا أداة دعم السياسات (PSI) إلى البلدان التي أقامت مراكز اقتصادية كلية قابلة للاستمرار على نطاق واسع ولا تحتاج إلى تمويل الصندوق بشكل عام. وتوفر أداة دعم السياسات تقييمات أكثر تكرارا من الصندوق للسياسات الاقتصادية والمالية للبلد العضو مقارنة بما يتم من خلال الرقابة. ويعطي هذا الدعم من الصندوق إشارات واضحة إلى الجهات المانحة والدائنين، وعامة الجمهور بشأن قوة سياسات البلد.

وأكمل المجلس التنفيذي مراجعاته النهائية في إطار أدوات دعم السياسات القائمة وقدم أدوات جديدة لدعم السياسات لمدة ثلاث سنوات إلى موزامبيق ورواندا وأوغندا خلال العام.[٣٢]

الجدول ٣–١
التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[١]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[٣]			
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاق ممدد)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل.	إعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية.	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة..	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين).
التسهيلات الخاصة			
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات.
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر			
التسهيل الائتماني الممدد (٢٠١٠)[٥]	مساعدة متوسطة الأجل لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات.	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة من ٣–٤ أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى»تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلدان المعنية في سياق مشاركتها ويتضمن سياساتها الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)	لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير.	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح مدتها بين ١٢ و٢٤ شهرا.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات حيث لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	لا يلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	عادة دفعة واحدة.

١ باستثناء القروض الممولة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، تمول القروض المقدمة من الصندوق أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة للصندوق — أو حقوق السحب الخاصة — ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويصرف القرض المقدم من الصندوق أو يسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية أو بحقوق السحب الخاصة من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية أو بحقوق السحب الخاصة. أما القروض بشروط ميسرة بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع وتسهيل الاستعداد الائتماني، فتمول بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفيما يخص الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، اتفق المجلس التنفيذي في ٨ إبريل ٢٠١٣ على أنه بمجرد تفعيل زيادة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، ينبغي تخفيض معايير وحدود الاستفادة من الموارد كنسبة مئوية من حصة العضوية إلى النصف.

٢ يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل ربع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب خط الائتمان المرن، أو خط الوقاية والسيولة، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني. وبالنسبة لتسهيلات الإقراض الميسر للبلدان المنخفضة الدخل في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، تم استحداث آلية لسعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ بحيث تربط بين أسعار الفائدة الميسرة وأسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة والمراجعات المنتظمة. وفي هذه المراجعات، يتم تحديد اسعار الفائدة المطبقة على النحو التالي: إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة في آخر فترة زمنية تبلغ اثني عشر شهرا أقل من ٢٪، فإن سعر الفائدة على القروض بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف تحدد بنسبة صفر٪ سنويا، وبنسبة ٠,٢٥٪ سنويا بالنسبة لقروض تسهيل الاستعداد الائتماني؛ أما إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هو ٢٪ أو أكثر، حتى ٥٪، فإن سعر الفائدة على القروض

حدود الاستفادة من الموارد[١]	الرسوم[٢]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود مسبقة	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
يُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية لمدة ٦ أشهر؛ ويتاح ٥٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ١٠٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٥٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ١٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	حتى نهاية ٢٠١٤	١٠–٥,٥	نصف سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ الوقاية: سنويا ٧٥٪ من حصة العضوية ومتوسط سنوي ٥٠٪ من الحصة	كما في الفقرة أعلاه	٨–٤	نصف سنوية
سنويا: ٢٥٪ (نافذة مواجهة الصدمات، ٥٠٪ من حصة العضوية)؛ تراكميا: (بدون مدفوعات السداد المجدولة): ١٠٠٪ (نافذة مواجهة الصدمات، ١٢٥٪ من حصة العضوية).	كما في الفقرة أعلاه	١٠–٥,٥	نصف سنوية

بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف تحدد بنسبة ٠,٢٥٪ سنويا وبنسبة ٠,٥٪ سنويا للقروض بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني. وإذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أعلى من ٥٪، يحدد سعر الفائدة على قروض التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع بنسبة ٠,٥٪ سنويا وبنسبة ٠,٧٥٪ سنويا بالنسبة لقروض تسهيل الاستعداد الائتماني. ويخضع أي اتفاق وقائي في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني لرسم إتاحة قدره ١٥ نقطة أساس سنويا على الجزء المسحوب من المبالغ المتوافرة خلال كل ستة أشهر. ونظرا للأزمة الاقتصادية العالمية، اتفق المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٢ على تمديد فترة الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض بشروط ميسرة لمدة عامين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

٣ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ وعلى سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف المبالغ التي تتجاوز نسبة ٢٥٪، فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الأهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

٤ استحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠ وطبق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة اساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب تسهيل الصندوق الممدد في أول أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها موافقات على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

٥ التسهيل الائتماني الممدد كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

انهاء حساب الدعم للمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات وفي حالات الكوارث الطبيعية

أنشأ الصندوق في عام ٢٠٠١ حسابا مدارا لدعم المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات (EPCA) المقدمة من حساب الموارد العامة إلى البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٥، تم توسيع أغراض الحساب لتشمل المساعدة الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية (ENDA). وتم تمويل هذا الحساب، أي حساب الدعم للمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات وفي حالات الكوارث الطبيعية، من خلال مساهمات ثنائية مقدمة من ١٩ بلدا عضوا، بمبلغ قدره في الأصل ٤٠,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وأنشئ التسهيل الائتماني السريع (RCF) في إطار إصلاح لتسهيلات الصندوق للبلدان المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد بدأ نفاذه في عام ٢٠١٠. ويوفر التسهيل الائتماني السريع مساعدة مالية بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه حاجة ملحة من حيث ميزان المدفوعات وبالتالي يحل محل الاستخدام المدعوم للمساعدة الطارئة التي كانت تقدم من قبل من حساب الموارد العامة. ووفقا لأداة حساب الدعم للمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات وفي حالات الكوارث الطبيعية، بدأت عملية إنهاء الحساب في أواخر عام ٢٠١٣ بعد أن تم سداد آخر ائتمان مستحق من البلدان المنخفضة الدخل بموجب هذه الأداة في وقت سابق من العام.

وتم إنهاء الحساب في أول فبراير ٢٠١٤. وسمح الحساب بتقديم دعم قدره ٤٠٦ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة لعمليات الشراء المنفذة منذ عام ٢٠٠١ في إطار حساب الدعم للمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات وفي حالات الكوارث الطبيعية.

وتم التصرف في الرصيد المتبقي من موارد الدعم الذي كان في الحساب وقت الإنهاء، والبالغ ١٠,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وفقا لرغبة الأعضاء التسعة عشر الذين قدموا الموارد في الأصل. وطلب أحد عشر مساهما تحويل مساهماتهم المتبقية والبالغ مجموعها ٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى أحد حسابات الدعم الأربعة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (أساسا التسهيل الائتماني السريع أو العام). وتم تحويل حصص المساهمين الثمانية الآخرين إلى حسابات تدعم المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، أو أعيدت إليهم مساهماتهم، أو وضعت مساهماتهم في حساب مدار مؤقت ريثما يُتخذ قرار نهائي بشأن طريقة التصرف فيها.

الجدول ٣-٢

الاتفاقات في إطار التسهيلات الرئيسية الموافق عليها في السنة المالية ٢٠١٤

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة			
ألبانيا	٣٦ شهرا تسهيل الصندوق الممدد	٢٨ فبراير ٢٠١٤	٢٩٥,٤
جمهورية أرمينيا	٣٨ شهرا تسهيل الصندوق الممدد	٧ مارس ٢٠١٤	٨٢,٢
كولومبيا	٢٤ شهرا خط الائتمان المرن	٢٤ يونيو ٢٠١٣	٣,٨٧٠,٠
قبرص	٣٦ شهرا تسهيل الصندوق الممدد	١٥ مايو ٢٠١٣	٨٩١,٠
جامايكا	٤٨ شهرا تسهيل الصندوق الممدد	١ مايو ٢٠١٣	٦١٥,٤
باكستان	٣٦ شهرا تسهيل الصندوق الممدد	٤ سبتمبر ٢٠١٣	٤,٣٩٣,٠
رومانيا	٢٤ شهرا استعداد ائتماني	٢٧ سبتمبر ٢٠١٣	١,٧٥١,٣
تونس	٢٤ شهرا استعداد ائتماني	٧ يونيو ٢٠١٣	١,١٤٦,٠
أوكرانيا	٢٤ شهرا استعداد ائتماني	٣٠ إبريل ٢٠١٤	١٠,٩٧٦,٠
المجموع الفرعي			**٢٤,٠٢٠,٤**
الاتفاقات المعززة[١]			
البوسنة والهرسك	٣٣ شهرا استعداد ائتماني	٣١ يناير ٢٠١٤	١٣٥,٣
المجموع الفرعي			**١٣٥,٣**
المجموع			**٢٤,١٥٥,٦**

المصدر: إدارة المالية في الصندوق.
١ بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

الجدول ٣-٣

الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٤

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد[١]		
بوركينا فاسو	٢٧ ديسمبر ٢٠١٣	٢٧,١
مالي	١٨ ديسمبر ٢٠١٣	٣٠,٠
سيراليون	٢١ أكتوبر ٢٠١٣	٦٢,٢
المجموع الفرعي		١١٩,٣
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[٢]		
المجموع الفرعي		
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني		
المجموع الفرعي		
المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع		
مالي	١٨ يونيو ٢٠١٣	١٠,٠
ساموا	٢٤ مايو ٢٠١	٥,٨
المجموع الفرعي		١٥,٨
المجموع		**١٣٥,١**

المصدر: إدارة المالية في الصندوق.
١ كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر
٢ بالنسبة للاتفاقات المعززة فقط، لا تظهر إلى الزيادات.

٤ دعم التعافي القابل للاستمرار واستعادة الصلابة

دعم التعافي القابل للاستمرار واستعادة الصلابة

المشورة بشأن السياسات

يقدم صندوق النقد الدولي مشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي في سياق إشرافه على النظام النقدي الدولي، ودعم البرامج في البلدان الأعضاء، ومساعدة البلدان على تعزيز مؤسساتها وقدراتها، وممارسة الرقابة على اقتصادات البلدان الأعضاء.

سياسة المالية العامة

إعادة تقييم دور سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة وطرائقها

شهدت الاقتصادات المتقدمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية صدمات أكبر بكثير من تلك التي كانت يعتقد أنه يمكن أن تحدث وأدت حلقات الآثار المرتدة للبنوك السيادية إلى تفاقم أزمات الديون السيادية. وأدى ذلك إلى إعادة تقييم ما كان يشكل مستويات الدين السيادي «الآمنة» للاقتصادات المتقدمة ودفع إلى منهج يقوم بشكل أكبر على المخاطر لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون. وتم أيضا التشكيك في الآراء التي كانت سائدة قبل الأزمة بشأن التفاعل بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة بزيادة شراء البنوك المركزية للدين الحكومي. وساعدت هذه الزيادة على إعادة أداء السوق المالية، ولكن من أجل تقليل مخاطر هيمنة المالية العامة، من الأهمية بمكان أن يكون الدعم الذي يقدمه البنك المركزي مكملا لتصحيح أوضاع المالية العامة وليس بديلا عنه.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في يوليو ٢٠١٣، أحيط المجلس التنفيذي علما بكيف أدت التطورات خلال الأزمة المالية العالمية وبعدها إلى تغيير آراء الاقتصاديين وصناع السياسات بشأن مخاطر المالية العامة واستمرارية أوضاع المالية العامة، وفعالية سياسة المالية العامة كأداة معاكسة للاتجاهات الدورية، والتصميم المناسب لبرامج تصحيح أوضاع المالية العامة، ودور مؤسسات المالية العامة. ووفقا لتقرير أعده خبراء الصندوق[٣٣] لجلسة الإحاطة، فقد أثبتت الأزمة أن سياسة المالية العامة هي أداة مناسبة كسياسة معاكسة للاتجاهات الدورية عندما تكون السياسة النقدية مقيدة بالحد الأدنى الصفري لأسعار الفائدة أو يكون القطاع المالي ضعيفا أو تكون فجوة الناتج كبيرة للغاية. وعلى الرغم من ذلك، هناك عدد من التحفظات بشأن استخدام أدوات سياسة المالية العامة الاستنسابية التي لا تزال صالحة، ولا سيما عندما تواجه البلدان تقلبات دورية «عادية».

وعند تصميم برامج تصحيح أوضاع المالية العامة، نظرا للتكاليف غير الخطية لتركيز الإجراءات بشكل مفرط في البداية أو تأخيرها، فقد خلص التقرير إلى أن البلدان غير المعرضة لضغط السوق يمكن أن تمضي قدما بتصحيح أوضاع المالية العامة بمعدلات معتدلة في إطار خطة تصحيح متوسطة الأجل لتعزيز المصداقية. وخلص التقرير إلى أن تركيز الإجراءات بشكل مفرط في البداية يكون له ما يبرره في البلدان المعرضة لضغط السوق على الرغم من أن هذه البلدان واجهت «حدود على السرعة» نظمت معدلات التصحيح المرغوبة. ومن المرجح أن يختلف المزيج السليم من تدابير النفقات والإيرادات، حسب النسبة الأصلية للإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، ويجب أن يراعي اعتبارات العدالة.

وكشفت الأزمة أيضا التحديات التي ينطوي عليها وضع أطر ميزانية موثوقة متوسطة الأجل وقواعد للمالية العامة لترتكز عليها المالية العامة وتكون مرنة بما فيه الكفاية للاستجابة للتقلبات الدورية، وفقا للتقرير. وتشير أوجه القصور في إعداد تقارير المالية العامة أيضا إلى الحاجة إلى إعادة تقييم مدى كفاية المؤسسات المعنية بشفافية المالية العامة.

سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل

تزامنت زيادة عدم المساواة في الدخل في الاقتصادات المتقدمة والنامية مع الدعم العام المتزايد لإعادة توزيع الدخل، في وقت كانت فيه قيود المالية العامة من الأولويات المهمة في العديد من البلدان. وفي اجتماع غير رسمي عقد في فبراير ٢٠١٤، ناقش المجلس التنفيذي تقرير أعده خبراء الصندوق[٣٤] بشأن سياسة المالية العامة بوصفها الأداة الأولية المتاحة للحكومات للتأثير على توزيع الدخل، بما في ذلك خيارات لإصلاح سياسات الإنفاق والضرائب للمساعدة على تحقيق أهداف التوزيع بكفاءة وبطريقة تتماشى مع استمرارية أوضاع المالية العامة والأدلة المؤخرة عن كيفية تصميم تدابير سياسات المالية العامة لتخفيف أثر تصحيح سياسة المالية العامة على عدم المساواة.

ووفقا للتقرير، يتعين تصميم كل من سياسات الضرائب والإنفاق بعناية لتحقيق التوازن بين أهداف توزيع الدخل والكفاءة، بما في ذلك أثناء تصحيح أوضاع المالية العامة. وسيعتمد المزيج الملائم من الأدوات على القدرات الإدارية فضلا عن تفضيلات المجتمع بشأن إعادة التوزيع، والدور المتوخى للدولة، واعتبارات الاقتصاد السياسي. وفي البلدان المتقدمة، تشتمل الخيارات على استخدام اختبارات قياس القدرة المالية، وإزالة تدريجية للفوائد مع ارتفاع الدخول لتجنب الانعكاسات السلبية على العمالة، وزيادة سن التقاعد في نظم معاشات التقاعد، بأحكام كافية للفقراء الذين قد يكون عمرهم المتوقع أقصر، وتحسين حصول الفئات منخفضة الدخل على التعليم العالي والحفاظ على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتنفيذ نظم تدريجية لمعدل ضريبة الدخل الشخصي، وخفض الاستثناءات الضريبية التنازلية.

وخلص التقرير إلى أن الخيارات في الاقتصادات النامية هي تصحيح برامج المساعدة الاجتماعية وتحسين الاستهداف، وإدخال برامج التحويلات النقدية المشروطة وتوسيع نطاقها مع تحسن القدرات المؤسسية، وتوسيع نطاق معاشات التقاعد الاجتماعية المقيسة بالقدرة المالية وغير القائمة على المساهمات، وتحسين سبل حصول الأسر منخفضة الدخل على التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع نطاق تغطية ضريبة الدخل الشخصي. وأشار التقرير أيضا إلى أنه يمكن النظر أيضا في مناهج مبتكرة مثل زيادة استخدام الضرائب على الممتلكات والطاقة (مثل ضريبة الكربون)، في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

النظام الضريبي الدولي ودور صندوق النقد الدولي

عند مناقشة برنامج عمل المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٣، تم حث صندوق النقد الدولي على زيادة حضوره في المناقشات المتعلقة بالقضايا الضريبية الدولية. وفي اجتماع غير رسمي عقد في يوليو ٢٠١٣، راجع المجلس القضايا والمبادرات الرئيسية في هذا المجال ونظر في خطة عمل تستند إلى ولاية صندوق النقد الدولي وخبراته الاقتصادية الكلية التي من شأنها أن تُكمل عمل المؤسسات الأخرى، وخاصة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[٣٥]

ونفذ خبراء الصندوق خطة العمل هذه بالتركيز على التداعيات القطرية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي الناتجة عن تصميمات وممارسات الضرائب الوطنية (مثل تهرب الشركات متعددة الجنسيات من الضرائب). ويستكشف العمل الجوانب التي لم تبحث بشكل كاف من قضية التداعيات، مثل قياس حجم التأثير. واستنادا إلى خبرة صندوق النقد الدولي التحليلية والفنية الواسعة في مجال علم الاقتصاد والممارسات المتعلقة بالنظام الضريبي الدولي، بما في ذلك مساعداته الفنية وعضويته التي تشمل جميع بلدان العالم تقريبا، أجرى الخبراء أيضا تقييما للقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية بموجب الهيكل الضريبي الدولي الحالي وترتيباته. وتعاون خبراء الصندوق تعاونا وثيقا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك مع الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، وأجروا اتصالات واسعة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أعلى الصفحة السابقة عاملة محولات كهربائية في شنغهاي، الصين
أسفل الصفحة السابقة جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا في ساعة الغسق
أقصى اليسار عامل بناء في سنتياغو، شيلي **أقصى اليمين** بنك بهاراتيا ماهيلا في الهند، جميع موظفيه من النساء **إلى اليسار** فنية آثار مصرية ترمم الفخار في الجيزة، مصر **إلى اليمين** عمال في مصنع للأحذية في إثيوبيا

أدوات التقييم الموحدة

تواجه البلدان من جميع مستويات الدخل مشكلات مع الطلبات المتعارضة على زيادة الإنفاق وخفض الضرائب. وفي هذه الحالات، تكون تدابير تعزيز الإدارة الضريبية بالغة الأهمية لتوفير حيز سياسة المالية العامة الضرورية لتحسين الخدمات العامة والحد من الفقر وتحسين النتائج الاجتماعية، وجمع الضرائب بطريقة منصفة وبكفاءة وشفافية. وفي حين تحقق الكثير في إصلاح وتحديث الإدارات الضريبية، فلا يزال لا يوجد منهج فعال واحد لتقييم نقاط القوة والضعف لأي إدارة ضريبية.

وأعد صندوق النقد الدولي ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة في عام ١٩٩٨ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وكان الهدف منه مساعدة الحكومات على توفير صورة واضحة لهيكلها ومواردها المالية.[٣٦] وعلى الرغم من التحسن المطرد في شمولية وجودة تقارير المالية العامة، فقد كشفت الأزمة الاقتصادية الأخيرة عن العديد من أوجه القصور في فهم مراكز المالية العامة للحكومات. وأشارت دراسة للمجلس التنفيذي صدرت في عام ٢٠١٢ إلى الحاجة إلى تعزيز تقارير المالية العامة وإدخال تقييمات أكثر شمولا لمخاطر المالية العامة. وأعدت المسودة المعدلة لميثاق شفافية المالية العامة لتعزيز أنشطة الإشراف المتعلقة بشفافية المالية العامة (راجع الإطار ٤–١). ويشتمل الميثاق على تقييم جديد لشفافية المالية العامة سيحل محل وحدة بيانات المالية العامة الواردة في تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.

ويتخذ التقييم الجديد منهجا أكثر تحليلا ومعيارية وتدرجا لتقييم ممارسات البلدان ومخرجاتها المتعلقة بالمالية العامة. وأعد صندوق النقد الدولي أدوات جديدة أخرى للتقييم والرقابة ويرد وصف لها في الإطار ٤–٢. وللاطلاع على مناقشة عن كيف غيرت الأزمة المالية العالمية الآراء بشأن سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة، راجع «إعادة تقييم دور سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة وطرائقها» في جزء سابق من هذا الفصل.)

استمرارية أوضاع المالية العامة

توحيد أسعار الخصم المستخدمة في تحليل الدين الخارجي للبلدان منخفضة الدخل

في أعقاب فترة ممتدة من أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة، أصبح سعر الخصم المستخدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون (DSA) مقياسا ضعيفا لخصم التدفقات النقدية طويلة الأجل. فأصبحت تقديرات خدمة أعباء الدين متضخمة، مما أدى إلى تضييق لا مبرر له في حيز الإقراض الذي تم تقديره والمتاح للبلدان

الإطار ٤–١

مبادرة تحديث ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة

تتيح شفافية المالية العامة لكل من صناع السياسات والجمهور إجراء نقاش يقوم على معلومات أفضل حول تصميم سياسة المالية العامة ونتائجها، وتساعد على إرساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها. وعن طريق تعزيز فهم السياسات الاقتصادية الكلية وخياراتها، فإن شفافية المالية العامة يمكن أن تتيح فرص أفضل للوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية. وتساهم أيضا في إبراز المخاطر التي تكتنف آفاق المالية العامة، مما يقود إلى إجراءات مبكرة وسلسلة على مستوى السياسات لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها.

ويوفر الميثاق الجديد لشفافية المالية العامة[أ] معلومات مطلوبة للإدارة السليمة للمالية العامة وصنع القرار في ثلاث مجالات وهي إعداد تقارير المالية العامة، والتنبؤ بالميزانية والمالية العامة، وتحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها. وتعتبر زيادة التركيز على مخاطر المالية العامة تحسنا كبيرا مقارنة بالميثاق الأصلي الذي اهتم اهتماما قليلا نسبيا بهذا المجال. وأصبحت أوجه القصور هذه واضحة أثناء الأزمة المالية العالمية عندما كان تحقق الالتزامات الاحتمالية عاملا رئيسيا في تدهور أوضاع المالية العامة. ويولي الميثاق المزيد من التركيز على جودة ما ينشر من معلومات بدلا من الإجراءات والقوانين التي تستند إليها. ويأخذ الميثاق أيضا في الاعتبار مختلف مستويات القدرات المؤسسية عبر البلدان الأعضاء، حيث يميز بين الممارسات المبدئية التي يمكن أن يحققها جميع الأعضاء؛ والممارسات الجيدة التي تسعى إلى تحقيق هدف وسيط وتتطلب قدرات مؤسسية أقوى؛ والممارسات المتقدمة التي تنعكس فيها المعايير الدولية وتتماشى مع أحدث ما تم التوصل إليه.

وتتبع تقييمات شفافية المالية العامة (FTE) منهجا كميا أكثر استفاضة من الناحية التحليلية لتقييم بيانات المالية العامة التي نشرت ومصادر مخاطر المالية العامة، ولا تحدد مواطن الضعف في ممارسات البلد فحسب، بل أيضا حجم الفجوات في الإبلاغ عن البيانات. وتساعد هذه التدابير الكمية على التمييز بين أوجه القصور الأكثر والأقل أهمية بالنسبة للشفافية في المالية العامة، مما يسمح بالمزيد من التوصيات المستهدفة. وتوفر تقييمات شفافية المالية العامة ملخصا سهل الاستخدام لنقاط القوة والضعف في الممارسات القطرية، وخيار لخطة عمل بشأن شفافية المالية العامة لوضع الخطوات الملموسة اللازمة لدعم المساعدة الفنية بشكل أفضل من جانب صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين.

ونشرت مسودة من ميثاق شفافية المالية العامة للتشاور العام في يوليو ٢٠١٣ وأجريت ثمانية تقييمات لشفافية المالية العامة في بلدان تقع في فئات مختلفة من حيث مستويات الدخل وفي مناطق مختلفة. واستنادا إلى نتائج هذه التقييمات والتعليقات المرتدة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وعامة الجمهور، سيتم تقديم نسخة نهائية من الميثاق إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه ونشره في عام ٢٠١٥.

أ الميثاق متاح في The Code is available at www.imf.org/external/np/fad/trans/code.htm.

بموجب الإطار المشترك لاستمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل (DSF).

وفي أكتوبر ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي على مقترح بتوحيد أسعار الخصم المستخدمة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل.[٣٧] ووافق المجلس التنفيذي للبنك الدولي أيضا على المقترح. ومن شأن التوحيد أن يبسط النظام الذي تستخدمه هاتان المؤسستان في تحليل قضايا الدين الخارجي في البلدان منخفضة الدخل عن طريق الاستعاضة عن مختلف المنهجيات المستخدمة من قبل بسعر خصم واحد. والأدوات التحليلية التي تأثرت بهذه التغييرات هي إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون وحساب أسعار الإقراض الميسر. ووضع سعر الخصم الموحد الجديد عند ٥٪، وهو مستوى يتماشى بشكل كبير مع سعر الخصم المستخدم حاليا لحساب عنصر المنحة للقروض طويلة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي وسيظل دون تغيير حتى انتهاء المراجعة القادمة لإطار استمرارية القدرة على تحمل الديون من قبل المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥.

إعادة هيكلة الديون السيادية: التطورات الأخيرة وانعكاساتها على إطار الصندوق المعني بالجوانب القانونية والسياسات

منذ مراجعة المجلس في عام ٢٠٠٥ لإعادة هيكلة الديون السيادية، حدثت تطورات كبيرة في هذا المجال. ففي عام ٢٠١٢، أطلقت اليونان أكبر عملية لإعادة هيكلة الديون السيادية في التاريخ. وكانت هناك عمليات لإعادة هيكلة الديون السيادية في بليز وجامايكا وسانت كيتس ونيفس. وبصورة مستقلة، قد تكون لإجراءات التقاضي الجارية ضد الأرجنتين انعكاسات واسعة الانتشار على مستقبل عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وفي مايو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي تقرير لخبراء الصندوق بشأن التطورات الأخيرة في إعادة هيكلة الديون السيادية وانعكاساتها على إطار الصندوق المعني بالجوانب القانونية والسياسات.[٣٨]

وأيد المديرون التنفيذيون عموما عزم خبراء الصندوق على المضي قدما في أربعة مجالات متعلقة بأعمال المتابعة المحددة في التقرير. ويتمثل المجال الأول في أن عمليات إعادة هيكلة الديون كانت صغيرة جدا ومتأخرة جدا، وبالتالي عجزت عن استعادة القدرة على الاستمرار في تحمل الديون والنفاذ إلى الأسواق على أساس دائم. ومن المرجح أن التغلب على هذه المشكلات كان يقتضي معالجة توقيت ونطاق عمليات إعادة هيكلة الديون على عدة جبهات. ولوحظ أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز الدقة والشفافية في استمرارية القدرة على تحمل الديون وتقييمات إمكانية النفاذ إلى الأسواق واتخاذ تدابير لخفض التكاليف المرتبطة بإعادة الهيكلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد استكشاف الإصلاحات المحتملة لإطار الإقراض في صندوق النقد الدولي الذي يسمح بتطبيق منهج تمت معايرته بدرجة أكبر في حالات ارتفاع الدين، ومنع استخدام موارد صندوق النقد الدولي لإنقاذ المانحين من القطاع الخاص قبل إعادة الهيكلة، وضمان نتائج أفضل للأعضاء.

وثانيا، في حين أن مشاركة الدائنين كانت كافية في عمليات إعادة الهيكلة الأخيرة، فإن المنهج التعاقدي القائم على السوق لإعادة هيكل الدين المعمول به وقت المناقشة أصبح أقل فعالية في التغلب على مشكلات الإجراءات الجماعية، لا سيما في حالات ما قبل التوقف عن السداد. واستجابة لذلك، يمكن النظر في زيادة فعالية الإطار التعاقدي بما في ذلك من خلال إدخال شروط تجميع أكثر ثباتا في السندات السيادية الدولية، مع وضع في الاعتبار القضايا المتعلقة بالعدالة بين الدائنين التي قد تنشأ عن هذا المنهج. واشير إلى أن صندوق النقد الدولي يمكن أن ينظر أيضا في وسائل لتنظيم استخدام التمويل الذي يقدمه بطريقة أكثر تقييدا لتسوية مشكلة الإجراءات الجماعية.

وثالثا، يدعو الدور المتنامي والتكوين المتغير للإقراض الرسمي إلى وضع إطار أوضح لمشاركة القطاع الرسمي، وخاصة فيما يتعلق بالدائنين من خارج نادي باريس،[٣٩] الذين في حالتهم يمكن تشديد طريقة تأمين تعهدات التمويل المرتبطة بالبرامج. ورابعا، فإن منهج صدق النوايا التعاوني لتسوية متأخرات القطاع الخاص الخارجية والمتضمن في سياسة صندوق النقد الدولي للإقراض في وجود متأخرات لا يزال الوسيلة الأمثل لاستعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق في مرحلة ما بعد التوقف عن السداد. ولذلك هناك حاجة إلى مراجعة فعالية سياسة الإقراض في وجود متأخرات في ضوء التجارب المؤخرة وزيادة تعقيد قاعدة الدائنين. ويمكن النظر أيضا في توسيع نطاق سياسة الإقراض في وجود متأخرات لتشمل المتأخرات الرسمية.

منتدى مديري الدين العام والمائدة المستديرة للخزانة الأمريكية حول أسواق سندات الخزانة وإدارة الدين

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على عدد من مجالات الترابط ومواطن الضعف التي لم تحظ بالاهتمام في الماضي في ميدان المالية العامة وميدان الدين السيادي التي يتعين وضعها في الاعتبار للمحافظة على السيولة في الأسواق وعلى عمقها. واجتمع كبار مديري الدين ومسؤولو الخزانات ومحافظو البنوك المركزية من ٤٠ اقتصادا من اقتصادات الأسواق المتقدمة والصاعدة والمشاركون من القطاع الخاص والأكاديميون في واشنطن العاصمة في يونيو ٢٠١٣ لحضور منتدى مديري الدين العام الثالث عشر لصندوق النقد الدولي والمائدة المستديرة الثالثة للخزانة الأمريكية حول أسواق سندات الخزانة وإدارة الدين.[٤٠] وجمع المنتدى الذي استضافه صندوق النقد الدولي كبار ممثلي بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي.

وناقش المشاركون تعريف السيولة وقياسها في سوق السندات الحكومية وفوائد أسواق السندات السائلة. ويعد تحفيز أسواق السندات الحكومية السائلة هدفا رئيسيا من أهداف السياسات لإدارة الدين ولكنه ينطوي أيضا على مفاضلات. وفي البلدان التي تولى فيها الأولوية للوصول إلى الأسواق لضمان تلبية احتياجات الحكومة من التمويل، يمكن التضحية بالسيولة في سبيل تقديم منتجات متنوعة يطلبها المستثمرون غير التقليديين. ووافق المشاركون على أنه بدخول العالم إلى مجالات غير مطروقة نتيجة الخروج من مرحلة العمل بالسياسة النقدية التقليدية، ستظل الجهود الرامية إلى تعزيز صلابة حوافظ الدين وتشجيع أسواق الدين العميقة والسائلة ذات أولوية (راجع أيضا القسم بشأن السياسة النقدية في هذا الفصل).

تعديل المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

نتيجة التطورات في القطاع المالي والسياسة الاقتصادية الكلية، وخاصة استجابة للأزمة المالية الأخيرة، خضعت العديد من حوافظ الدين القطرية لتغيرات هيكلية من حيث الحجم والتكوين على مدار العقد الماضي. وفي اجتماعهم الذي عقد في موسكو في فبراير ٢٠١٣، طلب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين تعديل المبادئ التوجيهية الأصلية بشأن إدارة الدين العام الصادرة في عام ٢٠٠١ وتعديلاتها لعام ٢٠٠٣. وأصدر خبراء الصندوق والبنك الدولي، بمدخلات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مبادئ توجيهية معدلة لإدارة الدين العام في إبريل ٢٠١٤.[٤١] وصُممت المبادئ التوجيهية الجديدة لتعزيز البنيان المالي الدولي وتعزيز السياسات والممارسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والشفافية وتحد من ضعف البلدان الأعضاء أمام العوامل الخارجية. وستستخدم المؤسستان المبادئ التوجيهية كإطار للمساعدة الفنية وسيستخدمها صندوق النقد الدولي كمعلومات أساسية للمناقشات في سياق أنشطته الرقابية. ويمكن أن تستخدم أيضا كمواد مرجعية للاستشاريين والخبراء الخارجيين المعنيين بقضايا إدارة الدين العام.

المذكرة التوجيهية لخبراء الصندوق حول تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق

للتغلب على مواطن القصور في تحديد نقاط ضعف المالية العامة وتقييم مخاطر استمرارية القدرة على تحمل الديون نتيجة الشواغل المتزايدة إزاء سياسة المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام في العديد من الاقتصادات المتقدمة، راجع المجلس التنفيذي إطار سياسة المالية العامة وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق في أغسطس ٢٠١١.[٤٢] وحددت عملية المراجعة عدة مجالات للتحسين وهي الواقعية في افتراضات خطوط الأساس، والمخاطر المرتبطة بخصائص الدين (هيكل التمويل)، وتحليل مخاطر المالية العامة الكلية، ومواطن الضعف المتصلة بمستوى الدين العام، وتغطية المالية العامة ومجملات الدين العام. ودعت عملية المراجعة إلى وضع منهج قائم على المخاطر وناقشت أهمية الالتزامات الاحتمالية الطارئة كمصدر للمخاطر واستخدام الرسوم البيانية المروحية كأدوات تكميلية.

وصدرت مذكرة توجيهية لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق تنعكس فيها القضايا التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه في مايو ٢٠١٣. ودعت المذكرة إلى إجراء المزيد من التحليل في البلدان التي تواجه ضعف محتمل أكبر وأقل تناسبيا في البلدان التي تواجه مخاطر أقل. ويتماشى هذا المنهج أيضا مع توصية مراجعة الرقابة لعام ٢٠١١ التي يجريها صندوق النقد الدولي كل ثلاث سنوات بالتركيز على تقييم أكثر تفصيلا للمخاطر والروابط المالية الكلية. (راجع أيضا الإصلاحات المقترحة لسياسة حدود الدين في القسم المتعلق بحدود الدين في البرامج التي يدعمها الصندوق في الفصل الثالث).

السياسة النقدية

التأثيرات والتحديات العالمية للسياسات النقدية غير التقليدية

في الفترة السابقة للأزمة، كانت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تضع السياسة النقدية في سياق إطار قائم يستند أساسا إلى نظام مصرفي مستقر. ومع تراجع الاقتصاد الحقيقي وتصاعد مخاطر الانكماش، أصبحت أسعار الفائدة قصيرة الأجل سالبة. وبالتالي لم يعد بإمكان البنوك المركزية أن تعتمد على أداتها التقليدية وهي سعر الفائدة الأساسي قصير الأجل لتخفيف الشروط النقدية وتوفير الدعم اللازم للطلب. ولجأت البنوك المركزية إلى سياسات نقدية غير تقليدية (UMPs) لإعادة تنشيط الأسواق المالية والوساطة المالية وتوفير الدعم اللازم للنشاط الاقتصادي عند الحد الأدنى الصفري لأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

وبعد اجتماع غير رسمي عقد في سبتمبر ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي تقرير لخبراء الصندوق عن التأثيرات والتحديات العالمية للسياسات النقدية غير التقليدية.[٤٣] وخلص التقرير إلى أن السياسات النقدية غير التقليدية الرامية إلى دعم النشاط عند الحد الأدنى الصفري لأسعار الفائدة قصيرة الأجل أدت إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل وكان لها تأثيرات إيجابية على النشاط الاقتصادي والتضخم في البلدان التي طبقت تلك السياسات. غير أن استمرار السياسات النقدية غير التقليدية من هذا النوع ارتبط بمخاطر تتصل بالرضا عن جدول أعمال الإصلاح والاستقرار المالي ومصداقية البنك المركزي. وتمثل هذه السياسات أيضا تحديات في مجال السياسات للعديد من الأسواق الصاعدة التي كانت تعاني في إدارة تدفقات كبيرة ومتقلبة من رأس المال في أعقاب الأزمة المالية العالمية. غير أن التقرير خلص عموما إلى أن السياسات النقدية غير التقليدية كانت مفيدة حتى الآن لكل من البلدان التي طبقتها وعلى أساس عالمي. وكانت هناك حاجة إلى إصلاحات قوية هيكلية ومالية وفي المالية العامة في البلدان التي طبقت السياسات والبلدان التي لم تطبقها لوضع الأساس اللازم لنمو قوي ومستمر متوسط الأجل، والحد من أعباء السياسات النقدية غير التقليدية. وفي حين أن السياسات النقدية غير التقليدية كانت ولا تزال بالغة الأهمية، فإنها لا يمكن أن تحل محل السياسات والإصلاحات الأخرى ذات طابع هيكلي أكبر.

ووفقا للتقرير، ينبغي سحب السياسات النقدية غير التقليدية الرامية إلى دعم تنشيط الأسواق المالية والوساطة المالية بشكل عام بدون انقطاع أثناء عودة الأسواق إلى طبيعتها. ولم يكن هناك حتى الآن ما يستدعي سحب السياسات التي تدعم النشاط، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار الفائدة، نظرا للأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة وقت صدور هذا التقرير. وسيؤدي السحب إلى بعض التغيرات في سعر الفائدة العادي في البلدان التي تطبق السياسات النقدية غير التقليدية وتلك التي لا تطبقها، ولكن قد يكون هناك المزيد من التقلبات نتيجة ردود أفعال السوق الخارجة عن سيطرة البنك المركزي. ويمكن أن يكون لهذه التقلبات تداعيات على بقية العالم، وفقا للتقرير، مع ما ينطوي على ذلك من مخاطر لاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. وأوصى التقرير بأن تتخذ البلدان التي لا تطبق السياسات النقدية غير التقليدية تدابير لتأمين استقرارها استعدادا لسحب السياسات ووضع الأساس اللازم للنمو متوسط الأجل القابل للاستمرار. وإذا حدث عدم استقرار، عليها أن تستخدم احتياطيات وقائية فضلا عن سياسات مناسبة للحد من المخاطر.

ووفقا للتقرير، يمكن أن يؤدي التنسيق الدولي في مجال السياسات من حيث المبدأ إلى تحسين النتائج العالمية عن طريق تخفيف الآثار السلبية للعوامل الخارجية العابرة للحدود الناتجة عن السياسات النقدية غير التقليدية. ويمكن أن يدعم صندوق النقد الدولي تنفيذ السياسات النقدية غير التقليدية وسحبها عن طريق توفير منظور عالمي بشأن هذه السياسات عن طريق الرقابة واحتياطيات السياسات الوقائية لتجنب الآثار الجانبية المحتملة وإجراء تحليل موضوعي للمكاسب المحتملة من التعاون الدولي في مجال السياسات.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في مايو ٢٠١٣ تم إحاطة المجلس التنفيذي علما بآخر الخبرات والآفاق فيما يتعلق بالسياسات النقدية غير التقليدية. ووفقا لتقرير خبراء الصندوق الذي شكل أساس هذه الإحاطة، [٤٤] اعتمدت البنوك المركزية في منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة سلسلة من السياسات النقدية غير التقليدية التي نجحت إلى حد كبير في إعادة تنشيط الأسواق المالية والوساطة المالية.

غير أن السياسات كان لها انعكاسات مختلفة على بقية العالم. فقد أدت الإعلانات المبكرة إلى إبقاء أسعار الأصول مرتفعة في العالم ومن المرجح أن تكون قد عادت بفائدة على التجارة، في حين أن الإعلانات اللاحقة كان لها انعكاسات أصغر ونتج عنها زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، وكانت مقترنة بتحولات إلى أمريكا اللاتينية وآسيا. وخلص إلى أن إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية والمالية ضرورية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وترسيخ الانتعاش، والسماح في نهاية المطاف بوقف السياسات النقدية غير التقليدية.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في يوليو ٢٠١٣، أحيط المجلس التنفيذي علما بمؤشرات الائتمان والتمويل للسيولة العالمية. وتناولت مذكرة أعدت لإحاطة المجلس[٤٥] مراجعة مفاهيم السيولة العالمية وناقشت مناهج القياس المستخدمة من قبل مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك بنك التسويات الدولية والجهات الأكاديمية وخبراء الصندوق. وعرضت أيضا بعض التدابير التي يمكن لصناع السياسات مراقبتها بانتظام.

سياسة السلامة الاحترازية الكلية

أهم جوانب سياسة السلامة الاحترازية الكلية

أكدت الأزمة تكاليف عدم الاستقرار النظامي على المستويين الوطني والعالمي وأبرزت الحاجة إلى سياسات السلامة الاحترازية الكلية لتحقيق الاستقرار المالي. وفي يوليو ٢٠١٣، أكمل المجلس التنفيذي مناقشاته بشأن تقرير لخبراء الصندوق عن أهم جوانب سياسات السلامة الاحترازية الكلية. [٤٦] ورحب المديرون التنفيذيون بالعمل التحليلي في هذا المجال الجديد نسبيا المعني بالسياسات والمنهج العام المتبع إزاءه، بينما أقروا بأن الخبرة في هذا المضمار لا تزال محدودة كما أقروا بمجموعة التحديات التي ينطوي عليها ضمان فعالية سياسة السلامة الاحترازية الكلية. وذكروا أن تقرير خبراء الصندوق تقدم رؤى متعمقة مفيدة يُسترشد بها في المناقشات التي تتناول السياسات وتوفر أساسا جيدا للمشورة التي يقدمها صندوق النقد الدولي بشأن سياسة السلامة الاحترازية الكلية في سياق أنشطته المعتادة المعنية بالرقابة، وعمليات تقييم القطاع المالي، والمساعدة الفنية.

ومع هذا، رأى المديرون التنفيذيون أن تطوير سياسة السلامة الاحترازية الكلية لا يزال عملا قيد الإنجاز، وحثوا خبراء الصندوق على الاستمرار في شحذ عملهم التحليلي، واكتساب خبرات متراكمة، وتحسين فهمنا للروابط الاقتصادية الكلية المالية والشروط اللازمة لتحقيق فعالية سياسة السلامة الاحترازية الكلية. وشددوا على أنه ينبغي استخدام سياسة السلامة الاحترازية الكلية لاحتواء المخاطر النظامية، بما فيها مواطن الضعف النظامية الناجمة من الآثار المرتدة المسايرة للاتجاهات الدورية بين نمو الائتمان وأسعار الأصول ومن الروابط المتبادلة داخل النظام، ولكنهم أكدوا أنه ينبغي ألا يتم إثقالها بأهداف أخرى.

وأكد المديرون التنفيذيون كذلك أن سياسية السلامة الاحترازية الكلية لا يمكن أن تكون بديلا عن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة

إلى اليسار عمال في مؤسسة تعاونية يصنعون السيراميك في أوروغواي **إلى اليمين** متجر يعلن عن خصومات في سنترا، البتغال

إلى اليسار رجل يقطف أوراق الشاي في أوغندا **إلى اليمين** أعمال التشييد في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة

ولكي تكون فعالة يتعين استكمالها بسياسات نقدية وسياسة للمالية العامة وسياسات أخرى في القطاع المالي ملائمة لها، وأن تدعمها قوة الرقابة والإنفاذ. ويقتضي تنفيذ سياسة السلامة الاحترازية الكلية توافر القدرة على تقييم المخاطر النظامية، وتجميع ونشر أدوات السلامة الاحترازية الكلية الملائمة لتحقيق الأهداف، ومراقبة الثغرات التنظيمية وسدها. وأكد المديرون التنفيذيون أن توافر أطر قوية للمؤسسات والحوكمة كان ضروريا لإدارة سياسة السلامة الاحترازية الكلية بفعالية، وإن كان من الواضح أن الترتيبات الملائمة ستتوقف على ظروف كل بلد على حدة، بما في ذلك الأطر القانونية. ورأى المديرون التنفيذيون عموما أن للبنك المركزي دور مهم يضطلع به في مباشرة سياسة السلامة الاحترازية الكلية، ولكن يجب توخي العناية لضمان عدم التأثير سلبا على استقلاليته.

وإذ أشار المديرون التنفيذيون إلى أن اتخاذ إجراء احترازي كلي، أو عدم اتخاذه، من المحتمل أن يكون له تداعيات، فقد ألقوا الضوء على الحاجة إلى التنسيق على المستوى الدولي. واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يقوم بدور رئيسي في المساهمة في تطوير أطر السلامة الاحترازية الكلية، بالتعاون مع الجهات المختصة بوضع المعايير والسلطات القُطْرية مع احترام نطاق اختصاص المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وينبغي أن يستخدم صندوق النقد الدولي أدواته القائمة، بما فيها الرقابة، و«برنامج تقييم القطاع المالي»، والمساعدة الفنية لتسهيل حواره مع السلطات الوطنية بشأن سياسة السلامة الاحترازية الكلية. وكانت الأهداف وراء ذلك هي تعزيز الركائز المؤسسية لسياسة السلامة الاحترازية الكلية، والمساعدة على تحليل ما ينشأ من مخاطر، والروابط بين السياسات، والتداعيات، وتقديم المشورة بشأن استجابة السياسات الملائمة لكل بلد.

الإصلاح التنظيمي

دعت المدير العام لصندوق النقد الدولي في جدول أعمالها بشأن السياسات لعام ٢٠١٤ إلى إعطاء دفعة قوية لإكمال الإصلاحات التنظيمية المالية الوطنية والعالمية. وأشارت إلى أن عمل صندوق النقد الدولي سيتضمن قضايا السياسات المتصلة بانعكاسات الإصلاح التنظيمي المالي العالمي على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي ودور التعاون في مجال السياسات. وجرى تحديث المجلس بشأن التقدم في الإصلاح التنظيمي في اجتماعات غير رسمية عقدت في يونيو ٢٠١٣ وديسمبر ٢٠١٣.

وتمثلت الأولويات في حل مشكلة «أكبر من أن تفشل»، بما في ذلك تنفيذ تسوية فعالة عبر الحدود لأوضاع الشركات الكبيرة النظامية؛ وإكمال جدول أعمال الإصلاح التنظيمي، بما في ذلك المزيد من العمل بشأن الاتساق في ترجيح المخاطر والتقارب المحاسبي؛ وإيجاد وسائل للتصدي لمخاطر نظام صيرفة الظل؛ وجعل أسواق المشتقات أكثر أمنا. وكان يتعين معالجة المناهج غير المتسقة عبر الحدود، ولا سيما فيما يتعلق بمختلف المبادرات الوطنية الهيكلية لتجنب زيادة التجزؤ المالي العالمي. (راجع أيضا مناقشة التقرير التجريبي عن القطاع الخارجي وتقرير التداعيات في الفصل الثالث.)

فرص العمل والنمو

تلزم اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي المؤسسة بأن تعمل على «زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي.» [٤٧] ويعتبر استحداث فرص العمل وتحقيق النمو من الضروريات التي يتردد ذكرها اليوم في كل بلد من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وفي حين أن بعض الاقتصادات المتقدمة تواجه مشكلة دعم الطلب الإجمالي بحيز محدود في المالية العامة في أعقاب الركود الكبير، فعلى بلدان أخرى إيجاد وسائل لتوليد النمو واستحداث فرص العمل في مواجهة الاتجاهات الكبرى العالمية الجارية في التغير التكنولوجي والعولمة والتحولات الكبيرة في الاتجاهات الديمغرافية. وتتضمن الاتجاهات الديمغرافية شيخوخة السكان في بعض أجزاء العالم ودخول عدد كبير من العمال الجدد في سوق العمل في أجزاء أخرى من العالم. ويشكل انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل فرصة ضائعة كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو في بلدان عديدة.

وعلى النحو المبين في تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في مارس ٢٠١٣،[٤٨] يمكن أن يساعد الصندوق البلدان على وضع استراتيجيات للتغلب على هذه التحديات عن طريق مراجعة أحدث التطورات النظرية والتجريبية في بحوث السياسات ذات الصلة لتوفير أفضل مشورة قائمة على الأدلة. وفي سبتمبر ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي مذكرة توجيهية عن قضايا فرص العمل والنمو في العمل الرقابي والبرامجي لتحسين التحليل والمشورة في مجال السياسات في المجالات الرئيسية الأربعة المحددة في تقرير المجلس التي تنطوي على مجال للتحسين وهي تعزيز دراسة السياسات المحلية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الكلي لضمان أن تكون موجهة نحو الحفاظ على الاقتصاد في حالة تشغيل عند مستوى الطاقة عموما، بما يتسق مع ما هو متاح من حيز في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛ وإجراء المزيد من التحليل النظامي لتحديات النمو والعمالة وتحديد أكثر القيود تقييدا للنمو الشامل واستحداث فرص العمل لتقديم مشورة أنسب للغرض منها وذات صلة؛ وإدماج مشورة السياسات بشأن الإصلاحات الضريبية وسياسات النفقات على نحو أكثر انتظاما؛ وتعزيز المشورة بشأن سياسات سوق العمل استنادا إلى الأدلة التجريبية المتوفرة حاليا، والمزيد من التعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية بشأن انعكاسات هذه السياسات على النمو والإنتاجية واستحداث فرص العمل والشمول الاقتصادي.

وخلال العام، نظم صندوق النقد الدولي عددا من الندوات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ندوة عن النمو وفرص العمل في أوروبا عقدت أثناء الاجتماعات السنوية في واشنطن في أكتوبر ٢٠١٣.

كفاية الاحتياطيات

ناقش المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٣ تقريرا يتناول مواصلة النظر في تقييم كفاية الاحتياطيات،[٤٩] وهو موضوع قام المجلس بدراسته من قبل في مارس ٢٠١١.[٥٠] واتفق المديرون التنفيذيون على أن الاحتياطيات الدولية تُكمل السياسات والمؤسسات السليمة في دعم الاستقرار الخارجي للبلد ويمكن أن تؤدي دورا كبيرا في منع الأزمات أو التخفيف من حدتها. وأشاروا إلى أن تقييم كفاية الاحتياطيات ينبغي أن يعبر عن خصائص البلد وأن التقرير يسير في هذا الاتجاه، بما يتماشى عموما مع توصيات مكتب التقييم المستقل.

واتفق المديرون التنفيذيون عموما على أن التقرير أضاف رؤى لإطار صندوق النقد الدولي التحليلي الذي عُرض في تقرير صادر في عام ٢٠١١ عن تقييم كفاية الاحتياطيات. وعلى الرغم من ذلك، فقد شددوا على أهمية الحكم التقديري في قياس مدى كفاية الاحتياطيات وحذروا من التطبيق الآلي لأي مقياس بعينه. ورحب المديرون التنفيذيون بمنهج خبراء الصندوق الذي يبتعد عن تقييم كفاية الاحتياطيات للبلدان المصنفة في مجموعات موحدة حسب الدخل. وأيدوا عموما التصنيف الذي يراعي الدرجات المختلفة من نضوج السوق والمرونة الاقتصادية.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن المقياس المعدل الوارد في التقرير لكفاية الاحتياطيات في البلدان الأعضاء التي لديها أسواق أقل نضوجا وفي البلدان منخفضة الدخل أدى إلى تحسين تحليل الاحتياطيات مقارنة بالمقاييس المرجعية التقليدية. وأيد معظم المديرين التنفيذيين اقتراح الخبراء بتعديل حساب مقياس كفاية الاحتياطيات للبلدان التي تعتمد بشدة على التجارة في السلع الأساسية. وأيد المديرون التنفيذيون عموما مقترحات الخبراء بأن تنعكس تقلبات التدفقات الرأسمالية بشكل أفضل في تقييم مدى كفاية الاحتياطيات الرسمية.

ورحب المديرون التنفيذيون بالأساليب المقترحة لقياس تكاليف الاحتياطيات بشكل أفضل بالنسبة للبلدان القادرة على النفاذ إلى السوق وفي البلدان منخفضة الدخل. ورأوا مجالا للجوء إلى الاحتياطيات كجزء من استجابة السياسات لوقف التدفقات الرأسمالية الخارجة ولكنهم أعادوا تأكيد أهمية الحفاظ على سياسات اقتصادية كلية مناسبة والتغلب على مواطن الضعف الناشئة قبل حدوثها. وفي هذا الصدد، دعا المديرون التنفيذيون إلى مواصلة العمل على تعزيز مشورة صندوق النقد الدولي في مجال السياسات المتعلقة بالتدخل في سوق النقد الأجنبي وإجراء مناقشة أكمل لبدائل تراكم الاحتياطيات مثل خطوط تبادل النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية واتفاقات الصندوق واتفاقات التمويل الإقليمية، بما في ذلك في السياق الأوسع لإصلاحات النظام النقدي الدولي.

نظام الحصص والحوكمة

مراجعة نظام الحصص

عندما ينضم بلد ما إلى صندوق النقد الدولي، تخصص له حصة مبدئية على أساس صيغة تساعد على تقييم المركز النسبي للعضو الجديد في الاقتصاد العالمي. ويُجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات شاملة للحصص على فترات منتظمة (لا تزيد عن خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية، ولا يمكن إدخال أي تغيير في حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته.

وفي ديسمبر ٢٠١٠، وافق مجلس المحافظين على إصلاح شامل لنظام الحصص والحوكمة، بما في ذلك استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص واعتماد تعديل مقترح على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي للانتقال إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل («إصلاح تشكيل المجلس التنفيذي»). واشتمل الإصلاح أيضا على عنصرين تطلعيين حيث طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي (١) تبكير الجدول الزمني لاستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص إلى يناير ٢٠١٤؛[٥١] و(٢) واستكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص بحلول يناير ٢٠١٣.[٥٢]

وبعد أن تدخل مجموعة إصلاحات نظام الحصص والحوكمة[٥٣] لعام ٢٠١٠ حيز التنفيذ، ستتحقق زيادة غير مسبوقة في مجموع الحصص نسبتها ١٠٠٪ وتعديل كبير في أنصبة الحصص يكون انعكاسا أفضل لتغير مراكز البلدان الأعضاء من حيث أوزانها النسبية في الاقتصاد العالمي.

وفي يناير ٢٠١٤، اعتمد المجلس التنفيذي تقريرا مقدما إلى مجلس المحافظين عن إصلاح نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ والمراجعة الخامسة عشرة للحصص،[٥٤] مشيرا إلى أنه يأسف بشدة للتأخير في تنفيذ زيادات المراجعة الرابعة عشرة للحصص وإصلاح

تشكيل المجلس.[٥٥] وحتى منتصف يناير ٢٠١٤، وافق ١٤١ عضوا (من أصل ١١٣ مطلوب موافقتهم) يشكلون ٧٦,١٪ من الحصص (أقل من النسبة المطلوبة البالغة ٨٥٪) على إصلاح تشكيل المجلس.[٥٦] وتم توقف العمل على المراجعة الخامسة عشرة ريثما تتبين زيادة الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي تقتضي دخول إصلاح تشكيل المجلس التنفيذي حيز التنفيذ.

واقترح المجلس التنفيذي تأجيل الموعد النهائي لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة من يناير ٢٠١٤ إلى يناير ٢٠١٥ وحث الأعضاء المتبقيين الذين لم يوافقوا حتى الآن على زيادات الحصص بموجب المراجعة الرابعة عشرة وقبلوا إصلاح تشكيل المجلس على القيام بذلك دون المزيد من التأخير. واقترح المجلس التنفيذي أن يطلب مجلس المحافظين من رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التشاور مع الأعضاء وإبلاغ تلك اللجنة في اجتماعات ربيع ٢٠١٤ بالتقدم المحرز بشأن دخول المراجعة الرابعة عشرة وإصلاح تشكيل المجلس حيز التنفيذ، والخيارات المتاحة لاستكمال الجولة الحالية من عملية إصلاح الحصص بهدف استكمال المراجعة الخامسة عشرة بحلول يناير ٢٠١٥. ووافق مجلس المحافظين على هذه المقترحات اعتبارا من ١٢ فبراير ٢٠١٤.

وفي اجتماعات الربيع، أعربت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية عن أسفها العميق لاستمرار التأخر في إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي الموافق عليها في عام ٢٠١٠ والمراجعة الخامسة عشرة للحصص (GRQ)، بما في ذلك صيغة الحصص الجديدة. وفي حالة عدم المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ بنهاية العام، فإنها ستدعو صندوق النقد الدولي إلى البناء على عمله السابق وإعداد خيارات للخطوات التالية وجدول زمني لمناقشة هذه الخيارات.

صيغة الحصص

صيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن ٥٠٪) ودرجة الانفتاح (٣٠٪) ومدى التغير الاقتصادي (١٥٪) وحجم الاحتياطيات الدولية (٥٪). ولهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن ٦٠٪) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (٤٠٪). كذلك تتضمن الصيغة «عامل تقليص» يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان الأعضاء.

ولدى استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والموافقة على التعديل المقترح بشأن إصلاح المجلس التنفيذي، طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي إجراء مراجعة شاملة لصيغة الحصص. وكان الهدف من مناقشات المجلس التنفيذي في إطار المراجعة يتمثل في توفير الركائز الأساسية للاتفاق على صيغة جديدة للحصص تعبر بصورة أفضل عن المراكز النسبية للبلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي.

وفي اجتماع غير رسمي عقد في يونيو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي تقرير أعده خبراء الصندوق عن تحديث للبيانات واعتبارات أخرى بشأن صيغة الحصص.[٥٧] وتضمن التقرير تحديثا لقاعدة بيانات الحصص بسنة واحدة حتى عام ٢٠١١ لمواصلة الاتجاهات الملحوظة في التحديثات السابقة للبيانات. وبصفة خاصة، زادت النسبة المحسوبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بمقدار ١,٣ نقطة مئوية أخرى، بما يعكس المكاسب في جميع متغيرات الحصص. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف التقرير مناهج بديلة يمكن أن تبدد الشواغل المعرب عنها من قبل بشأن متغير درجة الانفتاح. وفي هذا السياق، تضمن التقرير تقييما للتحسينات المؤخرة في مدى توافر البيانات ثم استكشف أثر التغييرات المحتملة في الصيغة، بما في ذلك استخدام حد أقصى ووزن أقل لمتغير درجة الانفتاح.

وتناول التقرير أيضا دراسة الصلات المحتملة بين التغير والتدابير الأوسع بشأن المشكلات التي تتعلق بميزان المدفوعات. ووسع هذا العمل نطاق العمل المضطلع به من قبل في التقارير السابقة الذي ركز على المشكلات التي تتعلق بميزان المدفوعات التي تنطوي على استخدام موارد الصندوق. ولم يخلص التقرير إلى وجود ارتباطا ذا دلالة بين التغير وهذه المقاييس الأوسع. وبالإضافة إلى ذلك، قدم التقرير عددا من عمليات المحاكاة التوضيحية التي تشتمل على إصلاحات محتملة للصيغة باستخدام قاعدة بيانات الحصص المحدثة. ولم تعرض أي مقترحات في هذه المرحلة.

وأثناء الاجتماع غير الرسمي وبعده، طلب المديرون التنفيذيون حسابات توضيحية لصيغة الحصص وقدمها الخبراء في يوليو ٢٠١٣.

تنمية القدرات

تساعد تنمية القدرات من خلال المساعدة الفنية والتدريب البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات قوية وتزيد المهارات اللازمة لصياغة سياسيات اقتصادية كلية ومالية سليمة. وهي تتصل اتصالا وثيقا بالأنشطة الرقابية والإقراضية في الصندوق وتحظى بتقدير كبير من البلدان الأعضاء.

وخلال مراجعة لاستراتيجية تنمية القدرات في الصندوق أجراها المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٣،[٥٨] أيد المديرون التنفيذيون عددا من مقترحات الإصلاح: (١) تحديث بيان السياسات الذي يغطي خدمات تنمية القدرات؛ و(٢) التكليف بإجراء مراجعات منتظمة ومتكاملة بشكل جيد لوضع تنمية القدرات على قدم المساواة مع الأنشطة الرقابية وأنشطة التمويل؛ و(٣) تنفيذ نظام لتحديد الأولويات ينفذ على مرحلتين يعبر عن طلبات البلدان الفردية والأهداف العامة لصندوق النقد الدولي؛ و(٤) استخدام تمويل المانحين عندما تتطابق الأهداف والاعتماد على تمويل صندوق النقد الدولي الذاتي عندما لا يتوافر دعم المانحين؛ و(٥) تعزيز إطار الرقابة والتقييم، بما في ذلك إدماج التعليقات المرتدة من نتائج التقييم في عملية تحديد الأولويات وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات؛ و(٦) الاستفادة من تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز فعالية ومجال تغطية أنشطة تنمية القدرات في الصندوق، بما في ذلك توسيع نطاق الدورات المقدمة عبر الإنترنت.

وقد تحقق تقدم نحو تنفيذ هذه الإصلاحات. وفي اجتماع غير رسمي عقد في إبريل ٢٠١٤، ناقش المجلس التنفيذي بيان السياسات

والممارسات الجديد، المقرر تعديله لإدراج تعليقات المديرين التنفيذيين. واستخدم نظام تحديد الأولويات على مرحلتين لأول مرة لتخطيط أنشطة السنة المالية ٢٠١٥. ويبذل معهد تنمية القدرات الذي أنشئ في مايو ٢٠١٢ جهدا لتعزيز أوجه التآزر بين المساعدة الفنية والتدريب وأدخل تكنولوجيات جديدة في مجال التدريب. وفيما يتعلق بالمراقبة والتقييم، يجري توسيع نطاق إطار الإدارة القائمة على النتائج في الصندوق لتغطية جميع أنشطة بناء القدرات، وسيقدم مدخلات إلى إطار التقييم في المؤسسة من أجل تنمية القدرات، والذي يجري تعديله الآن كجزء من بيان السياسات والممارسات.

وهناك أربع أدوات تقييم موحدة قام الصندوق بتجربتها وتنفيذها على قضايا المالية العامة ومن المنتظر الاسترشاد بها في أنشطة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي (راجع الإطار ٤–٢).

مبادرات المساعدة الفنية

استمر طلب المساعدة الفنية من قبل البلدان الأعضاء بقوة في السنة المالية ٢٠١٤. وغطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من الموضوعات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي وقدمتها أساسا أربع من إدارات صندوق النقد الدولي وهي إدارات شؤون المالية العامة، والإدارة القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات. وحصلت البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط على أكبر نسبة من مساعدة صندوق النقد الدولي الفنية مثلما حدث في الماضي ولكن استفاد منها معظم أعضاء صندوق النقد الدولي (راجع الرسوم البيانية ٤–١ إلى ٤–٤).

الاستجابة للاحتياجات العاجلة

واصل صندوق النقد الدولي الاستجابة بسرعة لتلبية الاحتياجات العاجلة من المساعدة الفنية في مجموعة واسعة من البلدان. وعلى سبيل المثال، قدم صندوق النقد الدولي مشورة بشأن ترشيد الإنفاق وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لمواجهة أزمة اقتصادية كبرى في أوكرانيا. وفي قبرص، ساعد صندوق النقد الدولي السلطات على تحسين سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإصلاح إدارة المالية العامة، وتحديد أولويات النفقات العامة. وفي ألبانيا، ساعد صندوق النقد الدولي السلطات على مراقبة متأخرات الإنفاق، وتحسين مراقبة

الرسم البياني ٤–١

تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب فئة الدخل

(بسنوات تقديم المساعدة في الميدان)

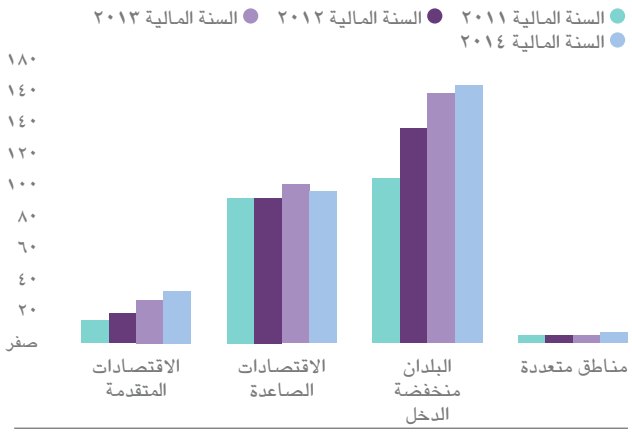

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الإطار ٤–٢

أدوات التقييم الموحدة الجديدة

أعد صندوق النقد الدولي أربع أدوات موحدة للتقييم والرقابة بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وستساعد هذه الأدوات على إقامة توجه مفاهيمي وتحليلي أقوى في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بشأن قضايا المالية العامة وتحسين تتبع النتائج. وهي:

- أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات (*RA-FIT*) تجمع معلومات عن الضرائب والجمارك وتقوم بتحليلها للمساعدة في إعداد مؤشرات أساسية لتقييم أداء الإيرادات في البلدان الأعضاء في الصندوق. وأعد أول تقرير عن المعلومات المقدمة من ٨٥ بلدا في إبريل ٢٠١٤.
- برنامج تحليل فجوة إدارة الإيرادات (*RA-GAP*) يقوم بتقدير حجم الفجوة بين الإيرادات الحالية والإيرادات المحتمل تجميعها. واستكملت تقديرات تفصيلية للفجوة في أربعة بلدان خلال السنة المالية ٢٠١٤ وستجري في ثمانية بلدان في السنة المالية ٢٠١٥.
- أداة التقييم التشخيصي لإدارة الإيرادات الضريبية (*TADAT*) توفر إطارا للتقييمات الموحدة لأداء الإدارة الضريبية، التي من شأنها أن تساعد على تحسين تحديد الأولويات وترتيب الإصلاحات. وتعد هذه الأداة سلعة عامة دولية مصممة ومنظمة في إطار تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين. واستكملت تجارب أولية للأداة في زامبيا والنرويج ومن المقرر تنفيذ أدوات تجريبية إضافية في السنة المالية ٢٠١٥. وبدأت أمانة هذه الأداة، التي يقع مقرها في صندوق النقد الدولي ويدعمها صندوق استئماني ممول من المانحين، عملياتها في مطلع عام ٢٠١٤.
- تقييم شفافية المالية العامة تحل محل نموذج بيانات المالية العامة ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق. ويوفر تركيزا أقوى على تحديد وإدارة مخاطر المالية العامة ويسمح بإدماج بشكل أفضل مع قضايا شفافية الموارد الطبيعية.

الرسم البياني ٤–٢
تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المجال
(بسنوات تقديم المساعدة في الميدان)

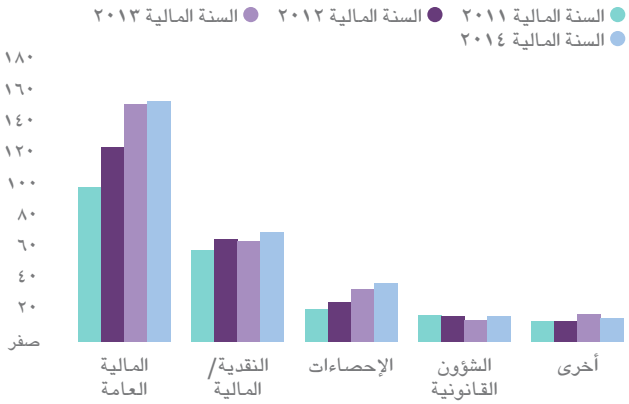

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الرسم البياني ٤–٣
تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب حالة البرنامج
(بسنوات تقديم المساعدة في الميدان)

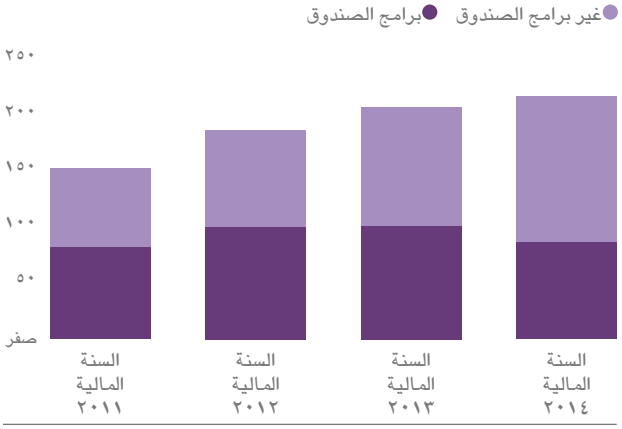

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الرسم البياني ٤–٤
تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المنطقة
(بسنوات تقديم المساعدة في الميدان)

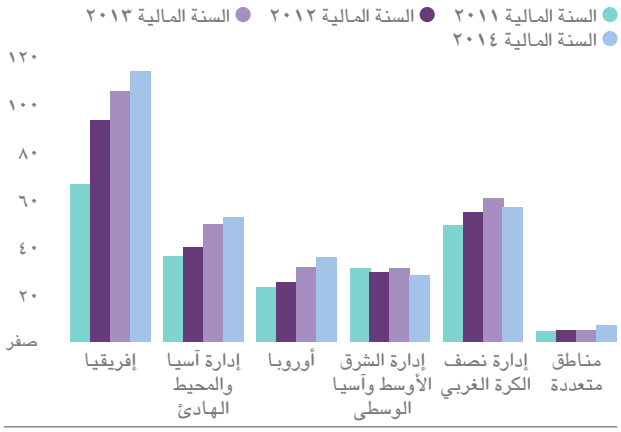

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الالتزامات، وتعزيز الإدارة الضريبية. وفي عدد من البلدان التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة مثل غينيا بيساو وليبيا ومالي والنيجر والصومال، ساعد صندوق النقد الدولي السلطات على تحسين إعداد الميزانية (ليبيا والصومال) وتعزيز إدارة المالية العامة (غينيا بيساو ومالي والنيجر). وفي البلدان الأوروبية التي تعرضت لأزمات، قدم صندوق النقد الدولي مشورة في مجال سياسة المالية العامة وقضايا الإدارة، وتعثر الشركات والأسر، والإصلاحات القضائية، وإنفاذ الالتزامات من أجل تسهيل إعادة تأهيل الشركات المجدية وتحسين تحصيل الضرائب.

مساعدة البلدان الأعضاء على تنمية القدرات

قدمت مساعدة فنية أيضا لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية وحفز القدرة على مواجهة الصدمات. وأوضحت الأزمة الأخيرة أن جميع البلدان الأعضاء، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تستفيد من الدعم لمعالجة مواطن الضعف المؤسسية والتطويع مع المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية السريعة. والمساعدة الفنية بشأن قضايا المالية العامة ساعدت على تنفيذ إصلاحات السياسات وحفز الإدارة الفعالة للمالية العامة. وتستند هذه الأنشطة إلى أفضل الممارسات المعمول بها وتطبيق مختلف أدوات التشخيص الجديدة (راجع الإطار ٤–٢). والأمثلة في مجال المالية العامة تشمل تنمية القدرات على تحليل الإيرادات والإنفاق، وتنفيذ إطار نفقات متوسط الأجل، وإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، وإدارة تقلب الإيرادات وضغوط الإنفاق في البلدان الغنية بالموارد، وإدارة مخاطر المالية العامة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويقدم صندوق النقد الدولي مجموعة واسعة من المساعدات الفنية في بعض البلدان الأعضاء. وفي الصين، على سبيل المثال، يساعد صندوق النقد الدولي السلطات على تنفيذ إطار متوسط الأجل للنفقات، وإدارة الخزانة، ومراقبة اقتراض الحكومات المحلية، وتحديث المحاسبة الحكومية. وفي ليبيريا، ساعد صندوق النقد الدولي في تصميم وتنفيذ سلطة الإيرادات في ليبيريا المنتظر أن تبدأ اعمالها قريبا وإنشاء مركز تقديم الخدمات لدافعي الضرائب، فضلا عن إعادة تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات وتنمية قدرات التدقيق. وفي ميانمار، قدم صندوق النقد الدولي مشورة بشأن إصلاح نظم الميزانية والخزانة والمحاسبة، وتحديث السياسة الضريبية والإدارة الضريبية. وفي أمريكا اللاتينية، قدم صندوق النقد الدولي الدعم مثلا إلى منتدى من ١٦ خزانة وطنية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين البلدان بشأن إدارة النقد، ونظم معلومات الإدارة المالية، والأطر القانونية والمؤسسية، وتطبيق حسابات موحدة للخزانة.

وفي المجال النقدي والمالي، أطلق صندوق النقد الدولي برامج مساعدة فنية شاملة لدعم تحديث البنوك المركزية في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولا تزال آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي والعمليات النقدية من مجالات التركيز في هذه البلدان. وهذه المساعدة الفنية ساعدت البلدان على تنمية قدراتها اللازمة للتخفيف من المخاطر المحتملة للنظم المالية الناشئة عن ضعف

التنظيم والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وتعزيز عمليات البنوك المركزية. وفي ميانمار على سبيل المثال، ركز صندوق النقد الدولي مساعدته على بناء القدرات المؤسسية. وفي شرق الكاريبي أدى مشروع شامل لصندوق النقد الدولي إلى تعزيز النظم المالية في المنطقة. وحصل جنوب السودان على مساعدة في تحديث عمليات بنكه المركزي. وساعد الدعم المستمر المقدم من صندوق النقد الدولي إلى نيجيريا على إصلاح القطاع المصرفي. وفي الفلبين وإندونيسيا، أدت المساعدة الفنية متوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي إلى تعزيز التنظيم والرقابة المصرفية.

وقُدم دعم أيضا إلى الاقتصادات المتقدمة بشأن إدارة الأزمات، بما في ذلك تسوية أوضاع البنوك وهيكلها، وتحديد المخاطر النظامية، وتنفيذ المعايير التنظيمية والرقابية العالمية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي لإطلاق المرحلة الثانية من «تسهيل إدارة الدين» كصندوق استئماني مشترك متعدد المانحين لتلبية الحاجة إلى تعزيز إدارة الدين العام في البلدان منخفضة الدخل.

ودعم صندوق النقد الدولي أيضا البلدان لتعزيز أطر المالية العامة والأطر القانونية المالية فيها. وركز العمل على إدارة الأزمات وتسوية أوضاع البنوك، والتنظيم المصرفي، والبنوك المركزية، وقانون الضرائب، وإدارة المالية العامة (قواعد المالية العامة وقوانين الميزانية)، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تدمج بشكل متزايد في جدول أعمال البرامج والرقابة في صندوق النقد الدولي. وفي مارس ٢٠١٤، اجتمع المجلس التنفيذي لمراجعة استراتيجية صندوق النقد الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأيد المديرون التنفيذيون المعيار المعدل لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF) ومنهجية التقييم الجديدة لعمل صندوق النقد الدولي التشغيلي وشجعوا على مواصلة التعاون مع البنك الدولي وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال والأجهزة الإقليمية المنشأة على غرارها (FSRB).

وفي البلدان منخفضة الدخل، ساعد الدعم المالي الخارجي على بناء القدرات الإحصائية مثلا في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وسمح الدعم المالي المقدم من اليابان لصندوق النقد الدولي بانتداب مستشارين اقتصاديين لفترة طويلة للعمل في الميدان لتقديم مساعدة فنية.

وفي يونيو ٢٠١٣، رحب صندوق النقد الدولي بإطلاق سلطات باراغواي لخطتها الوطنية الأولى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[٥٩] وبناء على تقييم أجراه صندوق النقد الدولي وكشف عن مواطن ضعف كبيرة في نظام باراغواي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، طلبت سلطات باراغواي مساعدة صندوق النقد الدولي الفنية لدعم وضع استراتيجية وطنية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووقع الرئيس السابق فيرناندو لوغو في فبراير ٢٠١٣ على مرسوم يعلن المشروع أولوية وطنية. وبدأ البرنامج في سبتمبر ٢٠١٢، وعمل صندوق النقد الدولي أساسا كميسر، وتقاسم خبرته الدولية وقدم مشورة إلى السلطات بشأن ضمان الاتساق مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن الخطة التي استفادت من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية أن تساعد على حماية تكامل النظام الاقتصادي في باراغواي وحفظ النظام العام والأمن القومي من تهديدات الجريمة المنظمة والإرهاب.

إلى اليسار القائمون بالتعداد يجمعون بيانات للتعداد السكاني في ميانمار **إلى اليمين** محطة شحن بحري في ميناء بيرايوس، اليونان

الرسم البياني ٤–٥
تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب فئة الدخل
(بأسابيع المشاركين في التدريب)

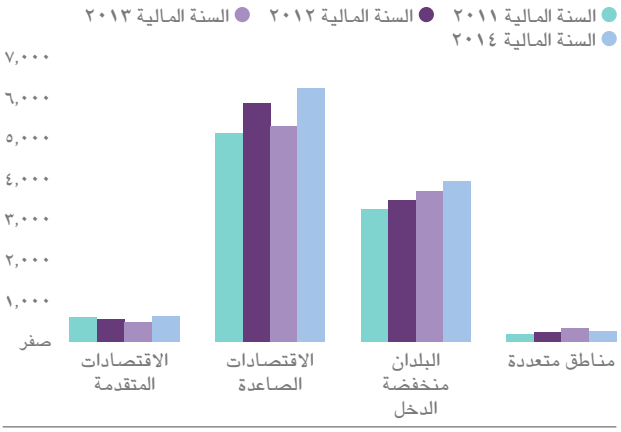

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الرسم البياني ٤–٦
تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المجموعة
(بأسابيع المشاركين في التدريب)

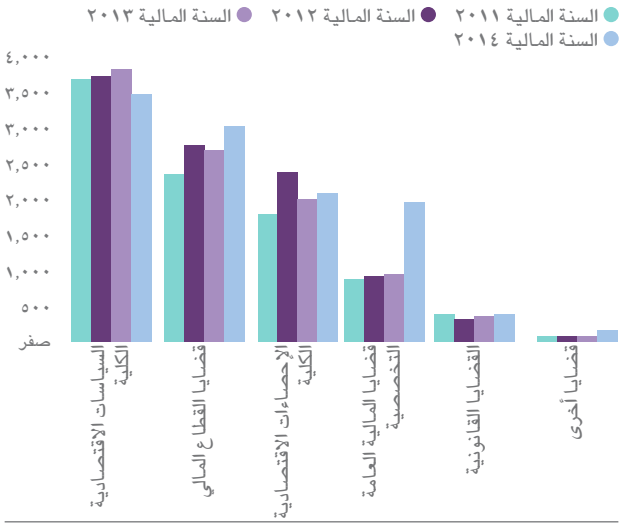

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الرسم البياني ٤–٧
تقديم التدريب خلال السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٤ حسب المنطقة
(بأسابيع المشاركين في التدريب)

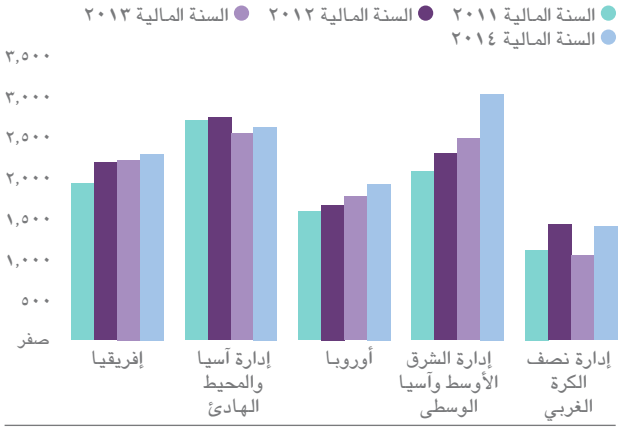

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الرسم البياني ٤–٨
الإنفاق على تنمية القدرات (بملايين الدولارات الأمريكية)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

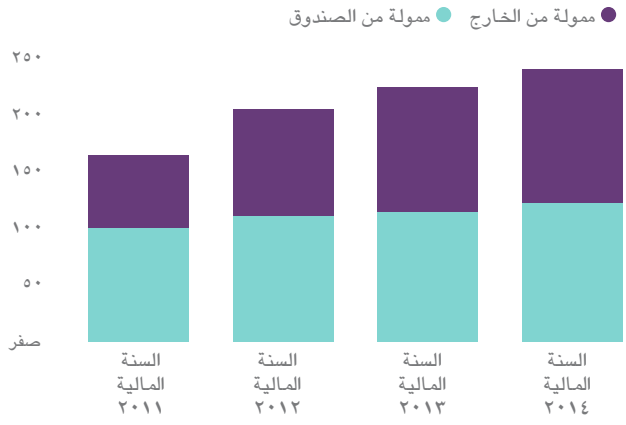

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

التدريب

يعد برنامج التدريب في صندوق النقد الدولي جزءا أساسيا من عمليات بناء القدرات في صندوق النقد الدولي ويسعى إلى الاستجابة للتطورات الاقتصادية الكلية العالمية المتطورة والتحديات في مجال السياسات، وطلبات الأعضاء، والابتكارات التكنولوجية. وفي السنة الماضية، قدم معهد تنمية القدرات عددا من الدورات بشأن موضوعات جديدة ذات أهمية استراتيجية لأعضاء الصندوق، مثل منع الأزمات المالية، واستعادة صحة القطاع المالي، وحفز النمو الشامل. وتقدم هذه الدورات محاضرات نظرية، وأدوات تحليلية، وحلقات تطبيقية عملية (راجع الرسوم البيانية ٤–٦ إلى ٤–٨ والإطار ٤–٣). وأعد برنامج تدريبي جديد على الإنترنت بالشراكة مع منظمة edX غير الهادفة للربح وبدأ البرنامج بتقديم دورتين عن البرمجة والسياسات المالية وتحليل القدرة على تحمل الديون. ولاستغلال أوجه التآزر بين المساعدة الفنية والتدريب بالشراكة مع المانحين بدأ معهد الصندوق الجديد للتدريب لصالح إفريقيا عمليات في يونيو ٢٠١٣. ويشترك المكتب مع مركز المساعدة الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا في مقر واحد كائن في موريشيوس ويترأسه نفس المدير.

ولتعزيز أوجه التآزر بين المساعدة الفنية والتدريب، تعاون موظفو معهد تنمية القدرات مع مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) لصندوق النقد الدولي لإعداد دورات جديدة، بما في ذلك دورة على القضايا الاقتصادية في مجال التكامل الإقليمي؛ وشكّل خبراء مراكز المساعدة الفنية الإقليمية فريقا مع خبراء الصندوق لتقديم دورة والمساعدة الفنية ذات الصلة بشأن الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي في أمريكا الوسطى؛ وتعاون معهد سنغافورة للتدريب مع

مكتب المساعدة الفنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لتقديم دورة أعدت خصيصا وفقا لاحتياجات المسؤولين في ميانمار.

وخلال السنة المالية، جرى تنظيم ١٧٨ حدثا تدريبيا من خلال برنامج معهد تنمية القدرات بدعم من المانحين الخارجيين والشركاء في التدريب، وحضر نحو ٦٣٠٠ مسؤول التدريب. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة على أكبر حجم من التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، حيث بلغ نحو ٦٠٪ من مجموع التدريب في العام (الرسم البياني ٤–٥). ومن حيث التوزيع الإقليمي، حصل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ على أكبر حجم من التدريب خلال العام (الرسم البياني ٤–٧).

الدعم الخارجي

يواصل دعم المانحين تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى البلدان الأعضاء. وتم تلقي مساهمات جديدة مجموعها ١٨١ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٤ ووصل مجموع الأنشطة التي مولها المانحون إلى ١٤٧ مليون دولار. ويحشد صندوق النقد الدولي الدعم الخارجي في مجال تنمية القدرات من خلال وسائل من بينها مراكز المساعدة الفنية الإقليمية، ومراكز التدريب الإقليمية، والصناديق الاستئمانية المواضيعية، والشراكات الثنائية (راجع الرسم البياني ٤–٨).

وتعبر مراكز المساعدة الفنية الإقليمية وسائل فعالة لتقديم المساعدة الفنية التطبيقية. وتبين تقييمات منتصف المدة لمركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية؛ ومركز المساعدة الفنية لمنطقة شرق إفريقيا؛ ومركز المساعدة الفنية لغرب إفريقيا أن المساعدة الفنية ذات جودة ممتازة وأهمية كبيرة، وتمتلكها بدرجة كبيرة البلدان الأعضاء. وزود مركز المساعدة الفنية لغرب إفريقيا أنشطته زيادة كبيرة خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٤. وبدعم من المركز، حققت البلدان الأعضاء المزيد من التقدم نحو إصلاح مؤسساتها الاقتصادية والمالية. واحتفل مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ، وهو أول مركز من مراكز المساعدة الفنية الإقليمية والرائد في المنهج المحلي لصندوق النقد الدولي، بالذكرى العشرين على إنشائه في عام ٢٠١٣.

وتوسعت شبكة مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في السنة المالية ٢٠١٤. وافتُتح المركز الثاني للمساعدة الفنية لغرب إفريقيا رسميا في أكرا بغانا في مارس ٢٠١٤ مستكملا بذلك شبكة المراكز الإقليمية الخمسة في إفريقيا. وبذلك استوفى صندوق النقد الدولي التزامه لعام ٢٠٠٢ بتمديد الشبكة لخدمة جميع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك حصلت خمسة مراكز للمساعدة الفنية الإقليمية في إفريقيا (لمناطق الشرق والغرب والجنوب) ومنطقة الكاريبي والشرق الأوسط على تمويل إضافي من المانحين لتوسيع نطاق عملياتهم.

وكانت مراكز التدريب الإقليمية وبرامج التدريب الإقليمية مكملة للتدريب المقدم في مقر صندوق النقد الدولي عن طريق تقديم تدريب خارج الموقع. وتمول معظم مراكز التدريب الإقليمية بالكامل أو جزئيا من البلد المضيف مع بعض المساهمات من المانحين الآخرين مثل أستراليا واليابان. وهي تلبي احتياجات إفريقيا (معهد التدريب لصالح إفريقيا وبرنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة وبرنامج التدريب المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي)، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (معهد فيينا المشترك)، والشرق الأوسط (مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، ومقره مدينة الكويت)، وأمريكا اللاتينية (مركز التدريب

الإطار ٤–٣

الدورات الجديدة التي يقدمها معهد تنمية القدرات

قدم عدد من الدورات المعقودة وجها لوجه لأول مرة خلال العام في مقر صندوق النقد الدولي أو في بعض من مراكز التدريب التابعة له:

- دورة الرقابة المالية الكلية تقدم أساليب لتقييم القضايا الحالية في القطاع المالي وتستكشف صلاتها بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك كيفية استخلاص معلومات السوق لتقييم التوقعات عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والكشف عن تراكم مواطن الضعف التي قد تهدد الاستقرار المالي. وتغطي الدورة موضوعات من قبيل الأزمات المصرفية وإدارة المخاطر ونماذجها والمخاطر النظامية.
- دورة الشمول المالي تركز على قضايا الحصول على التمويل وهو موضوع ذو أهمية متزايدة لصناع السياسات في جميع أنحاء العالم، وتستكشف العلاقات المعقدة بين الشمول المالي ومفهوم العمق المالي المألوف بشكل أكبر، وتناقش كيفية تعزيز الحصول على الائتمان وما يرتبط به من أثر اقتصادي كلي وانعكاسات السياسات.
- دورة النمو الشامل تركز على الشواغل العالمية حول احتمالات النمو الضعيفة وارتفاع البطالة وزيادة التفاوت في الدخل وانعدام تكافؤ الفرص. وتركز الدورة على السياسات الجزئية والكلية لتعزيز النمو الاقتصادي المشترك وخلق فرص العمل، والتوزيع المنصف للدخل، وكيفية جعل النمو الاقتصادي وسيلة لخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع.
- دورة عملية الإنذار المبكر توفر مناهج لتحديد المخاطر ومواطن الضعف في قطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع المالي، بما في ذلك تصنيف للأزمات، ومقدمة لعمليات صندوق النقد الدولي المتعلقة بمواطن الضعف للاقتصادات المتقدمة والصاعدة، فضلا عن تحليل التداعيات والعدوى.

الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية، ومقره برازيليا). وكما أشير من قبل، بدأ معهد التدريب لصالح إفريقيا عملياته في يونيو ٢٠١٣ بفضل المساهمة المالية السخية والدعم اللوجستي من جانب حكومة موريشيوس وهي البلد المضيف فضلا عن أستراليا والصين.

وتقدم الصناديق الاستئمانية المواضيعية مساعدة فنية بشأن موضوعات محددة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. وأكمل الصندوق الاستئماني المواضيعي لإدارة ثروة الموارد الطبيعية والصندوق الاستئماني المواضيعي للسياسة والإدارة الضريبية اللذان لديهما ميزانيات لخمس سنوات قدرها ٢٥,٣ مليون دولار و٢٧ مليون دولار على التوالي ثلاث سنوات من العمليات في السنة المالية ٢٠١٤. وأكمل الصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنجاح دورة التمويل الأولى في إبريل ٢٠١٤، حيث نفذ ٧٣ مشروعا ثنائيا في ٣٥ بلدا. وفي ديسمبر ٢٠١٣، اختتمت دورة لتدبير الموارد في مقر صندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة حيث جدد المانحون الدوليون دعمهم للمساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي في هذا المجال.[٦٠] وتعهد المانحون بتقديم ٢٢,١ مليون دولار لتمويل مجموعة واسعة من أنشطة تنمية القدرات على مدار مرحلة السنوات الخمس الثانية من الصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي بدأ عملياته في مايو ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تغطي التعهدات (حسب حجم المساهمة) من سويسرا وقطر ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج واليابان وفرنسا وهولندا نحو ٨٠٪ من احتياجات الصندوق الاستئماني على مدى السنوات الخمس القادمة.

وأُطلِق الصندوق الاستئماني لأداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية المستمر لخمس سنوات وقيمته ٨,٤ مليون دولار رسميا في السنة المالية ٢٠١٤ بتمويل من ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا ووزارة التعاون الدولي بالمملكة المتحدة (راجع الإطار ٤–١).

وتعاون صندوق النقد الدولي أيضا مع البنك الدولي بشأن ثلاث مبادرات للمساعدة الفنية. ففي إبريل ٢٠١٤، انضم صندوق النقد الدولي إلى المرحلة الثانية من «تسهيل إدارة الدين» الذي يعد مبادرة متعددة المانحين أنشأها البنك الدولي. وتجمع هذه المبادرة خبرة المؤسستين وتغطي بصورة شاملة قضايا إدارة الدين وتدعم تنمية القدرات في مجال استمرارية القدرة على تحمل الديون لعدد أكبر من البلدان المتلقية. وجدد صندوق النقد الدولي أيضا مشاركته في مبادرة أخرى متعددة المانحين، وهي المرحلة الثالثة من مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي. وأخيرا، تم تمديد برنامج دعم الإدارة الاقتصادية في دول الكاريبي الذي تموله كندا حتى أغسطس ٢٠١٤.

وواصل صندوق النقد الدولي تعميق شراكاته مع المانحين. وساهمت اليابان التي تعد أكبر مساهم في مجال المساعدة الفنية بمبلغ ١٥٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٤. وأصبح الاتحاد الأوروبي من أكبر المساهمين للمساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي، إذ بلغت مساهمته ٩٧ مليون دولار خلال نفس الفترة. ويعمل صندوق النقد الدولي مع الاتحاد الأوروبي على تعديل اتفاق الإطار الحالي بين المؤسستين، والذي سيمكنهما من الدخول في اتفاقات تمويل جديدة في السنوات المالية ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧. وزودت كندا مساهماتها بشكل كبير، بما في ذلك عن طريق التوقيع على اتفاقين مجموعهما ٣٥ مليون دولار كندي للمساعدة الفنية لأوكرانيا ومنطقة الكاريبي وبلدان أخرى. وقدمت سويسرا مساهمة إضافية قدرها ٤ ملايين دولار إلى المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي. ووقعت كوريا وهي جهة مانحة جديدة نسبيا على اتفاق مساهمة بقيمة ١٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات.

البيانات ومبادرات معايير البيانات

تعتبر جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء بموجب اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ضرورية لنجاح العمليات الرقابية لصندوق النقد الدولي. وتساعد معايير نشر البيانات على تعزيز توافر الإحصاءات الشاملة في الوقت المناسب، وهو أمر أساسي لاتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة.

النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات

وضع المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) في عام ١٩٩٦ لتسترشد به البلدان الأعضاء في إتاحة بياناتها الاقتصادية والمالية للجمهور العام. أما النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الذي أنشئ في العام التالي، فهو يمثل إطارا لمساعدة البلدان على تقييم احتياجاتها وتحديد أولوياتها في تطوير نظمها الإحصائية. وفي عام ٢٠١٢، أُنشئ «المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات» (SDDS Plus) للمساعدة على سد فجوات البيانات التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية. ويستهدف المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات البلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا، على الرغم من أنه يتم تشجيع جميع المشتركين في المعيار على الالتزام به. ويتضمن المعيار المعزز معايير لتسع فئات إضافية من البيانات بخلاف الفئات الواردة في المعيار الخاص لنشر البيانات يلتزم البلد الراغب في الاشتراك بمراعاتها مراعاة تامة بنهاية عام ٢٠١٩. ولا يوجد أي بلد انضم إلى المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات في الوقت الحالي. ولتسهيل الالتزام بهذا المعيار كثير المتطلبات، أيد المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٤ مقترح خبراء الصندوق بتمديد المهل الزمنية لثلاث من فئات البيانات التسع.

وفي السنة المالية ٢٠١٤، لم تكن هناك اشتراكات جديدة في المعيار الخاص لنشر البيانات، وظل عدد الاقتصادات المشتركة عند ٧١ في نهاية السنة. وبدأت بالاو[٦١] وميانمار[٦٢] وجزر مارشال[٦٣] في المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، وبذلك وصل مجموع المشاركين في هذا النظام إلى ١١١ مشاركا في نهاية السنة (مستبعدا منها الاقتصادات التي تأهلت للانتقال من مرحلة النظام العام لنشر البيانات إلى مرحلة المعيار الخاص لنشر البيانات). واليوم تبلغ نسبة البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات أكثر من ٩٥٪.

وفي مايو ٢٠١٣، نظم صندوق النقد الدولي حلقة تطبيقية بشأن النظام العام لنشر البيانات في غابورون ببوتسوانا لمسؤولي البنوك المركزية وموظفي الإحصاءات الوطنيين ووزراء المالية من سبعة بلدان إفريقية وهي بوتسوانا وغانا وكينيا وناميبيا ونيجيريا وسيشيل وأوغندا.[٦٤] وفي الحلقة التطبيقية، قدمت موريشيوس، وهي

إلى اليسار نحال في ريف اليمن **إلى اليمين** مؤشر البورصة في شركة أوراق مالية في شرق الصين

مشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات منذ عام ٢٠١٢، منظور النظراء. وكان الغرض من الحلقة التطبيقية التي اشتركت سلطات بوتسوانا في استضافته بدعم من وزارة التعاون الدولي بالمملكة المتحدة هو تحسين النظم الإحصائية الوطنية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء التي تشكل حاليا جزءا من النظام العام لنشر البيانات، بهدف تركيز تطوير نظمها الإحصائية الوطنية نحو الوفاء بمتطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات الأكثر صرامة.

مؤشر أسعار المستهلكين وبيانات إجمالي الناتج المحلي في الأرجنتين

اجتمع المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٣ للنظر في تقرير المدير العام عن التقدم الذي أحرزته الأرجنتين في تنفيذ التدابير العلاجية لمعالجة جوانب عدم الدقة في البيانات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي بشأن مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى وإجمالي الناتج المحلي.[٦٥] وفي حين لاحظ المجلس التنفيذي أن الأرجنتين لم تعتمد التدابير التي طالب بها صندوق النقد الدولي لمعالجة عدم الدقة في تقديم هذه البيانات، فقد أقر بعمل الأرجنتين الجاري ونيتها إدخال مؤشر وطني جديد لأسعار المستهلكين في مطلع عام ٢٠١٤. ولاحظ المجلس أيضا أن الأرجنتين تعمل على معالجة مواطن القصور في بياناتها المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي.

وفي ضوء هذه التطورات، اعتمد المجلس التنفيذي قرارا يدعو الأرجنتين إلى تنفيذ إجراءات محددة لمعالجة جودة بياناتها الرسمية بشأن مؤشر أسعار المستهلكين وإجمالي الناتج المحلي وفقا لجدول زمني محدد. ودعا القرار الأرجنتين إلى تنفيذ مجموعة أولية من الإجراءات المحددة بحلول نهاية مارس ٢٠١٤. ويتعين تنفيذ المزيد من الإجراءات بحلول نهاية سبتمبر ٢٠١٤ ونهاية فبراير ٢٠١٥. وطُلب من المدير العام أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في غضون ٤٥ يوما من كل موعد من المواعيد النهائية عن حالة تنفيذ الأرجنتين للإجراءات المحددة، وسيراجع المجلس التنفيذي في هذا الوقت هذه القضية بما يتماشى مع إجراءات صندوق النقد الدولي.[٦٦] وأشار صندوق النقد الدولي إلى أهمية المناقشات الجارية مع السلطات الأرجنتينية لتحسين جودة البيانات الرسمية للأرجنتين بشأن مؤشر أسعار المستهلكين وإجمالي الناتج المحلي وإلى استعداده لمواصلة هذا الحوار، وبشكل أعم، مواصلة تعزيز العلاقة بين الأرجنتين وصندوق النقد الدولي.

الأنشطة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات الأخرى

مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات

نظم صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي (FSB)، بالتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية (IAG) مؤتمرا لكبار مسؤولي مجموعة العشرين بشأن مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات (DGI) في مقر الصندوق بواشنطن العاصمة في يونيو ٢٠١٣,[٦٧] وتركز المبادرة على تنفيذ توصيات مجموعة العشرين الواردة في التقرير المعنون الأزمة المالية وفجوات المعلومات (The Financial Crisis and Information Gaps) الذي صادق عليه وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠٠٩. والغرض الرئيسي من المؤتمر كان تقييم التقدم المحرز ومناقشة خبراء الصندوق للرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورات الثنائية لمجموعة العشرين وتحديد القضايا التي تتطلب المزيد من الإجراءات والأولويات.

وحضر المؤتمر كبار ممثلي مجموعة العشرين فضلا عن ممثلي هولندا وإسبانيا وسويسرا وتضمن عروضا ومساهمات من المؤسسات المالية الدولية الثمان المعنية بتوصيات مجموعة العشرين، بما فيها أمانة مجلس الاستقرار المالي وأعضاء الفريق المشترك بين الوكالات لبنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) وصندوق النقد الدولي (الرئيس) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي. واستُرشد بالنتائج التي خلص إليها المؤتمر في إعداد تقرير سير العمل المقدم إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٣.

إلى اليسار مصفاة للنفط في زاسهالومباتا **إلى اليمين** العمال يفرزون الألماس في غابورون، بوتسوانا

وأكد المشاركون على الحاجة إلى أن تكون البيانات المنبثقة عن مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات ذات جودة عالية وحسنة التوقيت ومتسقة وقابلة للمقارنة بين البلدان، وينبغي إتاحتها لصناع السياسات. وحدد المشاركون أيضا عددا من التحديات الرئيسية بما في ذلك الشواغل إزاء السرية التي تقيد المزيد من التقاسم للبيانات وعدم وجود بيانات مصدرية وعدم كفاية الموارد المخصصة للإحصاءات.

وفي اجتماعهم المعقود في موسكو في يوليو ٢٠١٣، رحب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين بتحقيق اقتصادات مجموعة العشرين إلى المزيد من التقدم بشأن سد فجوات البيانات في إطار مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات كشرط أساسي لتعزيز تحليل السياسات. وأشار التقرير الرابع عن مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات الصادر في أكتوبر ٢٠١٣ إلى تحقيق تقدم كبير عبر المجموعة الكاملة من التوصيات العشرين للمبادرة. ويجري إدخال تحسينات كبيرة بشان البيانات. وعموما كان هناك دعم قوي ومتزايد للإحساس بالملكية بين اقتصادات مجموعة العشرين في مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات.

ولضمان التنفيذ الكامل للتوصيات، وتقديم الإحصاءات الاقتصادية والمالية القابلة للمقارنة في الوقت المناسب، كان يتعين الحفاظ على الزخم وراء هذه المبادرة وتوفير موارد كافية للعمل الإحصائي. ولذلك من الضروري تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية واستمرار التعاون والتشاور على المستوى الدولي لنجاح هذه المبادرة. وينبغي أن تركز الاستراتيجية على إكمال العمل الجاري في تنفيذ التوصيات وإعلام صناع السياسات والمحللين بتوافر بيانات معززة وجديدة منبثقة عن المبادرة وبفوائدها وقواعد السرية ذات الصلة بها وأهميتها بالنسبة للسياسات. وعلى الرغم من أن بعض المشاكل في التنفيذ على المستوى الوطني قد تنشأ، فإنه من المتوقع إكمال جزء كبير من التوصيات بحلول نهاية ٢٠١٥.

بيانات عن الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية

تعتبر الإيرادات من الموارد الطبيعية بالغة الأهمية لنحو ثلث أعضاء الصندوق، ولكن البيانات المتاحة محدودة وغير قابلة للمقارنة بين البلدان. وفي فبراير ٢٠١٤، أعد صندوق النقد الدولي مسودة نموذج موحد لتستخدمه البلدان لجمع البيانات عن الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية، استنادا إلى تصنيف الإيرادات الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).[٦٨] ويسمح هذا النموذج بجمع مثل هذه البيانات في شكل يسمح بتحليلها ومقارنتها بين البلدان، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي لا يعتزم جمع هذه البيانات مباشرة. ووضع النموذج على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت للحصول على معلومات مرتدة بشأنه واختباره من قبل البلدان الأعضاء.

تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية

أصدر صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١٣ البيانات الفصلية عن تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية (COFER) بمجموعة أكبر من العملات وتحديد عملتين بشكل مستقل وهما الدولار الأسترالي والدولار الكندي.[٦٩] وتكوين عملات الاحتياطيات الرسمية عبارة عن قاعدة بيانات في صندوق النقد الدولي تحتوي على بيانات فصلية لنهاية الفترة للبلدان المبلغة وولاياتها. وتعطي بيانات تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية رؤية حيوية لتطور تكوين عملات الاحتياطيات، مما ييسر تحليل التطورات في الأسواق المالية الدولية. وتعد هذه الإحصاءات الإجمالية التي يتم جمعها في الوقت المناسب عن تكوين عملات البلدان الأعضاء من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية ذات أهمية بالنسبة لعمل صندوق النقد الدولي وتولد اهتماما تحليليا كبيرا من المستخدمين في البنوك المركزية والمؤسسات الرسمية الأخرى والقطاع الخاص.

وبعد تحديد الاحتياطيات بالدولار الأسترالي والدولار الكندي بصورة مستقلة، أصبح بالإمكان الآن التمييز بين سبع عملات في قاعدة

بيانات تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية وهي الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك السويسري والدولار الأسترالي والدولار الكندي. وتدرج جميع العملات الأخرى بدون التمييز بينها في فئة «العملات الأخرى». ويتم الإبلاغ عن بيانات تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية إلى صندوق النقد الدولي على أساس طوعي وسري. وحتى نهاية إبريل ٢٠١٤، كان هناك ١٤٤ جهة تقوم بالإبلاغ منها بلدان أعضاء في صندوق النقد الدولي واقتصادات/بلدان غير أعضاء وكيانات أخرى حائزة لاحتياطيات من النقد الأجنبي. وتنشر بيانات تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية للاطلاع العام على أساس ربع سنوي بالأرقام الإجمالية بحيث لا يتم الكشف عن المعلومات الخاصة بفرادى البلدان.

إصدار نتائج المسوح المحدَّثة

أصدرت بيانات محدثة من عدد من المسوح الجارية في صندوق النقد الدولي خلال العام. وفي ديسمبر ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي النتائج الأولية من المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر (CDIS) لعام ٢٠١٢ الذي يجريه الصندوق، وهو مسح عالمي لمراكز الاستثمار المباشر الثنائية.[٧٠] والاستثمار المباشر فئة من الاستثمار عبر الحدود يكون فيها لمقيم في اقتصاد ما سيطرة أو قدر كبير من التأثير على إدارة شركة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشتمل مسح ٢٠١٢ على بيانات من ٨٨ بلدا بزيادة بلدين عن النتائج الأولية لعام ٢٠١١. والمشاركون الجدد في المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر هما بوركينا فاسو وتنزانيا. ونشر صندوق النقد الدولي بيانات مراجعة وأكثر شمولا في يونيو ٢٠١٤.

وفي يونيو ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي نتائج معدلة من المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٩.[٧١] وتم توسيع تغطية مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل ١٠٠ اقتصاد مشارك في عام ٢٠١١، بمشاركة أربعة بلدان جدد في المسح وهي ألبانيا وغينيا بيساو والسنغال وتوغو. وتعرض قاعدة البيانات المتاحة للاطلاع العام على http://cdis.imf ومن خلال المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي بيانات تفصيلية حول الاستثمار المباشر «الموجه إلى الداخل» (أي مراكز الاستثمار المباشر التي تنطوي على مستثمر أجنبي مباشر غير مقيم) مصنفة تصنيفا مزدوجا حسب اقتصاد المستثمر، وبيانات عن الاستثمار المباشر «الموجه إلى الخارج» (أي مراكز الاستثمار المباشر في الخارج التي تنطوي على مستثمر أجنبي مباشر مقيم) مصنفة تصنيفا مزدوجا حسب اقتصاد الاستثمار. وقد قدم جميع المشاركين في هذا المسح بيانات استثماراتهم المباشرة الموجهة إلى الداخل كما قدم معظمهم (نحو الثلثين) بيانات عن استثماراتهم المباشرة الموجهة إلى الخارج.

وفي نوفمبر ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي نتائج أولية من المسح المنسق لاستثمارات الحافظة (CPIS) لعام ٢٠١٢، وهو المسح العالمي الوحيد لحيازات استثمارات الحافظة.[٧٢] ويجمع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة عن أرصدة الحيازات عبر الحدود من الأوراق المالية وسندات الدين طويلة وقصيرة الأجل موزعة حسب الاقتصاد الذي تقيم فيه جهة الإصدار. والنتائج التي تحدد قيمة مراكز الأوراق المالية والسندات في نهاية عام ٢٠١٢ تغطي ٧٨ اقتصادا مشاركا في المسح، وهي نفس الاقتصادات التي شاركت

الإطار ٤-٤

المنتدى الإحصائي الأول يلقي الضوء على دور الإحصاءات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي

ناقش منتدى نظمته إدارة الإحصاءات في الصندوق في نوفمبر ٢٠١٣ الدور الرئيسي للإحصاءات في دعم الإجراءات الفعالة في مجال السياسات التي اتخذتها السلطات الوطنية والمشورة بشأن السياسات المقدمة من صندوق النقد الدولي.[أ] وعقد المنتدى الذي يعد الأول من نوعه في واشنطن العاصمة ووفر بيئة فريدة لمناقشة السياسات بشأن آخر ما توصلت إليه الإحصاءات بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة تضم الأكاديميين ومحللي القطاع الخاص ومعدي البيانات وصناع القرارات. وناقش المشاركون التقدم الذي تحقق مؤخرا في سد فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية وهي الانكشاف للمخاطر في الميزانيات العمومية الدولية والقطاعية، والروابط عبر الحدود والتداعيات، وصيرفة الظل والعدوى العالمية، وأوجه الخلل في القطاع العام، والمشاكل المحتملة بسبب التدفقات الرأسمالية.

وأشار السيد ديفيد ليبتون النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي في كلمة الترحيب التي أدلى بها إلى أن الأزمة العالمية الأخيرة أعادت تأكيد أهمية الإحصاءات الاقتصادية والمالية التقليدية التي تقوم على أساس محل الإقامة، ولكنه شدد على أن «الأزمة كشفت أيضا عن الحاجة إلى بيانات أكثر وأفضل تتجاوز الإحصاءات التقليدية.» وقال إن هناك حاجة إلى مجموعات من البيانات الجديدة «خاصة وأن تركيز السياسات تحول إلى استقرار النظم المالية العالمية والمحلية وإلى مسائل عن الترابط والمخاطر العالمية ومواطن الضعف.»

وأثناء المناقشات، شدد المشاركون على الأهمية القصوى للبيانات الموثوقة والمقدمة في الوقت المناسب والأكثر تفصيلا والتي يمكن مقارنتها على المستوى الدولي. وشددوا أيضا على الحاجة إلى تقييمات دقيقة للمخاطر ودور صندوق النقد الدولي في مساعدة أعضائه على وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة استنادا إلى إحصاءات عالية الجودة. وكان من بين الموضوعات العامة للمنتدى هو أن الحاجة إلى المزيد من البيانات يجب أن يقابلها استخدام أفضل للبيانات القائمة، وخاصة عند إعداد الأطر التحليلية وتطبيقها. وأقر المشاركون بأنه لا يمكن تلبية احتياجات المستخدمين من البيانات إلا عن طريق تخصيص المزيد من الموارد للإحصاءات، مع مراعاة أولويات التكاليف والفوائد.

وشدد المشاركون على فائدة المعايير والمناهج المتسقة في جمع المعلومات لتعظيم مزايا إمكانية المقارنة والقياس الدقيق عبر البلدان. واتفقوا أيضا على أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لنشر البيانات المتاحة، وتعزيز المزيد من التفاعل بين مستخدمي ومنتجي البيانات، وتعزيز جهود التعاون بين القطاعين العام والخاص لتجميع بيانات موحدة.

أ راجع البيان الصحفي رقم 13/447 «منتدى الصندوق الإحصائي يناقش دور الإحصاءات من أجل الاستقرار الاقتصادي والمالي العالميين» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13447.htm).

في عملية جمع بيانات المسح في نهاية عام ٢٠١٢. وترد النتائج الكاملة للمسح على موقع الصندوق على الإنترنت في http://cdis.imf. واستجابة لفجوات البيانات التي أبرزتها الأزمة المالية، سيتم إدراج عدد من التحسينات في المسح في العملية القادمة لجمع البيانات.

وفي سبتمبر ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي نتائج المسح السنوي الرابع بشأن إمكانية الحصول على الخدمات المالية (FAS).[٧٣] وكانت نسبة الردود على جولة عام ٢٠١٣ أكثر من ٩٦٪ حيث أبلغ ١٨٦ بلدا عن بياناته بما في ذلك بلدان قدما بيانات لأول مرة، وأجريت الجولة بدعم مالي سخي من وزارة الخارجية الهولندية. ويعد مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية أشمل مصدر لبيانات جانب العرض العالمية عن الشمول المالي، ويشمل مؤشرات يمكن مقارنتها على المستوى الدولي لإمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها من قبل الشركات والأسر. وقاعدة البيانات متاحة بالمجان من خلال موقع مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية والمكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي.

العمل مع مؤسسات أخرى

يعمل صندوق النقد الدولي بالتعاون مع عدد من المنظمات الأخرى المشتركة أيضا في القضايا الاقتصادية العالمية، كل في مجال مسؤوليته الفريدة وتخصصه الفريد.

مجموعة العشرين

كانت الإجراءات الجماعية التي اتخذتها مجموعة العشرين أثناء الأزمة المالية العالمية عنصرا حيويا في تجنب صعوبات اقتصادية أكبر، وواصل قادة المجموعة في وقت لاحق إعادة تأكيد التزامهم ببث الحياة في النمو الاقتصادي. وبالتالي زاد تعاون صندوق النقد الدولي مع مجموعة العشرين منذ بداية الأزمة العالمية. وبناء على طلب قادة مجموعة العشرين، يوفر صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لدعم عملية التقييم المتبادل (MAP) (راجع المناقشة في جزء سابق من هذا الفصل). وامتد العمل الجماعي مع مجموعة العشرين إلى ما يتجاوز عملية التقييم المتبادل إلى مجالات أخرى، بما في ذلك مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات التي تعمل على إيجاد وسائل لسد الفجوات في البيانات التي كشفت عنها الأزمة العالمية.

ويجري إحاطة المجلس التنفيذي علما بصورة منتظمة بمشاركة إدارة صندوق النقد الدولي في اجتماعات مجموعة العشرين؛ ويحصل أيضا على إحاطات دورية بشأن عملية التقييم المتبادل ومشاركة صندوق النقد الدولي فيها.

مجلس الاستقرار المالي

يجمع مجلس الاستقرار المالي مسؤولي الحكومات المعنيين بالاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية، والأجهزة الدولية المعنية بوضع المعايير، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية. وهو مصمم لتنسيق عمل السلطات المالية الوطنية على المستوى الدولي والأجهزة الدولية المعنية بوضع المعايير وتطوير وتعزيز تنفيذ السياسات التنظيمية والرقابية والسياسات الأخرى المتعلقة بالقطاع المالي.

وقَبل صندوق النقد الدولي رسميا العضوية في مجلس الاستقرار المالي في سبتمبر ٢٠١٠؛ وعقب الاعتراف بالمجلس كجمعية بموجب القانون السويسري، وافق المجلس التنفيذي على قبول عضوية صندوق النقد الدولي في المجلس بوصفه جمعية بموجب القانون السويسري في مارس ٢٠١٣. ويوجه التعاون بين المنظمتين بولاية كل مؤسسة منهما ورسالة مشتركة وقع عليها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي (الهيئة السابقة للمجلس) في عام ٢٠٠٨. ويتولى صندوق النقد الدولي الدور الريادي في رقابة النظام المالي العالمي وتقييم تنفيذ البلدان للسياسات والمعايير الرقابية والتنظيمية للقطاع المالي الدولي. ويتولى مجلس الاستقرار المالي المسؤولية عن صياغة هذه السياسات، وتعزيز التعاون والتقييم الدوليين للتغلب على مواطن ضعف النظام المالي. وصندوق النقد الدولي مُمَثَّل أيضا في اللجنة التوجيهية للمجلس.

إلى اليسار تلفريك فوق ألافيردي، أرمينيا **إلى اليمين** مزارع يجفف محصوله من الذرة في بوتان

إلى اليسار الباعة في مدينة كارتاخينا التاريخية، كولومبيا **إلى اليمين** تجهيز الفاكهة في جنوب إفريقيا

ويتعاون صندوق النقد الدولي مع مجلس الاستقرار المالي مرتين سنويا في عمليات الإنذار المبكر (راجع الفصل الثالث). ويشارك بانتظام في مجموعات العمل المختلفة ويعمل مع مجلس الاستقرار المالي فيما يتصل بمبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات؛ وعملت كذلك على تقرير مشترك لمجلس الاستقرار المالي والصندوق والبنك الدولي مقدم إلى مجموعة العشرين بشأن انعكاسات الإصلاحات التنظيمية على الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

مجموعة البنك الدولي

يتعاون خبراء الصندوق والبنك الدولي تعاونا وثيقا في مجال المساعدات القُطْرية وقضايا السياسات ذات الأهمية للمؤسستين. وتمثل التقييمات التي يجريها صندوق النقد الدولي للموقف الاقتصادي العام والسياسات في البلدان عنصرا مساهما في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية أو الإصلاحات المحتملة. وبالمثل، يراعي صندوق النقد الدولي فيما يقدمه من مشورة بشأن السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء مشورة البنك الدولي لها بشأن الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. كذلك يتعاون خبراء الصندوق والبنك الدولي في إعداد التحليلات المعنية بمدى استمرارية القدرة على تحمل الديون ضمن إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون (DSF) الذي اشتركت المؤسستين في تصميمه (راجع الفصل الثالث). وفي إطار خطة العمل المشتركة بين إدارتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما، تناقش أفرقة الخبراء القُطْرية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج عملها على المستوى القُطْري، والتي تحدد القضايا القطاعية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وتقسيم المهام بين المؤسستين، والعمل المطلوب من كل منهما في العام التالي.

ويتعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) (راجع الفصل الثالث) لتخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتتعاون المؤسستان أيضا لتخفيف وطأة الفقر اعتمادا على منهج مشترك لإعداد «تقارير استراتيجية الحد من الفقر»— وهي خطة تقودها البلدان الأعضاء للربط بين سياساتها الوطنية والدعم المقدم من الجهات المانحة ونتائج التنمية اللازمة للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. ويُجري «تقرير الرصد العالمي» الذي يتعاونان على إعداده تقييما للتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وكان الموضوع المحوري الذي تناوله عدد ٢٠١٣ من التقرير هو الديناميكيات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. كذلك تتعاون المؤسستان من خلال «برنامج تقييم القطاع المالي» لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء القدرة على الصمود فضلا عن خضوعها لمستوى جيد من التنظيم.

وتشتمل مجالات التعاون الأخرى بين المنظمتين على وضع المعايير والمواثيق وتحسين جودة بيانات الدين الخارجي وتوافرها وتغطيتها.

المؤسسات الأخرى

الأمم المتحدة

صندوق النقد الدولي لديه ممثل خاص في الأمم المتحدة ويحتفظ بمكتب له في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. ويغطي التعاون بين صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة عددا من المجالات ذات الاهتمام المشترك منها التعاون في مجال القضايا الضريبية والخدمات الإحصائية التي يقدمانها، وكذلك الحضور والمشاركة على أساس متبادل في الاجتماعات المنتظمة وفي مؤتمرات وأنشطة محددة. وفي السنوات الأخيرة، ساهم صندوق النقد الدولي في العملية التي تقودها الأمم المتحدة لإعداد «خطة ما بعد ٢٠١٥» وأهداف التنمية المستدامة (SDG) المتوقع أن تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) التي تنتهي في نهاية ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. ويتعاون صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأمم المتحدة للمساعدة في التغلب على المشكلات المرتبطة بالبيانات. وعمل صندوق النقد الدولي مع منظمة العمل الدولية بشأن قضايا تتعلق بالتوظيف، وكذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛ ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على قضايا المالية

العامة والسياسة الاجتماعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاقتصاد المراعي للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي بشأن شبكات الأمان الاجتماعي والتقييمات المبكرة لمواطن الضعف.

المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوربي

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية في تمويل بلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان المدفوعات إلى اتساع نطاق تعاون صندوق النقد الدولي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، في وقت لاحق من الأزمة، حينما طلبت بلدان من منطقة اليورو الدعم من صندوق النقد الدولي. وأصبح هذا التعاون الأوثق بين صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، في برامج قطرية يُطلق عليه «الهيكل الثلاثي». وبرغم تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في «الهيكل الثلاثي»، فإن المجلس التنفيذي يتخذ في نهاية المطاف قرارات التمويل والمشورة بشأن السياسات على نحو مستقل عن عملية «الهيكل الثلاثي». ويعمل صندوق النقد الدولي أيضا بشكل وثيق مع المفوضية الأوروبية بشأن قضايا تؤثر على البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك بشأن تمويل تنمية القدرات.

شراكة دوقيل

يشارك صندوق النقد الدولي بنشاط في «شراكة دوقيل» التي تمثل عملا دوليا أطلقته مجموعة الثمانية، والبلدان الشريكة في الإقليم ومؤسسات مالية دولية في مايو ٢٠١١ لحشد المساعدة للبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. ويجمع المنبر التنسيقي المخصص لشراكة دوقيل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الأطراف في هذه الشراكة لضمان الدعم الفعال والمنسق للبلدان الشريكة، وتيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك، والحوار حول العمليات مع البلدان الشريكة؛ وتنسيق أعمال المراقبة وإعداد التقارير عن تنفيذ الإجراءات المشتركة لدعم الشراكة؛ وتحديد فرص التعاون في مجال المساعدة المالية والفنية والسياسة والعمل التحليلي.

منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال

تشمل ولاية صندوق النقد الدولي المساهمة في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل والمحافظة عليها من خلال تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ونظرا لأهمية العمالة للنمو القابل للاستمرار والشامل، تتضمن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي في كثير من الأحيان توصيات تتصل بسوق العمل. وبما أن سياسات سوق العمل ليست جزءا من مجالات خبرة الصندوق الأساسية، فإن الصندوق يعمل مع منظمات دولية وإقليمية ومحلية أخرى في هذا المجال. ويقيم صندوق النقد الدولي شراكة نشطة مع منظمة العمل الدولية التي تعمل على جمع الخبرات من أجل فهم انعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية بشكل أفضل على استحداث فرص العمل. ويجري صندوق النقد الدولي أيضا اتصالات منتظمة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال والهيئات المنتسبة له.

٥ الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الميزانية والدخل

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء

نموذج الدخل

يتضمن نموذج دخل صندوق النقد الدولي الحالي، الذي اعتمده المجلس التنفيذي ووافق عليه مجلس المحافظين في ٢٠٠٨، إنشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار يُمَوَّل من أرباح عملية بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب (راجع «مبيعات الذهب» لاحقا في هذا الفصل). والهدف من هذا الحساب هو استثمار هذه الموارد وتوليد عوائد للمساهمة في دعم ميزانية الصندوق مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للوقف في الأجل الطويل. ويمثل توسيع صلاحية الاستثمار المخولة للصندوق من أجل تعزيز عائدات الاستثمار أحد العناصر الرئيسية في النموذج. وفي يناير ٢٠١٣، اعتمد المجلس التنفيذي قواعد ونظم جديدة بشأن حساب الاستثمار وضعت الإطار القانوني لتنفيذ صلاحية الاستثمار الموسعة، بموجب التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١١.[٧٤]

الرسوم

لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو أنشطته التمويلية إلى حين استثمار الموارد المودعة في صندوق الوقف، والذي سيُنَفَّذ بالتدريج على مدى ثلاث سنوات (بدأ تمويل عملية التخصيص الاستراتيجي للأصول في مارس ٢٠١٤). ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على التمويل من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش مُعبَّرا عنه بنقاط الأساس. وبالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٥ و٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على أن يظل هامش معدل الرسم ١٠٠ نقطة أساس. وجاء اعتماد الهامش في ظل قاعدة تحديد معدل الرسم الأساسي الذي اعتمده المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١. وبموجب هذه القاعدة، يُحدد الهامش بحيث يغطي تكاليف الوساطة المرتبطة بالتمويل من الصندوق ويسمح بتكوين الاحتياطيات. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي هذه القاعدة على مضاهاة البيانات لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع في سوق الائتمان على المدى الطويل.[٧٥]

وتُفرض رسوم إضافية تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام البلد العضو مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية [٧٦] وفي ظل الاتفاقات الممددة؛ ويشار إليها باعتبارها رسوما إضافية حسب مستوى استخدام الموارد. ويفرض الصندوق أيضا «رسوما إضافية حسب الإطار الزمني» بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لأكثر من ٣٦ شهرا.

وإلى جانب الرسوم الأساسية والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة، حيث يُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب للموارد من حساب الموارد العامة. وهناك رسم التزام قابل للرد على المبالغ الممنوحة كل ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات الممددة، والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، والاتفاقات في إطار خط الوقاية والسيولة. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ٢٠٠٪ من حصة

العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب المصروفات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات»). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ألا تتجاوز نسبة هذه الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا تقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. ونسبة الفائدة التعويضية في الوقت الحالي تعادل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وهو أيضا سعر الفائدة الحالي على اقتراض الصندوق.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٤، بلغت قيمة القروض القائمة على الصندوق من خلال قروض ثنائية واتفاقيات لشراء السندات، واتفاقات جديدة موسعة وممددة في ظل «الاتفاقات الجديدة للاقتراض، ٤٧,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٧٣,٣ مليار دولار).

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عن موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويرفع الصندوق معدل الرسم ويخفض معدل الفائدة التعويضية لاسترداد رسوم الفائدة ربع السنوية التي تتجاوز أجل استحقاقها (غير المسددة) بستة أشهر أو أكثر (تعديلات اقتسام الأعباء) ومن ثم تعويض الدخل الضائع. وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٤، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة أقل من نقطة أساس واحدة، وهو ما يعكس ارتفاع الائتمان القائم للصندوق بسبب تأثير الأزمة العالمية التي طالت البلدان الأعضاء وحدوث ارتفاع مماثل في مراكز الشرائح الاحتياطية للبلدان الأعضاء. وبلغ متوسط الرسوم المعدلة والفائدة التعويضية المعدلة ١,١٠٪ و ٠,٠٩٪ على التوالي في السنة المالية ٢٠١٤.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٤ بلغ صافي دخل الصندوق ٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤,٠ مليار دولار)، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة التمويل والدخل من استثماراته التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار. وكما تقضي «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» (المعيار المحاسبي الدولي (١٩) المعدل «منافع العاملين»)، يتضمن الدخل في السنة المالية ٢٠١٤ مكاسب مقدارها ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٧ مليار دولار) تحققت من القيد الفوري لجميع التغيرات التي طرأت على التزامات الصندوق ذات المزايا المحددة في ظل خطط منافع ما بعد التوظيف وأصول الخطط المقترنة بها. وفي السنوات الماضية، استُهلكت المكاسب أو الخسائر الاكتوارية بموجب المعيار المحاسبي السابق.

مبيعات الذهب

اعتمد صندوق النقد الدولي نموذج دخل يتضمن صندوق وقف يُموَّل من أرباح عملية بيع محدودة لحيازات المؤسسة من الذهب. وقد وافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ على استخدام جزء من حصيلة بيع الذهب لزيادة موارد الصندوق المتاحة لمنح قروض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، إلى جانب استخدامه في تمويل الوقف.

أعلى الصفحة السابقة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تتحدث أمام لجنة التنمية في إبريل ٢٠١٤ **أسفل الصفحة السابقة** لافتات تبرز موضوع اجتماعات الربيع **أقصى اليسار** ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام، يتحدث في ندوة عن إعادة هيكلة الديون السيادية في أكتوبر ٢٠١٣ **أقصى اليمين** أعضاء الصحافة يصورون مسؤولي مجموعة العشرين في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٣ **إلى اليسار** مدير إدارة بالصندوق والمستشار المالي، هوزيه فينيالز، يعرض عدد إبريل ٢٠١٤ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي» **إلى اليمين** المستشار الاقتصادي، أوليفييه بلانشار، يتحدث إلى ممثلي وسائل الإعلام حول عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي.»

وقد وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩ على بيع ٤٠٣,٣ أطنان مترية من الذهب، أي ما يعادل ثُمن مجموع حيازات الصندوق من الذهب. وقد بدأت عمليات بيع الذهب في أكتوبر ٢٠٠٩ وانتهت في ديسمبر ٢٠١٠، وبلغ مجموع عائداتها ٩,٥٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها ٢,٦٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل القيمة الدفترية للذهب و٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل الأرباح. وقد استندت جميع عمليات البيع على أساس الأسعار السوقية، التي كانت أعلى من السعر المفترض البالغ ٨٥٠ دولارا أمريكيا للأوقية في عام ٢٠٠٨ عندما اعتمد المجلس نموذج الدخل المعدل. وقد بلغ المتوسط الفعلي لسعر بيع الذهب في ذلك الوقت ١١٤٤ دولارا أمريكيا للأوقية، مما ترتب عليه تحقيق أرباح إضافية «استثنائية» من مبيعات الذهب. ومن أرباح مبيعات الذهب التي بلغت ٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قرر المجلس أن يودع مبلغا قدره ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في الاحتياطي الخاص للصندوق؛ وأودع المبلغ المتبقي وقدره ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يمثل قيمة الأرباح الإستثنائية، في الاحتياطي العام للصندوق، لحين الانتهاء من المناقشات الإضافية حول كيفية استخدامه في نهاية المطاف.

وفي إطار مجموعة تدابير التمويل المقررة للبلدان منخفضة الدخل خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي في شهر فبراير ٢٠١٢ على توزيع ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,١ مليار دولار) على جميع بلدانه الأعضاء من أصل ذلك المبلغ المودع في الاحتياطي العام وقدره ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تقرر عدم دخول هذا التوزيع حيز التنفيذ إلا بعد تقديم البلدان الأعضاء ضمانات مرضية بتحويل مبالغ جديدة تعادل ٩٠٪ على الأقل من المبلغ الموزّع — أي ٦٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩٧٨ مليون دولار) — أو تقديمها بأي شكل آخر، إلى «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر».[٧٧] وقد تم بلوغ هذا الحد المعياري في شهر أكتوبر ٢٠١٢، وتم التوزيع في وقت لاحق من ذلك الشهر.

وناقش المجلس التنفيذي مسألة استخدام بقية الأرباح الاستثنائية لمبيعات الذهب، والتي تبلغ ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار) في مناسبات عديدة عام ٢٠١١. وخلال هذه المناقشات، نظر المجلس في ثلاثة خيارات رئيسية: تسهيل المساهمات لزيادة القدرة على التمويل المُيَسَّر للبلدان منخفضة الدخل، وتعزيز أرصدة الصندوق الوقائية، وإضافة المزيد إلى الوقف المخصص لاستثمار عائدات الذهب. وفي سياق استراتيجية لضمان استمرارية «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» على المدى الأطول، وافق المديرون التنفيذيون، في سبتمبر ٢٠١٢، على توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية من حصيلة مبيعات الذهب على نحو يتناسب مع أنصبة البلدان الأعضاء من الحصص. ونص القرار على أن دخول عملية التوزيع حيز التنفيذ مرهونة بشرط توفير الأعضاء ضمانات مُرْضِية بتقديم بما يعادل ٩٠٪ على الأقل من المبلغ الموزع لدعم موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.»

وفي أكتوبر ٢٠١٣، أعلن صندوق النقد الدولي عن بلوغ الحد الأدنى الإلزامي.[٧٨] وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٤، كان ١٥٥ بلدا قد تعهد بتقديم حصته من التوزيع إلى «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، ويبلغ مجموعها ١٦٥٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٥٦ مليار دولار) كموارد إضافية لدعم قدرته على تقديم التمويل الميسر إلى البلدان منخفضة الدخل. وتوجهت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، بالشكر إلى البلدان الأعضاء قائلة إن الإجراءات التي اتخذوها قد «ضمنت توفير موارد تشتد الحاجة إليها لتقديم مستويات كافية من الدعم المالي إلى أفقر البلدان ولسنوات عديدة قادمة،» وأثنت على «قوة التزام أعضائنا ككل بمساعدة أفقر بلدان العالم.» ويواصل الصندوق السعي للحصول على مساهمات من بقية البلدان الأعضاء من أجل الوصول إلى الحد الأقصى من القدرة على تقديم التمويل المُيَسَّر.

الجدول ٥–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٣–٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٣		السنة المالية ٢٠١٤		السنة المالية ٢٠١٥	السنة المالية ٢٠١٦	السنة المالية ٢٠١٧
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
النفقات الإدارية							
الموظفون	٨٣٥	٨٠٢	٨٦١	٨٢٠	٨٩٣	٩١٢	٩٣١
السفر[١]	١٢٥	١١٩	١٢٣	١١٤	١٢٨	١٣٤	١٢٨
المباني ونفقات أخرى	١٨١	١٨٠	١٩٠	١٩٥	١٩٦	١٩٩	٢٠٢
احتياطيات الطوارئ	١٨	—	١٢	—	٧	٧	٧
مجموع نفقات الميزانية الإجمالية	**١,١٥٩**	**١,١٠٢**	**١,١٨٦**	**١,١٢٩**	**١,٢٢٤**	**١,٢٥٢**	**١,٢٦٨**
المقبوضات[٢]	–١٦١	–١٥٤	–١٧٩	–١٦٠	–١٩٧	–١٩٧	–١٩٨
مجموع صافي الميزانية	**٩٩٧**	**٩٤٨**	**١,٠٠٧**	**٩٦٩**	**١,٠٢٧**	**١,٠٥٤**	**١,٠٧٠**
الترحيل[٣]	٤١	—	٤٢	—	٤٢		
مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلة	**١,٠٣٨**	**٩٤٨**	**١,٠٤٩**	**٩٦٩**	**١,٠٦٩**	**١,٠٥٤**	**١,٠٧٠**
رأس المال							
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	١٦٢	٨٩	٤١	١٥٨	٥٢	٤١	٤

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

١ تشمل السنة المالية ٢٠١٣ والسنة المالية ٢٠١٦ السفر إلى مقر الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.
٢ تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.
٣ الموارد المرحلة من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.

الجدول ٥–٢

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٤

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٤	٩٨٨
فروق التوقيت	
تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة	٣٢٧
المصروفات الرأسمالية — استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٩
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
المصروفات الرأسمالية — بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١٨
مبالغ منصرفة لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث وإدارة حقوق السحب الخاصة)	(٧٥)
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة	١,٣٠٧
بند للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٨٦١

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتستند عمليات التحويل إلى المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٤ لمصروفات بلغت حوالي ١,٥٢.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

في إبريل ٢٠١٣، وفي سياق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، اعتمد المجلس التنفيذي مصروفات إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٤ بلغ مجموعها ١٠٠٧ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١٢٢٧ مليون دولار أمريكي، يتضمن ترحيل ما يصل إلى ٤٢ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٣، التي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٤ (راجع الجدول ٥–١).[٧٩] ووافق أيضا على مصروفات رأسمالية بلغت ٤١ مليون دولار أمريكي لمرافق المباني ومشروعات رأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وظل عمل صندوق النقد الدولي خلال العام مدفوعا بالحاجة إلى تنبيه البلدان الأعضاء إلى المخاطر المحتملة أمام التعافي العالمي والاستقرار المالي في أنحاء العالم. ومقارنة بالسنة السابقة، ظل الإنفاق الكلي دون تغيير بالقيمة الحقيقية. وظل تحديد اعتمادات الميزانية عند مستوى أعلى إقرارا بالحاجة إلى موارد إضافية تعادل ٥٣ مليون دولار لتلبية الطلبات المرتبطة بالازمة.

وبلغ صافي المصروفات الإدارية الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٤ مبلغا قدره ٩٨٨ مليون دولار، بواقع ١٩ مليون دولار أقل من مجموع صافي الميزانية. ويرجع السبب في «انخفاض مستوى الإنفاق» مقارنة بالسنة الماضية بصفة أساسية إلى ارتفاع مستوى كفاءة استخدام الميزانية. وبلغت نفقات الميزانية الرأسمالية على المرافق وتكنولوجيا المعلومات ١٤٤ مليون دولار، شاملة أموالا مخصصة في سنوات سابقة. ووُجهت أكبر حصة من هذه النفقات نحو برنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي "HQ1"، وبلغت ٩٢ مليون دولار (راجع الإطار ٥–١). وبلغ مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات ٣٧ مليون دولار لأعمال استبدال البنية التحتية الرئيسية وتحسينها، ومشروعات إدارة البيانات، وأمن تكنولوجيا المعلومات. واستمر التقدم في اثنين من المشروعات الرأسمالية الرئيسية في المباني. واستُكملت معظم أعمال تجديد مبنى فندق كونكورديا وافتُتح المبنى للعمل في إبريل ٢٠١٣. وانتقل برنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي "HQ1"، وهو تحديث مبنى يشغله مستخدموه، من مرحلة التصميم إلى مرحلة الإنشاءات. ويُتوقع استكمال هذا العمل في ٢٠١٧.

ولأغراض الإبلاغ المالي، يعتمد الصندوق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية على أساس الاستحقاق. وتقتضي هذه المعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف منافع العاملين على أساس التقييمات الاكتوارية. ويعرض الجدول ٥–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٤ البالغة ٩٨٨ مليون دولار والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ١٣٠٧ مليون دولار (أي ٨٦١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن هذه السنة.

وفي إبريل ٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية السنة المالية ٢٠١٥، بما فيها مصروفات إدارية صافية تبلغ ١٠٢٧ مليون دولار مع حد أقصى للمصروفات الإدارية الإجمالية قدره ١٢٦٥ مليون دولار، متضمنا ترحيل مبلغ يصل إلى ٤٢ مليون دولار من الموارد غير المنصرفة في السنة المالية ٢٠١٤. وللسنة الثالثة على التوالي، ظلت حدود المصروفات الإدارية الصافية (ما عدا المبلغ المُرَحَّل) دون تغيير بالقيمة الحقيقية مقارنة بالسنة السابقة. وبلغت الميزانية الرأسمالية ٥٢ مليون دولار، منها ٢٢ مليون دولار لمرافق المباني و٣٠ مليون دولار لمشروعات تكنولوجيا المعلومات. ورُفعت إلى المجلس التنفيذي أيضا ميزانيتان مرجعيتان للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وقد وُضعت الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٧ ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي في الصندوق باعتمادات كلية مع تخصيص للموارد لضمان الوفاء بأولويات الصندوق. وأمكن تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضاء الصندوق ضمن ميزانية ثابتة من خلال تدابير تحقيق الكفاءة وتحسين استخدام الموارد القائمة وإعادة توزيعها.

وبصفة خاصة، تم توفير مزيد من الموارد من خلال إعادة التوزيع لتغطية الأنشطة الإضافية في البلدان الهشة والشرق الأوسط، وتعزيز أعمال الرقابة متعددة الأطراف، وتقوية إدارة المخاطر، وكذلك لتغطية التكاليف الإضافية في مجالي تكنولوجيا المعلومات والأمن المادي.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي من ١٢٩٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٣ إلى ١٢٩٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٤ (الجدول ٥–٣). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٦٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٦٪ على التوالي. وفي نهاية إبريل ٢٠١٤، كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)، وكان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى الصندوق الاستئماني والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وكان زمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وساعد التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي أُجري في أغسطس ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقَّت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بغية معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي، وفق النظام الداخلي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة، في يناير أو فبراير في العادة، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي، وفي شهر يونيو بعد استكمال عملية التدقيق، كما تجتمع في شهر يوليو لعرض موجز للإحاطة على المجلس

الإطار ٥–١

تقدم العمل في تجديد مباني الصندوق

بعد سنوات من التخطيط، بدأت عملية تجديد واسعة النطاق في أقدم مبنى من المقرين الرئيسيين للصندوق (المقر الرئيسي ١) في وسط مدينة واشنطن العاصمة لاستبدال أجهزة المبنى المتهالكة التي اقتربت من نهاية عمرها الافتراضي وهناك حاجة ماسة إلى إحلالها أو إعادة تأهيلها. وإذا لم تتم عملية الإحلال، فكان من المُرجح أن يتعطل النظام في خلال الثلاث أو الخمس سنوات القادمة.

وبدأت أعمال تجديد مبنى المقر الأول (HQ1) في الأول من مايو ٢٠١٣، وأُجري معظم العمل خلال السنة الأولى في الطوابق الأدنى. واستغرقت أعمال الإنشاءات ما يزيد على ٤٠٠ ألف ساعة عمل ما بين أعمال هدم، وإزالة وإعادة تدوير أكثر من ٤ آلاف طن من الأنقاض، وتركيب ٦٨٠ ألف رطل من الألواح المعدنية لمجاري الهواء، و١١٠ آلاف قدم من الأنابيب، و٦٥٩ ألف قدم من أسلاك الكهرباء، وذلك لاستبدال النظم الميكانيكية والكهربائية المركزية التي تدعم الطابق الثاني وما أدناه.

وفي إبريل ٢٠١٤، تحقق تقدم في تركيب محطة مركزية جديدة تتسم بالمرونة وكفاءة استخدام الطاقة، وإنشاء هيكل سيتيح المزيد من الضوء الطبيعي عندما يُعاد فتح هذه الأماكن. وكانت المساحات العامة مثل البهو الرئيسي، والقاعة والمطعم مغلقة بسبب أعمال الهدم المستمرة.

وتنفيذ عملية تجديد كبيرة في مبنى يشغله مستخدموه يمثل تحديات لا وجود لها في مواقع الإنشاءات التقليدية. ووُضعت إجراءات في بداية المشروع لحماية أولئك المضطلعين بمهام العمل اليومي في الصندوق بينما أعمال الإنشاءات مستمرة من حولهم.

وسوف تستمر أعمال التجديد في طابق تلو الآخر من طوابق المبنى مع تقدم العمل في المشروع. ومتى بدأت أعمال التجديد في أحد طوابق المكاتب، ينتقل مستخدمو المبنى المتأثرين بهذه الأعمال بصفة مؤقتة إلى مساحات عمل في المبنى الآخر للصندوق (HQ2) . وعندما يُستكمل العمل، يُتوقع انخفاض فاتورة كهرباء المبنى المُجدد انخفاضا كبيرا مما سيساعد صندوق النقد الدولي على بلوغ أعلى مستويات الاستمرارية.

الجدول ٥-٣

المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، في ٣٠ إبريل ٢٠١٤

((بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع		
	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣٤,٦	٢٢٦,٣	٨,٣	—
السودان	٩٧٩,٩	٨٩٨,٠	٨١,٨	—
زمبابوي	٨١,١	—	—	٨١,١
المجموع	**١,٢٩٥,٥**	**١,١٢٤,٤**	**٩٠,١**	**٨١,١**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

التنفيذي. ويتشاور خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١٤ السادة جيان-تشي وانغ (رئيسا)، وهو محاسب عام معتمد ورئيس مؤسسة بيجينغ داليو الخيرية العامة، وغونزالو راموس، أمين عام مجلس الإشراف على الصالح العام، ودانييل لوتو، وهو محاسب عام وكبير المحاسبين في بنك بوتسوانا.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن كشوفه المالية والحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وعادة ما تُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، ويجوز تجديدها حتى فترة خمس سنوات أخرى. ومؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في الوقت الراهن هي شركة Deloitte&Touche LLP، والتي عُيِّنت بداية في عام ٢٠٠٤. وقد أصدرت الشركة رأيا غير متحفظ بشأن الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٤. وبعد الحصول على موافقة مسبقة من المجلس التنفيذي، يمكن أن تقدم مؤسسة التدقيق الخارجي خدمات استشارية أخرى مرتبطة بالتدقيق. ولا يمكن أن تتجاوز الرسوم مقابل هذه الخدمات ٣٣٪ من قيمة عقد التدقيق البالغة مدته خمس سنوات. ويُحظر تقديم مؤسسة التدقيق الخارجي لخدمات غير مرتبطة بالتدقيق.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يُكلَّف مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA) بأداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق، حيث يُجري فحصا مستقلا لمدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الصندوق. ويتضمن نطاق تغطية أعمال التدقيق التي يجريها المكتب موظفي الصندوق، والمجلس التنفيذي، ومكاتب المديرين التنفيذيين، ومكتب التقييم المستقل وموظفيه. وتماشيا مع أفضل الممارسات، يعمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تحت إشراف الإدارة العليا للصندوق، وتخضع أنشطته لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لموضوعيته واستقلاليته.

وخلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، استكمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي عمليات تدقيق ومراجعة استشارية في مجالات ضوابط وإجراءات لضمان الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات لتقييم كفاية عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات، ومراجعات التشغيل والفعالية في إجراءات العمل والضوابط المصاحبة، وكفاءة العمليات في تحقيق الأهداف الكلية للصندوق.

وإلى جانب وظيفة التدقيق الداخلي، يعمل المكتب أيضا كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر. وبهذه الصفة، يقوم المكتب بتنسيق إصدار تقرير سنوي حول إدارة المخاطر للعرض على المجلس ويقدم الدعم في عرض موجز للإحاطة على المجلس التنفيذي حول إدارة المخاطر (راجع القسم التالي بعنوان «إدارة المخاطر»).

ويستعرض المجلس التنفيذي أنشطة المكتب مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات حول عمليات التدقيق والمراجعة التي يخطط المكتب لإجرائها، بالإضافة إلى نتائج هذه العمليات وحالة تنفيذ توصيات التدقيق، ويتم إطلاع المجلس على جميع تقارير التدقيق. وكانت آخر جلسة لإحاطة المجلس بهذه الأمور، حتى نهاية السنة المالية، هي جلسة عرض موجز الإحاطة التي عُقدت في فبراير ٢٠١٤. ولم تتم الإشارة إلى أي مواد أو مواطن ضعف خطيرة يمكن أن تؤثر في هيكل الضوابط الداخلية والكشوف المالية في الصندوق. وقد تحسن معدل التنفيذ الكلي لتوصيات التدقيق خلال النصف الأول من السنة مقارنة بالمعدل في السنة السابقة.

إدارة المخاطر

واصلت «اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر» خلال السنة دعمها لتطبيق إطار إدارة المخاطر في الصندوق. وكما أسلفنا في الفقرة الفرعية السابقة فإنها تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أهم المخاطر التي تواجه الصندوق وتقدم موجزا غير رسمي لإحاطة المجلس التنفيذي بقضايا إدارة المخاطر، وهو ما قامت به بالفعل، خلال السنة المالية التي يغطيها هذا التقرير، في شهر مايو ٢٠١٣.

وفي يوليو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٣ بشأن إدارة المخاطر الذي أعدته اللجنة، واستند إلى نتائج مسح للمخاطر على مستوى الإدارات طُلب إلى الإدارات فيه تقديم آراءها حول المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي تواجه الصندوق. واتفق

إلى اليسار كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تعرض نتائج مسح آراء الموظفين في لقاء مفتوح **إلى اليمين** آيساتا سيديبي رئيسة نقابة موظفي الصندوق تستمع إلى مخاوف الموظفين في لقاء مفتوح حول مشروع تجديد مبنى مقر الصندوق (HQ1)

المديرون التنفيذيون عموما مع تقييم المخاطر الكلية. وذكر عدد من المديرين التنفيذيين أن التقارير في المستقبل يمكن أن تستفيد من مزيد من تحليل استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك إجراء مراجعة لتدابير التنفيذ السابقة. وقالوا كذلك إنهم يتطلعون إلى أن يقدم مدير عام الصندوق مقترحات تعزز إطار إدارة المخاطر في الصندوق.

مراجعة كفاية أرصدة الصندوق الوقائية

تمثل الأرصدة الوقائية أحد عناصر الإطار متعدد المستويات الذي يستخدمه الصندوق في إدارة المخاطر المالية والذي يتضمن كذلك قوة سياسات الإقراض من الصندوق ووضعه كدائن مُفَضَّل. وحيث تتألف هذه الأرصدة من الإيرادات المحتجزة المُحتفظ بها في احتياطيات الصندوق وفي «حساب الطوارئ الخاص»، فإنها تتوافر في نهاية الأمر لاستيعاب الخسائر المالية المحتملة، ومن ثم المساعدة على حماية قيمة الأصول الاحتياطية التي يودعها الأعضاء لدى الصندوق وكركيزة لعملية تبادل الأصول الاحتياطية الدولية التي يقدم الصندوق من خلالها مساعدة للبلدان التي تحتاج إلى تمويل.

وفي فبراير ٢٠١٤، أجرى المجلس التنفيذي مراجعة لكفاية أرصدة الصندوق الوقائية،[٨٠] والتي تجُرى عادة كل عامين في ظل إطار اتفق بشأنه المجلس التنفيذي في ٢٠١٠. ويقدم هذا الإطار نطاقا إرشاديا، مرتبطا بالتطورات التي تطرأ على مجموع الائتمان القائم لصندوق النقد الدولي، وتسترشد به القرارات المتعلقة بتصحيح المعدل المستهدف للأرصدة الوقائية بمرور الوقت.

واتفق المديرون التنفيذيون عموما على أن استخدام الإطار القائم على قواعد في تقييم كفاية الأرصدة الوقائية الذي اعتُمِد في ٢٠١٠ لا يزال ملائما بوجه عام. وفي نفس الوقت، أكدوا استمرار أهمية الحكم التقديري واستخدام المجلس لأسلوب التقدير الاستنسابي في ضوء تقييم عام للمخاطر المالية التي تواجه الصندوق.

وذكر المديرون أنه رغم عدم حدوث أي تغيرات بوجه عام في الميزان الكلي للمخاطر التي تواجه الصندوق منذ المراجعة الأخيرة، فقد انخفضت حدة بعض المخاطر، مما يرجع إلى الانخفاض المحدود في نسبة الائتمان القائم وفي تدابير الائتمان الاستشرافية، إلى جانب تراجع التصورات السائدة في السوق إزاء المخاطر المرتبطة بالائتمان. غير أن المديرين ذكروا أن الصندوق لا يزال يواجه مخاطر زيادة تركز الانكشافات، لا سيما على بلدان منطقة اليورو، وتوقعوا أن يظل هذا التركز الإقليمي مرتفعا لبعض الوقت، نظرا لزيادة متوسط أجل استحقاق قروض الصندوق.

وفي ضوء هذه التطورات، أيد المديرون عموما الحفاظ على الهدف الإرشادي الراهن للأرصدة الوقائية والبالغ ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقالوا إن هذا الهدف كان قريبا من النقطة الوسطى في النطاق الإرشادي المُحَدَّث والمستمد من الإطار.

وأكد المديرون مجددا أهمية الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة الوقائية للحماية من أي ارتفاع غير متوقع في مخاطر الائتمان، وخاصة بعد فترات الائتمان المنخفض، ولضمان توافر مركز دخل قابل للاستمرار. واتفقوا على ضرورة بقاء هذا الحد الأدنى عند مستوى ١٠ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة في الوقت الراهن. وذكروا أنه ينبغي إعادة النظر في هذه المسألة في المستقبل لأن الاحتياطيات في الوقت الحالي تجاوزت الحد الأدنى لأول مرة في ظل هذا الإطار، ومع زيادة وضوح معالم تطور الائتمان على المدى الأطول والمضي قدما في تنفيذ نموذج الدخل الجديد في الصندوق.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى الزيادة المطردة المتوقعة في تراكم الاحتياطيات. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مناقشة السياسات التي من شأنها أن تؤثر على وتيرة تراكم الاحتياطيات.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

الموارد البشرية

لكي يضطلع صندوق النقد الدولي بدور فعال في الاقتصاد العالمي الديناميكي المتكامل، يجب أن يظل على درجة عالية من التطور في مجالات اختصاصه وأن يظل صاحب العمل المُفَضَّل لدى المتخصصين أصحاب المواهب. ومن أجل الحفاظ على النجاح، من الضروري أن يتحرك الصندوق بسرعة في مواجهة القضايا الجديدة أو غير المتوقعة، بينما يضمن في الوقت ذاته معاملة جميع موظفيه على قدم المساواة.

وظل الصندوق يركز على حملة التوظيف المكثفة خلال السنة المالية ٢٠١٤، وتحرك بسرعة استجابة لنتائج مسح آراء الموظفين لعام ٢٠١٣، ووضع إطارا جديدا لتنمية المهارات القيادية بغية تقوية مهارات التعامل مع الأشخاص.

خصائص القوى العاملة

واصلت معدلات التعيين الخارجي الارتفاع للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفعت بنسبة ٩٪ في عام ٢٠١٣. وتمثل هذه النسبة مجموع الموظفين المُعَيَّنين من الخارج وبلغ عددهم ١٧٦ موظفا، وهم بصفة أساسية من خبراء الاقتصاد وموظفي الدعم ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية، مع تعيين عدد صغير نسبيا من الموظفين في المستوى B، أو مستوى المديرين.

ومن بين الموظفين المُعَيَّنين حديثا، كان هناك ٩٣ خبيرا اقتصاديا، أي أن عددهم ارتفع بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٢. وركزت هذه التعيينات على مستوى من هم في منتصف حياتهم الوظيفية، وظل برنامج الاقتصاديين بنفس الحجم الذي كان عليه العام السابق (٢٩). وفي المسارات الوظيفية التخصصية الأخرى، تراجعت التعيينات في الدرجات بين A9 و B5 بنسبة ٤٪، مما يرجع أساسا إلى تعيين عدد أقل في المستوى B.

ويعتمد صندوق النقد الدولي اعتمادا أساسيا على خبراء اقتصاديين لديهم عدد كبير من سنوات الخبرة في التحليل وصنع السياسات لسد المراكز الشاغرة في إدارات المناطق الجغرافية والإدارات الوظيفية. وفي عام ٢٠١٣ تم تعيين ما مجموعه ٥٨ خبيرا اقتصاديا في منتصف حياتهم الوظيفية، بارتفاع مقداره ١٤٪ عن السنة السابقة. وبينما كان معظم المُعَيَّنين في منتصف حياتهم الوظيفية من خبراء الاقتصاد الكلي (٤٨)، هناك ١٠ منهم خبراء في سياسة المالية العامة والقطاع المالي.

وجدير بالإشارة هذا العام إطلاق « برنامج المُعَيَّنين الممولين بموارد خارجية.» وسيقوم برنامج التعيين المركزي هذا بدور مكمل لتعيين خبراء اقتصاد في منتصف حياتهم الوظيفية في الإدارات المختلفة. ووُضع هذه البرنامج استجابة لاهتمام البلدان الأعضاء باكتساب موظفي القطاع العام فيها للخبرة من الصندوق، بينما تتولى هذه البلدان الأعضاء تمويل تكلفتهم. وحتى هذا التاريخ، تعهدت ثلاثة بلدان أعضاء (اليابان وكوريا والسويد) بالمشاركة في البرنامج ويُتوقع أن يبدأ ستة موظفين مُعَيَّنين عملهم في السنة الميلادية ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٣، عُيِّن ٤٧٨ موظفا بعقود مؤقتة، مما يعكس ارتفاعا طفيفا مقداره ٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٢. وكانت معظم التعيينات بعقود مؤقتة – ٦٩٪ – على المستوى التخصصي ولفترات قصيرة. واتساقا مع هدف تحسين الدعم المقدم لخبراء الاقتصاد، عُيِّن ٦٢ مساعد بحوث تبلغ نسبتهم ٤١٪ من كل المتعاقدين في وظائف الدعم.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ٢١١٩ موظفا بالإضافة إلى ٤٥٩ موظفا في مستوى الخدمات المساندة. ويمكن الاطلاع على قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٧٣ و٧٤.

التنوع والاحتواء

يبذل صندوق النقد الدولي قصارى جهده لضمان تنوع موارده البشرية من حيث المنطقة الجغرافية ونوع الجنس، ويراقب كذلك جوانب التنوع الأخرى، ومنها الخلفية التعليمية، ويسعى حثيثا إلى

الإطار ٥–٢

تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والأنشطة

عندما يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية من أجل التأكد من قدرة البنك المركزي في هذا البلد على إدارة الموارد التي يحصل عليها من صندوق النقد الدولي بكفاءة، وعلى توفير معلومات موثوقة. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة وأطر المراقبة في البنوك المركزية وهي مكملة لتدابير إدارة المخاطر الأخرى، وتتضمن وضع حدود للاستفادة من موارده، والشرطية، وتصميم البرامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرامج. وتجُرى عمليات التقييم بصورة مستقلة عن أنشطة الصندوق الأخرى مثل الرقابة، والمناقشات حول البرامج، والمساعدة الفنية. وفي إبريل ٢٠١٤، استُكملت ٢٥٩ عملية تقييم، منها ١٥ عملية استُكْملت خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، وتتضمن تقييما طوعيا واحدا في منطقة الشرق الأوسط أُجري بناء على طلب السلطات.

وإضافة إلى التقييمات، تشمل أنشطة الضمانات الوقائية مراقبة التقدم في تطبيق التوصيات وكذلك التطورات الأخرى في أطر الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية طالما أن ائتمان الصندوق لا يزال قائما. وتُطَبَّق في الوقت الراهن مراقبة الضمانات الوقائية في حوالي ٧٠ بنكا مركزيا. وشملت الأنشطة خلال السنة كذلك عقد ندوتين حول تقييمات الضمانات الوقائية التي كانت موجهة للمسؤولين في البنوك المركزية في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وفي برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا. وركزت الندوتان على سياسة الضمانات الوقائية وتطبيقها، مع إعطاء أهمية كبيرة لفعالية الحوكمة والإشراف.

ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق مراجعات دورية لسياسة الضمانات الوقائية، وأُجريت آخر مراجعة عام ٢٠١٠ في الذكرى العاشرة للسياسة، ومن المقرر إجراء المراجعة التالية في ٢٠١٥.

تعيين الموظفين من كل أنحاء العالم.[٨١] وفي نهاية إبريل ٢٠١٤، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٣ بلدا من أصل ١٨٨ بلدا عضوا. وتبين الجداول من ٥–١ إلى ٥–٣ في الصفحات الإلكترونية توزيع موظفي الصندوق حسب المنطقة الجغرافية ونوع الجنس وتصنيف البلد.

وتواصل المؤسسة التقدم في تحقيق أهداف التنوع، لكن التحديات لا تزال باقية. وبلغت نسبة توظيف المواطنين من المناطق الأقل تمثيلا ٤٩٪ من كل التعيينات الخارجية في الدرجات بين A9 و B5 لعام ٢٠١٣، وهي أعلى نسبة منذ عام ٢٠٠٩. وكان ثلث الملتحقين ببرنامج الاقتصاديين عام ٢٠١٣ من مواطني المناطق الأقل تمثيلا. وبينما يتحقق في الوقت الراهن تقدم نحو التنوع على أساس تمثيل الجنسية، يواجه الصندوق تحديات في جذب نساء خبيرات في الاقتصاد. وبينما ظلت نسبة النساء بين مجموع الموظفين المُعيَّنين في الدرجات بين A9 و B5 كما هي بوجه عام، انخفضت نسبة النساء في برنامج الاقتصاديين من ٥٢٪ إلى ٣٦٪.

ووُضعت كذلك خلال السنة العديد من التدابير لتحسين مستوى الاحتواء الثقافي والديمغرافي في بيئة العمل. واشتُق مؤشر جديد للاحتواء من نتائج مسح آراء الموظفين، وأضيفت بعض التدابير إلى أطر مساءلة الإدارات؛ وأصبح منهج التنوع يضم كذلك تقييم كفاءة التعامل عبر الثقافات المختلفة والتدريب. والهدف من هذه التدابير هو مواصلة دعم تنوع الموظفين وتشجيع تمثيل المنظورات المختلفة وإعطائها فرصا عادلة.

هيكل رواتب الإدارة العليا

يُجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق؛ ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتجرى تعديلات سنوية على هيكل الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا وفقا للمسؤوليات المنوطة بكل منصب في الإدارة العليا، حسب الوضع في الأول من يوليو ٢٠١٣:

المدير العام	٤٨٢٠٨٠ دولارا
النائب الأول للمدير العام	٤١٩١٩٠ دولارا
نواب المدير العام	٣٩٩٢٤٠ دولارا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٤٧٢٨٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ٢١٣٩١٠ دولارا.

إصلاحات الموارد البشرية

مسح آراء الموظفين

اختُتم مسح آراء الموظفين لعام ٢٠١٣ في مطلع السنة المالية ٢٠١٤، وكانت جهود المتابعة موجهة نحو توفير بيئة مواتية بقدر أكبر وتعزيز قدرات التعامل مع الأشخاص. وعلى وجه التحديد، تم تصميم واستحداث تدابير لزيادة إمكانات تنقل الموظفين بين المجموعات الوظيفية وداخلها، بما في ذلك وضع برنامج جديد لتنقل العاملين في وظيفة مساعد مكتبي. وازدادت الدورات التدريبية المتاحة واتسعت إمكانية حصول الموظفين على تدريب لدعم التطور الوظيفي، وتتوافر الآن ١٢٥٠ فرصة تدريب جديدة. كذلك طُبِّقت إرشادات معززة لدعم زيادة الشفافية والاتساق في قرارات التعامل مع الموارد البشرية (اختيار الموظفين الذين يحصلون على ترقيات ومراجعة الأداء).

القيادة

في سياق مواصلة دعم التركيز على التعامل مع الموارد البشرية داخل الصندوق وتسهيل التحول نحو بيئة تتسم بمزيد من الابتكار وسرعة التحرك، تم تحديث الأدوار والمسؤوليات وخصائص الكفاءة على جميع مستويات المديرين. وسوف يستمر تطبيق هذا الإطار في السنة المالية ٢٠١٥ وسيكون أساس تطوير وتقييم جميع المديرين.

خدمة العملاء

استُحْدث نظام خدمة عملاء الموارد البشرية على شبكة الإنترنت في مايو ٢٠١٤ بهدف تحسين مستوى جودة وحداثة تقديم الخدمات. وطُبِّقت اتفاقيات بشأن مستوى الخدمة على المعاملات الرئيسية، مع مراقبة الأداء بصفة منتظمة. وكانت نتيجة رضا العملاء في السنة المالية ٢٠١٤ هي ٩١٪.

تمديد فترة عمل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

تجرى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات في الصندوق، مداولات حول قضايا السياسات الأساسية التي تواجه الصندوق والنظام النقدي والمالي الدولي. وتتألف اللجنة من ٢٤ عضوا تمشيا مع تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق. ويقوم كل بلد عضو مؤهل لتعيين مدير تنفيذي، وكل مجموعة بلدان مؤهلة لانتخاب مدير تنفيذي، بتعيين عضو واحد في اللجنة. وتجتمع اللجنة مرتين سنويا، أثناء اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي والصندوق.

وفي ديسمبر ٢٠١٣، طلب أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى السيد ثارمان شانموغاراتنام تمديد فترة خدمته كرئيس للجنة عاما آخر بعد انتهاء مدته. ووافق الوزير ثارمان، الذي تم اختياره كرئيس للجنة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، على تمديد فترة عمله وسيظل يرأس اللجنة حتى نهاية مارس ٢٠١٥. وعندما طلب أعضاء اللجنة إلى الوزير ثارمان تمديد فترة عمله، استشهدوا بما لقوة قيادته من قيمة في مداولات اللجنة، وأشاروا إلى أن استمرار قيادته في السنة القادمة سيساعد بصفة خاصة على ضمان أخذ آراء جميع الأعضاء بعين الاعتبار، بما فيها ما يتعلق بالإصلاحات الكبيرة الجارية.

المساءلة

مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ لتقييم سياسات صندوق النقد الدولي وأنشطته بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية ثقافة التعلم، ودعم الحوكمة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤولياته

إلى اليسار ناويوكي شينوهارا نائب مدير عام الصندوق يتبادل الآراء في ندوة عن الأسواق الصاعدة في إبريل ٢٠١٤ **إلى اليمين** من زو نائب مدير عام الصندوق يتحدث في ندوة عن أمريكا اللاتينيَة في أكتوبر ٢٠١٣

الإشرافية. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي الذي يرفع إليه النتائج التي يخلص إليها.

المجلس التنفيذي يراجع تقارير مكتب التقييم المستقل وتوصياته

تنبؤات صندوق النقد الدولي

أصدر مكتب التقييم المستقل في مارس ٢٠١٤ تقرير تقييم عنوانه «تنبؤات الصندوق: الإجراءات والجودة والمنظورات القُطْرية.» وتوصل التقييم إلى أن العمليات والأساليب المستخدمة في وضع التنبؤات قصيرة المدى لمشاورات المادة الرابعة و «آفاق الاقتصاد العالمي» منظمة بصورة جيدة، ومصممة عموما بصورة تلائم خصائص كل بلد. وبوجه عام، فإن المسؤولين في البلدان الأعضاء يثقون في نزاهة تنبؤات صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بجودة التنبؤات، خلُص التقييم إلى أن مستوى دقة تنبؤات الصندوق يضاهي مستوى دقة تنبؤات القطاع الخاص. ولم تظهر أي تحيزات كبيرة إلا في فترات معينة. وعلى وجه التحديد، خلُص التقييم إلى ميل «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى المبالغة بقدر كبير في التنبؤ بنمو إجمالي الناتج المحلي في فترات الركود الإقليمي أو العالمي وكذلك أثناء الأزمات في بلدان منفردة. وتوصل كذلك إلى أن التنبؤات قصيرة الأجل بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم التي توضع في سياق البرامج المدعمة بموارد الصندوق تميل إلى التفاؤل في الحالات التي تحظى بقدر كبير من الأهمية وتتسم بإتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق وإلى تراجع تحيز التنبؤات أو انعكاس مساره عند جراء أول مراجعة للبرنامج.

الإطار ٥-٣

تكريما لذكرى وابل عبد الله

أُصيب العاملون في صندوق النقد الدولي بالصدمة والحزن جراء وفاة وابل عبد الله، ممثل الصندوق المقيم في أفغانستان في يناير ٢٠١٤. وكان السيد عبد الله من بين أكثر من ٢٠ شخصا قُتلوا في هجوم انتحاري على مطعم في كابول. وتلك هي المرة الأولى التي يفقد فيها الصندوق أحد موظفيه في مثل هذا الحادث.

وقد عين السيد وابل عبد الله، وهو لبناني الجنسية، ممثلا مقيما للصندوق في يونيو ٢٠٠٨. وكان قد التحق بالعمل في الصندوق في ١٩٩٣ قادما من مصرف لبنان المركزي، وتولى عدة مناصب في عدد من إدارات الصندوق، منها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة الإحصاءات، وإدارة الموارد البشرية. وقبل أن يلتحق بالعمل في الصندوق، اكتسب وابل خبرات ثرية ومتنوعة، حيث عمل في البداية محاضرا أقدم في جامعة كولومبيا، ومستشارا اقتصاديا لبعثة لبنان إلى الأمم المتحدة، ومستشارا اقتصاديا لحاكم مصرف لبنان المركزي.

نُظِّم في يناير تجمعٌ لموظفي الصندوق لتأبين السيد عبدالله، وتكريما لذكراه خُصِّصت صفحة في شبكة الإنترنت الداخلية للصندوق فأُتيحت الفرصة للموظفين لتبادل الحديث عن ذكرياتهم مع زميل عزيز عليهم.

واستنادا إلى هذه النتائج، أشارت توصيات التقييم إلى أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يشجع ثقافة التعلم من أداء التنبؤات السابقة، وأن يقدم إرشادات ملائمة لخبراء الاقتصاد حول أفضل الممارسات في وضع التنبؤات على المدى القصير والمدى المتوسط، ويعزز الشفافية عن طريق شرح عملية وضع التنبؤات للجمهور وإتاحة إمكانية الاطلاع بسهولة على التنبؤات التاريخية.

وأثناء مناقشة التقييم في فبراير ٢٠١٤، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم الواسع لكل هذه التوصيات.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

في إطار الاستجابة لإحدى التوصيات الواردة في التقييم الخارجي الثاني لأداء مكتب التقييم المستقل (راجع المناقشة الواردة لاحقا في هذا القسم)، أعد مكتب التقييم المستقل تقريرا حول تقييم القضايا المتكررة خلال عقد من التقييم — دروس مفيدة للصندوق، ناقشه المجلس التنفيذي في منتصف عام ٢٠١٤.

ويواصل المكتب العمل لتقييم تحرك الصندوق في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وإحصاءات صندوق النقد الدولي، ونظم التقييم الذاتي في الصندوق.

وأطلق مكتب التقييم المستقل مبادرة جديدة لإعادة النظر في التقييمات السابقة بعد انقضاء مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات من أول إصدار لها. وخلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، استُكْمِل تقرير واحد يعيد النظر في تقييم المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في ٢٠٠٥. ويمكن الاطلاع على جميع التقييمات التي استكملها المكتب (بما فيها معلومات عن التقييمات الجارية وتقارير القضايا والتقارير السنوية الصادرة عنه ووثائق أخرى) في موقع المكتب الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٨٢]

تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي

بعد فترة وجيزة عقب كل مناقشة يجريها المجلس التنفيذي حول أي من تقارير التقييم التي تصدر عن مكتب التقييم المستقل، تعرض الإدارة العليا للصندوق على المجلس خطة استشرافية لتنفيذ توصيات المكتب التي يعتمدها المجلس. وتهدف خطط التنفيذ التي تضعها الإدارة العُليا إلى ضمان متابعة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس ورصدها على نحو منتظم.

وفي يونيو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي خطة التنفيذ الصادرة عن الإدارة العليا بناء على تقييم مكتب التقييم المستقل لدور صندوق النقد الدولي كمستشار مؤتمن.[٨٣] ووضع مكتب التقييم المستقل في تقريره، الذي ناقشه المجلس في فبراير ٢٠١٣، تقييما للظروف التي اعتُبِر الصندوق فيها مستشارا مؤتمنا لبلدانه الأعضاء ووضع توصيات تهدف إلى معالجة أبرز التحديات التي حددها التقييم. واتفق المجلس التنفيذي على أن الاقتراحات التي تحتوي عليها خطة التنفيذ مستوفاة لشروط الإطار.

متابعة نتائج التقييم الخارجي الثاني لمكتب التقييم المستقل

أطلق المجلس التنفيذي التقييم الخارجي الثاني لمكتب التقييم المستقل في أغسطس ٢٠١٢.[٨٤] ولدى مناقشة المجلس لتقرير التقييم في مارس ٢٠١٣، أيد المديرون التنفيذيون الكثير من توصيات اللجنة الخارجية بمواصلة تعزيز فعالية مكتب التقييم المستقل.

وفي فبراير ٢٠١٤، وافق المجلس على اقتراحات بتنفيذ هذه التوصيات، بما فيها الخطوات نحو رفع مستوى الدقة في قيد نتائج مناقشة المجلس لتقارير مكتب التقييم المستقل، وزيادة التفاعل بين مكتب التقييم المستقل واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية، وتعزيز مراقبة ومتابعة توصيات مكتب التقييم المستقل التي يؤيدها المجلس.

إلى اليسار كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، في اجتماع مع أعضاء البرلمان الكيني في نيروبي، كينيا، يناير ٢٠١٤، **إلى اليمين** نعمت شفيق نائب مدير عام الصندوق تدير لقاء في إحدى الفعاليات الخاصة بالموظفين بمناسبة يوم المرأة العالمي في مارس ٢٠١٤

الشفافية

تنص سياسة الشفافية المطبقة في الصندوق، التي اعتمدت في عام ١٩٩٩ وتمت مراجعتها آخر مرة في يونيو ٢٠١٣، على أن المؤسسة «سوف تسعى للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينه ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها». ووفقا لهذه السياسة، فإن هذا المبدأ «يحترم النشر الطوعي للوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء، وسيتم تطبيقه بما يضمن ذلك».[٨٥] وتُرفع للمجلس التنفيذي سنويا تقارير بمستجدات تطبيق هذه السياسة؛ وتمثل هذه التقارير جزءا من المعلومات التي ينشرها الصندوق في إطار جهوده في مجال الشفافية. ويمكن الاطلاع على تقرير مستجدات عام ٢٠١٣ الذي تم نشره في أكتوبر ٢٠١٣ في الموقع الإلكتروني للصندوق.[٨٦]

مراجعة سياسة الشفافية

أجرى صندوق النقد الدولي في فبراير – مارس ٢٠١٣ مشاورات عامة تناولت الآراء حول سياسته المتعلقة بالشفافية، وذلك في سياق الإعداد لمراجعة المؤسسة اللاحقة للسياسة. وكان الصندوق يرحب بالتعليقات حول أي أو كل جوانب السياسة، إلا أنه طلب تحديدا إبداء الآراء حول مواطن القوة والضعف في السياسة، والطرق الممكنة لتحسينها، وحول ما إذا كانت السياسة قد تحسنت أو تراجعت على مدى السنوات الخمس السابقة، ومدى نجاح أداء السياسة مقارنة السياسات في مؤسسات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الاطلاع على الوثائق ومعدل تواترها وفائدتها.

وعُقِد اجتماعان في يونيو ٢٠١٣، أجرى المجلس التنفيذي خلالهما مراجعة لسياسة الشفافية بناء على تقرير أعده خبراء الصندوق.[٨٧] وأشار المديرون إلى أن الإصلاحات على مدار عقدين من الزمن تمكنت من تغيير مستوى الشفافية في الصندوق، وتمكن الصندوق من المشاركة في المناقشات العامة أثناء الأزمة المالية العالمية من خلال المناقشات المفتوحة حول المخاطر والخيارات المتاحة عن طريق السياسات، والاستجابة إلى تكثف درجة التفحص الجماهيري لازدياد أنشطته التمويلية. وفي نفس الوقت، هيأت سياسة الصندوق المعنية بالشفافية الأجواء المواتية للبلدان الأعضاء لمواصلة نشر التقارير القُطرية، مع التأكيد على حماية المعلومات ذات الحساسية العالية. وأُشير إلى أن الصندوق يقف حاليا على قدم المساواة عموما مع المؤسسات الأخرى ذات الاختصاصات المماثلة فيما يتعلق بحجم وأنواع المعلومات التي ينشرها. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، اتفق المديرون التنفيذيون على أن هناك حيزا لتعزيز مستوى الشفافية بهدف تحسين فعالية رقابة الصندوق ومشورته على مستوى السياسات فضلا على تعزيز مشروعيته لدى البلدان الأعضاء. وأشار المديرون إلى عدد من المجالات المحددة:

زيادة معدلات النشر وتقليل فترات التأخر: أيد المديرون بوجه عام اقتراح الخبراء بتوسيع نطاق نظام أقوى للنشر بحيث يشمل كل تقارير الخبراء المتعلقة باستخدام موارد الصندوق والاستفادة من أداة دعم السياسات كوسيلة لتعزيز مبدأ مساءلة الصندوق أمام أعضائه المساهمين. واتفق معظم المديرين أيضا على المقترحات التي تحث على سرعة نشر المعلومات — بما في ذلك تعريف النشر المعجل باعتباره خلال ١٤ يوما من مداولات المجلس التنفيذي، وإصدار بيانات وقائعية في حالة تأخر النشر، واستحداث درجة أهمية أقل بالنسبة للتقارير المنشورة بعد أكثر من ٩٠ يوما من مداولات المجلس. وأحاط المديرون علما بالتوضيح الذي أورده الخبراء من أن تعريف النشر المعجل وتقصير المدة العادية لطلبات الإلغاء لن ينشئا موعدا نهائيا ملزما.

توضيح صيغ التواصل الخارجي: اتفق المديرون على ترشيد منتجات الصندوق للتواصل الخارجي بغية الحد من احتمالات عدم اتساق رسائله. وأيدوا اعتماد مصطلح واحد — وهو البيان الصحفي — لجميع منتجات التواصل الخارجي، وإيقاف استخدام مصطلح «نشرة المعلومات المعممة».

تفسير قواعد الصندوق بشأن السرية بصورة أفضل: استعرض المديرون أفضل الطرق للتوفيق بين دور الصندوق كمستشار مؤتمن لكل من بلدانه الأعضاء وبين دوره كرقيب عالمي. وفي هذا السياق، أيد المديرون مقترحات الخبراء بتشجيع الفهم المشترك لقواعد الصندوق المتعلقة بسرية المعلومات بين الخبراء والبلدان الأعضاء، وذلك بعدة سبل منها زيادة وضوح الإرشادات الموجهة للخبراء، وتوضيح قواعد السرية في بداية كل بعثة، بما في ذلك عندما يلزم الإفصاح عن المعلومات السرية إلى المجلس التنفيذي، وتعزيز المراجعات التي تجريها الإدارات لتجنب تسرب المعلومات السرية.

متابعة المساواة في المعاملة: أيد المديرون التنفيذيون الاقتراح بتقوية إجراءات المتابعة في هذا المجال، وحثوا الخبراء على مواصلة استكشاف السبل لتعزيز المصارحة والمساواة.

مواءمة سياسة الشفافية مع إطار الرقابة الجديد: اتفق المديرون عموما على ضرورة مواءمة سياسة الصندوق بشأن الشفافية مع الإصلاحات الأخيرة في مجال رقابة الصندوق. واتفقوا على أن استحداث نظام النشر للفئة الجديدة من الوثائق متعددة البلدان هو طريقة جيدة لضمان نشر الصندوق معلومات صريحة حول أنشطة الرقابة متعددة الأطراف، مع احترام احتياجات البلدان فيما يتعلق بسرية المعلومات. وعلى وجه العموم أعرب المديرون عن رأيهم بضرورة تهيئة قواعد التعديلات بالنسبة لتقارير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لكي تأخذ في الحسبان انعكاسات «قرار الرقابة الموحدة».

تيسير الاطلاع العام على المحفوظات في أرشيف الصندوق: رحب المديرون التنفيذيون بالتقدم المحرز نحو تنفيذ إصلاحات عام ٢٠٠٩ في سياسة أرشيف الصندوق، ورأوا أن هناك مبررا لزيادة الجهود الرامية إلى تحويل مواد وثائقية أخرى إلى الصيغة الرقمية وترشيد الإجراءات المتبعة في إلغاء تصنيف السرية عن هذه المواد. ورأى معظم المديرين كذلك أن المجال يتسع لتقليل فترات التأخر في إتاحة محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي للاطلاع العام لكي تصبح ثلاث سنوات بدلا من خمس. غير أن عددا قليلا جدا من المديرين في المجلس أعرب عن تفضيله الإبقاء على فترات التأخر الحالية بغية تحقيق التوازن اللازم بين إطلاع الجمهور على آراء المجلس والمحافظة على درجة الصراحة المطلوبة في مناقشات المجلس. (انخفضت بالتالي فترة التأخر إلى ثلاث سنوات؛ راجع القسم التالي).

ومن المنتظر إجراء المراجعة التالية لسياسة الشفافية في موعد أقصاه عام ٢٠١٨.

اطلاع الجمهور على محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي

عقب إجراء مزيد من المناقشات، اتفق المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٤ على تقليل فترات التأخر في إتاحة معظم محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي للاطلاع العام لكي تصبح ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات،[٨٨] مع الإبقاء على فترات التأخر الحالية البالغة خمس سنوات بحيث تقتصر على محاضر المناقشات التي تدور حول استخدام موارد الصندوق أو «أداة دعم السياسات.» وكانت عملية التقليل هذه هي الرابعة من نوعها منذ عام ١٩٩٦. وقد أشارت أطراف مختلفة، ومنها منظمات المجتمع المدني، بصورة متكررة أثناء المشاورات حول مراجعة سياسة الشفافية إلى أهمية تقليل فترات التأخر في إتاحة محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي للاطلاع العام. وأعرب المجلس عن رأيه أن هذا القرار يحقق التوازن الصحيح بين إطلاع الجمهور على آراء المجلس، والحفاظ على الصراحة في مناقشات المجلس، وضمان أن الاطلاع على محاضر اجتماعات المجلس لا يهدد عمليات الصندوق الجارية. ومن أجل إتاحة الوقت أمام الصندوق والبلدان الأعضاء لتنفيذ القواعد الجديدة، اتفق المجلس على إتاحة فترة تحول مدتها ستة أشهر؛ وسوف تُطبق القواعد الجديدة على محاضر كل اجتماعات المجلس التي تُعقد في ٢٧ أغسطس ٢٠١٤ أو في تاريخ لاحق.

مراجعة استراتيجية التواصل

إلى جانب المراجعات التي أجراها المجلس التنفيذي لسياسة الشفافية، يُجرى المجلس منذ عام ١٩٩٨ مراجعات دورية لاستراتيجية التواصل. واطلع المجلس التنفيذي مؤخرا في فبراير ٢٠١٤ على أحدث تطورات تطبيق الاستراتيجية، بما في ذلك التطورات الرئيسية في عمليات تواصل الصندوق منذ عام ٢٠٠٧ وأبرز التحديات التي تكتنف التواصل في الفترة القادمة. وأُجريت عملية المراجعة اللاحقة لاستراتيجية التواصل في يوليو ٢٠١٤.

التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

ترتكز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي على محورين: أولا، الاستماع للأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وآرائها، بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ وثانيا، تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. ومن المجموعات المحددة التي يشركها الصندوق في أنشطته المتعلقة بالتواصل الخارجي منظمات المجتمع المدني والقيادات الشبابية، والاتحادات المهنية ونقابات العمال، وأعضاء البرلمانات، والأكاديميين، ومستودعات الفكر، ووسائل الإعلام. وهناك أدوات مثل وسائط التواصل الاجتماعي والتسجيلات المرئية بالفيديو وتسجيلات البث الصوتية على شبكة الإنترنت أصبحت تشكل جانبا متناميا من استراتيجية الصندوق للتواصل الخارجي في السنوات الأخيرة.

وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية. ومع تطور سياسات المؤسسة — وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة التركيز على دعم جهود الحد من الفقر في بلدان الدخل المنخفض باستخدام منهج يقوم على المشاركة، والتأكيد على الشفافية والحوكمة السليمة — أصبحت أنشطة التواصل الخارجي والاتصالات جزءا لا يتجزأ أيضا من عمل الصندوق على المستوى القُطْري.

التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق

مع تنامي أهمية جهود التواصل الخارجي التي يبذلها الصندوق في مواجهة الأزمة وما أعقبها، ظل فريق الإدارة العليا يمارس دورا متزايد الأهمية في هذه الجهود. وتتيح أنشطة التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق الفرصة لتوضيح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة وبيان أهم أولويات السياسات تجاه البلدان الأعضاء بوجه عام؛ وحشد التأييد لصناع السياسات في إجراء الإصلاحات الصعبة على المستوى الوطني والتي تنطوي على منافع محلية وعالمية؛ ومعرفة المزيد عن القضايا التي تؤثر على الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء، بما في ذلك الدوائر الانتخابية غير التقليدية، بهدف تعزيز أنشطة الصندوق التحليلية ومشورته بشأن السياسات؛ وتعزيز التزام الصندوق بتقديم المساندة اللازمة للبلدان الأعضاء، لا سيما البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة.

وتسافر السيدة المدير العام ونوابها وكبار موظفي الصندوق في جولات موسعة إلى جميع مناطق العالم الخمس، فيلتقون بالمسؤولين وأهم الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء ويستفيدون من الفرص العديدة المتاحة لتعزيز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي.

التواصل الخارجي مع الشباب واتحادات العمال وأعضاء البرلمانات

يواصل صندوق النقد الدولي التركيز على أنشطة التواصل الخارجي مع منظمات المجتمع المدني والشباب واتحادات العمال وأعضاء البرلمانات. ويشارك الصندوق في العمل على نحو استباقي مع أعضاء البرلمانات، وهي المجموعة التي تضطلع بدور مهم في عملية صنع القرارات الاقتصادية في بلدانها، من خلال «مظلة» قائمة بالفعل من الهيئات البرلمانية، مثل الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والرابطة البرلمانية للكمنولث، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC)، والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى المستوى القُطْري، يتواصل صندوق النقد الدولي كذلك مع أعضاء البرلمانات في اللجان المشرفة على القضايا الاقتصادية.

ويدعم الصندوق والبنك الدولي الشبكة البرلمانية، ومهمتها هي توفير منبر لأعضاء البرلمانات في أنحاء العالم للمناداة بمزيد من المساءلة والشفافية في المؤسسات المالية الدولية والتمويل متعدد الأطراف لأغراض التنمية. ومن خلال الشبكة، عقد صندوق النقد الدولي مؤتمرات متخصصة، مثل المؤتمر الذي عُقِد في رواندا عام ٢٠١٢ حول تنمية القطاع الخاص. ويعقد الصندوق كذلك حلقات تطبيقية لأعضاء البرلمانات أثناء فترة انعقاد اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لتقديم عرض عام عن التحديات الاقتصادية الرئيسية وكذلك آخر البحوث حول الموضوعات التي يعمل الصندوق بشأنها. وإضافة إلى ذلك، ينظم الصندوق أنشطة تواصل خارجي قُطْرية وحول موضوعات محددة لمناقشة قضايا اقتصادية محددة سوف يصدر أعضاء البرلمانات تشريعات بشأنها في برلماناتهم الوطنية.

وفي عامه السابع، قام «برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني» في صندوق النقد الدولي برعاية ٥٤ عضوا من أعضاء هذه المنظمات ومن الشباب من ٤٣ بلدا مشاركا في اجتماعات الربيع والاجتماعات

الإطار ٥–٤

مبادرات تعزيز الحوار بشأن السياسات في المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظم المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال السنة عدة مؤتمرات رفيعة المستوى بالتعاون مع مؤسسات أخرى جمعت لفيفا من كبار صناع السياسات والقيادات الأكاديمية لمناقشة قضايا ذات صلة بالمنطقة. وعُقِد مؤتمر في بانكوك — نظمه المكتب بالتعاون مع بنك تايلند — ركز على التحديات المتعلقة بتفاعل السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية. وعُقِدت ندوة مشتركة في طوكيو نظمتها جامعة هيتوتسوباشي والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ناقشت الخيارات أمام الأسواق الصاعدة في التعامل مع السياسات النقدية غير التقليدية التي طبقتها البنوك المركزية المؤثرة على النظام، بما فيها انعكاسات الخروج. وعُقِد مؤتمر في طوكيو — شاركت في تنظيمه هيئة الخدمات المالية في اليابان، ومعهد بنك التنمية الآسيوي والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ – ناقش أبرز التحديات التي تواجه السلطات المالية في الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان توافر تمويل على المدى الطويل وتعزيز وجود صناعة مالية تنافسية.

السنوية التي يعقدها البنك الدولي والصندوق. ودُعي المجتمع المدني لتقديم مدخلاته — من خلال المشاورات العامة — حول قضايا مثل المسودة المعدلة لميثاق شفافية المالية العامة، و «التداعيات الاقتصادية للنظم الضريبية الدولية»، ومراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي يحل موعدها عام ٢٠١٤.

وفي السنوات الأخيرة، كثف الصندوق كذلك العمل مع الشباب في أنحاء العالم بهدف تبادل الآراء بشأن حلول للتحديات التي تواجه الشباب، وخاصة البطالة. وواصل الصندوق التعاون مع منظمة العمل الدولية، مع التركيز على ثلاثة مجالات: «مبادرة الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية»، والبحوث المشتركة وبناء القدرات، والحوار المجتمعي. وإضافة إلى مشاركة خبراء الصندوق في العمل على المستوى القُطْري، اجتمعت السيدة مدير عام الصندوق عدة مرات مع قيادة الاتحاد الدولي لنقابات العمال. كذلك يشارك صندوق النقد الدولي في العمل مع منظمات العمل ومنظمات المجتمع المدني في عملها بشأن «سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل» وجدول أعمال الصندوق بشأن النمو وفرص العمل.

وواصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة للمجتمع في واشنطن العاصمة وفي أنحاء العالم من خلال تقديم التبرعات لأغراض الإغاثة الإنسانية، وأعمال التطوع، والمنح لدعم المجتمع المحلي والمبادرات العالمية. وأحد ركائز هذه الجهود حملة «أيادي العون»، التي يقدم موظفو الصندوق تبرعات من خلالها لدعم المنظمات التي تخدم المجتمعات المحتاجة، ويتبرع صندوق النقد الدولي بما يضاهي ٥٠٪ من هذه التبرعات.

مكاتب الصندوق الإقليمية

المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في إضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي على أنشطة الصندوق الرقابية. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإعلام الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، قام المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بزيادة الرقابة الثنائية والإقليمية مع توسيع دوره في منغوليا، والدعم والمشاركة الفعالة في العمل المتعلق باليابان، وزيادة الرقابة الإقليمية بالتعاون مع المنتديات في آسيا بما في ذلك رابطة آسيان +٣ (رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد الصين واليابان وكوريا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. كذلك يساهم المكتب الإقليمي في أنشطة تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج الندوات الاقتصادية الكلية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج أخرى للندوات الاقتصادية الكلية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس بأعمال التواصل الخارجي في اليابان وفي المنطقة ككل كما يشارك في الحوار مع صناع السياسة الآسيويين عن طريق تنظيم المؤتمرات والفعاليات التي تتناول قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية بالنسبة لعمل الصندوق (راجع الإطار ٥–٤).

المكتب الإقليمي في باريس وبروكسل

يضطلع مكتب صندوق النقد الدولي في أوروبا، الكائن في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن سياسات منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القُطْرية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويمثل كذلك الصندوق لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، والدوائر الأكاديمية، والقطاع المالي. ويقدم الدعم لعمليات صندوق النقد الدولي في أوروبا، بما فيها أنشطة الرقابة الاقتصادية، والبرامج المدعمة بموارد الصندوق، والمساعدة الفنية؛ ويساعد على تنسيق أنشطة الاتصالات والتواصل الخارجي عبر المنطقة.

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٤

المعينون

ميغ لوندساغر شاغر	الولايات المتحدة
دايكيتشي موما إيساو هيشيكاوا	اليابان
هوبرت تيماير ستفن ماير	ألمانيا
هيرفيه دي فيليروشيه شاغر	فرنسا
ستيفن فيلد كريستوفر ييتس	المملكة المتحدة

المنتخبون

منو سنيل ويلي كيكنز يوري ياكوشا	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
خوزيه روجاس فيرناندو فاريلا ماريا أنجليكا أربيليز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا
أندريا مونتانينو ثانوس كاسامباس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
ويمبو سانتوسو رشيد عبد الغفور	بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
جان تاو سون بين	الصين
جون–وون يون إيان دافيدوف فيكي بلايتر	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
توماس هوكين ماري أودي	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين
أودون غرون بيرنيلا ميرسون	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
مودو ساهو شيليش كابويبوي أوكو جوزيف نانا	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
عبد الشكور شعلان سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
يوهان برادر عمر يالفاك ميروسلاف كولار	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
راكش موهان كوسغالانا راناسينغ	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
فهد الشثري هشام العقيل	المملكة العربية السعودية
دانييل هيلر دومينيك رادزيويل	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان
باولو نيغويرا باتيستا، جونيور هيكتور توريس لويس أوليفيرا ليما	البرازيل، الرأس الأخضر، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور–ليشتي، ترينيداد وتوباغو
أليكسي موجين أندريه لوشين	روسيا
محمد جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
ألفارو روجاس اولميدو سيرجيو شوداس	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
كوسي أسيمايدو نغويتو تيرانيا يامباي وري ديالو	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

كبار موظفي الصندوق

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٤

كريستين لاغارد، المدير العام
ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام
ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام
من زو، نائب المدير العام
أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي
هوزيه فينيالز، المستشار المالي

إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

شان يون ري
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

رضا مقدم
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

اليهاندرو ويرنر
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية

جيرارد رايس
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أندرو تويدي
مدير إدارة المالية

سانجيف غوبتا
مدير إدارة شؤون المالية العامة بالنيابة

شارميني كوري
مديرة معهد تنمية القدرات

شون هاغان
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

لويس مارك دوشارم
مدير إدارة الإحصاءات

سيدارث تيواري
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

بير بريك
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

كريستيان مامسن
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

اكسيل بيرتوتش–صامويل
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

مارك بلانت
مدير إدارة الموارد البشرية

جيانهاي لين
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

سوزان سوارت
مسؤول المعلومات الأول، إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

دانييل سيترين
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

كلير برادي
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

مويسس شوورتس
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

في ٣٠ إبريل ٢٠١٤

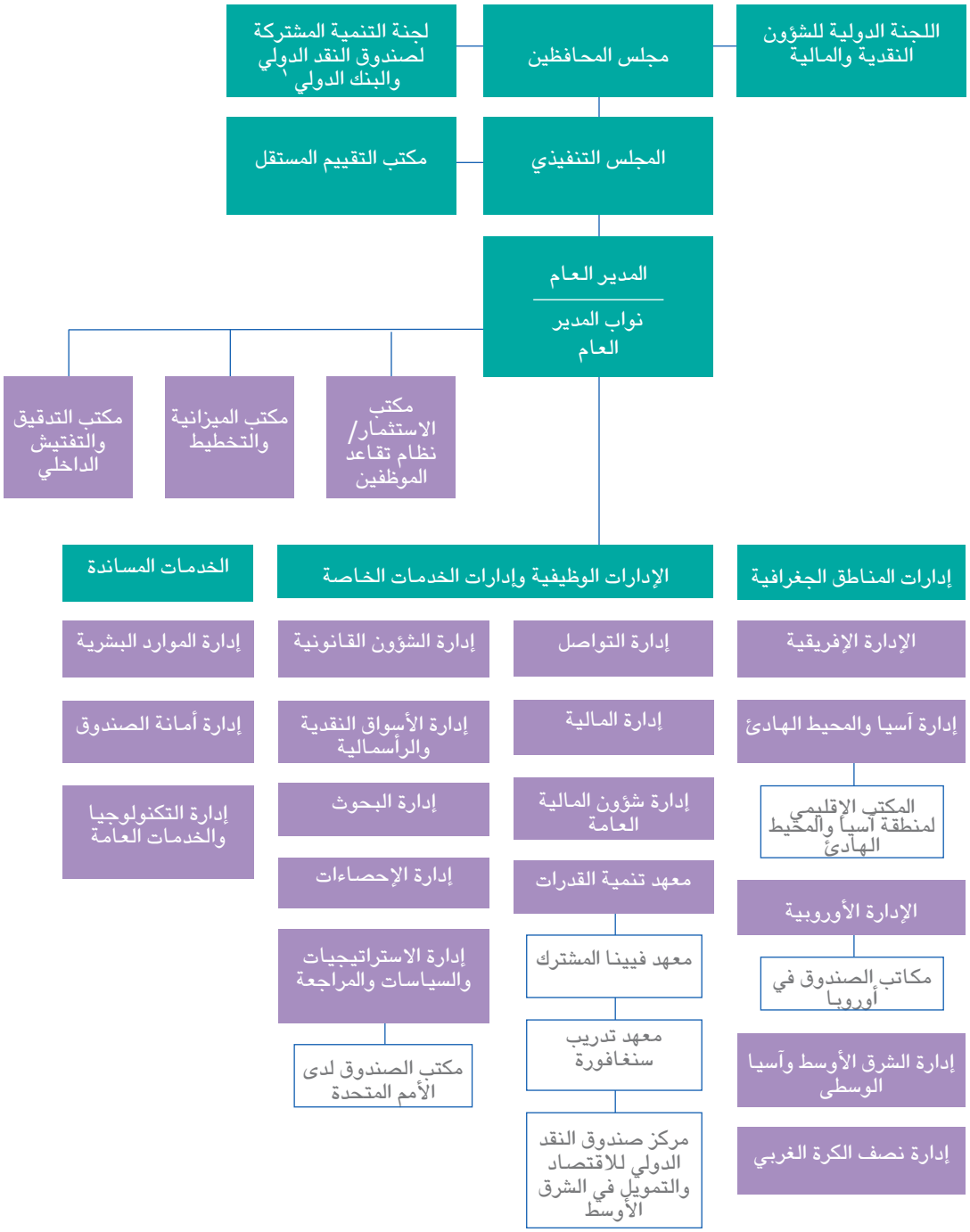

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

حواشي ختامية

١ تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في الأول من مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

٢ ترد معلومات عن نتائج وتوصيات عملية التقييم المتبادل وتحليل خبراء صندوق النقد الدولي في الموقع التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/g20/index.htm.

٣ راجع «تقرير أولويات الإصلاح الاقتصادي الكلي،» الذي أعده خبراء الصندوق، بمدخلات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (www.g20.org/sites/default/files/g20_re-sources/library/G-20%20Macroeconomic%20Reform%20Priorities%20Report%20Feb%2012%202014.pdf).

٤ راجع «مراجعة الرقابة المقررة لعام ٢٠١٤ — مذكرة مفاهيم» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100813.pdf).

٥ كجزء من المشاورات السنوية للصندوق مع كل بلد عضو بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، يقوم فريق من الصندوق بزيارة البلد لتبادل الآراء مع المسؤولين والنظر في المخاطر التي تواجه الاستقرار المحلي والعالمي التي تستدعي تعديلات على السياسات. وعند عودة الفريق إلى مقر الصندوق، فإنه يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته: «تقرير مشاورات المادة الرابعة»، ويختتم المجلس التنفيذي المشاورات. راجع الإطار ٣–١ «الرقابة الثنائية» للمزيد من المعلومات.

٦ راجع www.imf.org/external/pubs/ft/reo/reorepts.aspx.

٧ راجع السيولة العالمية — «قضايا ذات صلة بالرقابة» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/031114.pdf).

٨ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣٢٤، «المجلس التنفيذي للصندوق يناقش التقرير الإقليمي لبلدان الشمال الأوروبي بشأن الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13324.htm).

٩ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/١٦٧، «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يراجع استراتيجية الصندوق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14167.htm).

١٠ راجع صحيفة الوقائع — المعايير والمواثيق: دور الصندوق (www.imf.org/external/np/exr/facts/sc.htm).

١١ راجع «استراتيجية الرقابة المالية – تقرير تقدم سير العمل» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/091213.pdf).

١٢ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/٠٨ «المجلس التنفيذي للصندوق يراجع تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1408.htm).

١٣ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣٧٦، «المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير المخاطر ومواطن الضعف العالمية للبلدان المنخفضة الدخل لعام ٢٠١٣» (www.imf.org/exter-nal/np/sec/pr/2013/pr13376.htm).

١٤ راجع «حدود الدين في برامج الصندوق مع البلدان المنخفضة الدخل» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/030113.pdf).

١٥ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٢٥٢، «رؤساء الوكالات يتعهدون ببذل المزيد من الجهد لدعم أفقر البلدان للاستفادة من التجارة» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13252.htm).

١٦ راجع «استمرارية النمو طويل الأجل والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المنخفضة الدخل — دور التحول الهيكلي والتنويع» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/030514.pdf).

١٧ راجع www.imf.org/external/np/res/dfidimf/diversification.htm.

١٨ للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.vienna-initiative.com.

١٩ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/١١ «مبادرة فيينا تحدد الأولويات لعام ٢٠١٤» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1411.htm).

٢٠ راجع الدراسة بعنوان «نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي» (www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1401mcd.pdf).

٢١ انظر البيان الصحفي رقم ١٤/١٦٤، «الصندوق يطلق النشرة ربع السنوية بشأن الدول الصغيرة في آسيا والمحيط الهادئ» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14164.htm).

٢٢ يوضح الفصل الخامس نظام حصص العضوية في الصندوق.

٢٣ يشمل هذا الرقم المسحوبات من جولة ٢٠٠٩–٢٠١٠ من اتفاقات الاقتراض الثنائية التي توقفت منذ أول إبريل ٢٠١٣. ولا توجد مسحوبات مستحقة في إطار الجولة الجديدة من الاقتراض في عام ٢٠١٢ (اتفاقات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠١٢)، والتي تعمل بمثابة خط الدفاع الثاني للحصص وموارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

٢٤ راجع www.imf.org/external/np/exr/facts/gabnab.htm.

٢٥ راجع «تقييم مشاركات الصندوق مع ترتيبات التمويل الإقليمية» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/041113b.pdf).

٢٦ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/٨٤، «المجلس التنفيذي للصندوق يناقش مراجعة خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وأداة التمويل السريع» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1484.htm).

٢٧ راجع البيان الصحفي رقم ١٤٨/١٤، «المجلس التنفيذي للصندوق يراجع الشرطية في نظم السياسات النقدية المتطورة» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14148.htm)

٢٨ هذا المبلغ إجمالي وليس صافيا من الاتفاقات الملغاة. وحولت المبالغ إلى الدولار الأمريكي باستخدام ٠,٦٤٥٢٩٠ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، وهو سعر الصرف في ٣٠ إبريل ٢٠١٤.

٢٩ يطلق على الصرف في إطار اتفاقات التمويل من حساب الموارد العامة اسم «عمليات الشراء» ويشار إلى السداد باسم «عمليات إعادة الشراء».

٣٠ راجع البيان الصحفي رقم ٣٠٦/١٣، «هنغاريا تسدد مبكرا التزاماتها المستحقة للصندوق» www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13306.htm

٣١ تقدم مساعدات تخفيف أعباء الديون في إطار هذه المبادرات من خلال عملية تتكون من خطوتين: مساعدات مرحلية لتخفيف أعباء الديون في المرحلة المبدئية، ويشار إليها باسم نقطة اتخاذ القرار، وعندما يستوفي البلد التزاماته، يحصل على المساعدات الكاملة لتخفيف أعباء الديون عند نقطة الإنجاز. وللحصول على المزيد من المعلومات عن هذه المبادرات، راجع «صحيفة الوقائع: تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» (www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm) و«صحيفة الوقائع: المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (www.imf.org/external/np/exr/facts/mdri.htm).

٣٢ راجع البيانات الصحفية رقم ٢٣١/١٣، «المجلس التنفيذي للصندوق يكمل المراجعة السادسة في إطار أداة دعم السياسات لموزامبيق ويوافق على أدوات جديدة لدعم السياسات لمدة ثلاث سنوات» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13231.htm)؛ ورقم ٢٣٩/١٣، «المجلس التنفيذي للصندوق يكمل المراجعة السادسة في إطار أداة دعم السياسات لأوغندا ويوافق على أدوات جديدة لدعم السياسات لمدة ثلاث سنوات» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13239.htm)؛ ورقم ٤٨٣/١٣، «المجلس التنفيذي للصندوق يكمل المراجعة السابعة والنهائية في إطار أداة دعم السياسات لرواندا ويوافق على أدوات جديدة لدعم السياسات لمدة ثلاث سنوات» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13483.htm).

٣٣ راجع «إعادة تقييم دور سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة وطرائقها في الاقتصادات المتقدمة» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/072113.pdf).

٣٤ راجع «سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل» في www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/012314.pdf.

٣٥ راجع تقرير السياسات لصندوق النقد الدولي «النظام الضريبي الدولي ودور الصندوق» في www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/062813.pdf.

٣٦ الميثاق متاح على الإنترنت في www.imf.org/external/np/fad/trans/code.htm.

٣٧ راجع البيان الصحفي رقم ٤٠٨/١٣ «الصندوق يوافق على توحيد أسعار الصرف المستخدمة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13408.htm).

٣٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٦١/١٣ «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش إعادة هيكلة الديون السيادية: التطورات الأخيرة وانعكاساتها على إطار الصندوق المعني بالجوانب القانونية والسياسات» (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1361.htm).

٣٩ نادي باريس فريق غير رسمي من ١٩ دائنا رسميا يتمثل دوره في إيجاد حلول منسقة وقابلة للاستمرار للصعوبات في السداد التي تواجهها البلدان المدينة. راجع www.clubdeparis.org.

٤٠ راجع البيان الصحفي رقم ٢٣٣/١٣، «البيان الصحفي لمنتدى مديري الدين العام والمائدة المستديرة للخزانة الأمريكية حول أسواق سندات الخزانة وإدارة الدين المعقودين في مقر الصندوق» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13233.htm).

٤١ راجع البيان الصحفي رقم ١٨١/١٤، «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يصدران مبادئ توجيهية معدلة لإدارة الدين العام» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14181.htm).

٤٢ راجع «تحديث إطار سياسة المالية العامة وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/080511.pdf).

٤٣ راجع دراسة الصندوق بشأن السياسات المعنونة «التأثيرات والتحديات العالمية للسياسات النقدية غير التقليدية» في www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/090313.pdf.

٤٤ راجع «السياسات النقدية غير التقليدية — التجارب والآفاق في السنوات الأخيرة» (www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4764).

٤٥ راجع «السيولة العالمية — مؤشرات الائتمان والتمويل» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/071613b.pdf).

٤٦ راجع البيان الصحفي رقم ٣٤٢/١٣ «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش أهم جوانب سياسة السلامة الاحترازية الكلية» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13342.htm).

٤٧ بالتحديد، من بين أهداف الصندوق أن»يسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.»

٤٨ راجع التقرير «فرص العمل والنمو: الاعتبارات التحليلية والتشغيلية بالنسبة لصندوق النقد الدولي» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/031413.pdf).

٤٩ راجع البيان الصحفي رقم ٩٦/١٤ «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الاعتبارات الأخرى بشأن تقييم كفاية الاحتياطيات» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1496.htm).

٥٠ راجع قسم «تقييم كفاية الاحتياطيات» في الفصل الثالث من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١: نحو نمو متكافئ ومتوازن (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2011/eng/).

٥١ راجع البيان الصحفي رقم ١٠/٤١٨ «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص والحوكمة» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10418.htm).

٥٢ عرضت نتائج المراجعة الشاملة لصيغة الحصص في تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين في يناير ٢٠١٣. وراجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣٠ (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1330.htm).

٥٣ لن تدخل أي زيادة في الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ حتى يتم الوفاء بثلاثة شروط عامة وهي (١) أن يوافق عدد من الأعضاء لا تقل أصواتهم عن ٧٠٪ من مجموع القوة التصويتية في ٥ نوفمبر ٢٠١٠ على إجراء الزيادات في الحصص، و(٢) أن يدخل التعديل المقترح لإصلاح تشكيل المجلس التنفيذي حيز التنفيذ، و(٣) أن يدخل تعديل الأصوات والمشاركة حيز التنفيذ. وتحققت هذه الشروط ما عدا الشرط (٢). ويتطلب دخول التعديل المقترح حيز التنفيذ موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء ممن تشكل أصواتهم ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية.

٥٤ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/٢٢ «تقارير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس المحافظين عن إصلاحات عام ٢٠١٠ والمراجعة الخامسة عشرة للحصص» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1422.htm).

٥٥ اشتمل التقرير على قرار بهذا الشأن اعتمده مجلس المحافظين.

٥٦ لم يقبل سبعة وأربعون عضوا حتى الآن إصلاح تشكيل المجلس. وهناك حاجة إلى موافقة الولايات المتحدة للوصول إلى عتبة القبول المطلوبة لإصلاح تشكيل المجلس.

٥٧ راجع تقرير خبراء الصندوق «صيغة الحصص — تحديث البيانات واعتبارات أخرى» في www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/060513.pdf.

٥٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ١٣/٧٢ «المجلس التنفيذي يراجع استراتيجية تنمية القدرات في الصندوق» (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1372.htm).

٥٩ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٢٠٨ «الصندوق يرحب بخطة باراغواي الوطنية الأولى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13208.htm).

٦٠ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٥٢٧ «المانحون يتعهدون بتقديم ١٨,٩ مليون دولار لتعزيز المساعدة الفنية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13527.htm).

٦١ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣١٦ «بالاو تبدأ المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في الصندوق» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13316.htm).

٦٢ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٤٤٩ «ميانمار تبدأ المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في الصندوق» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13449.htm).

٦٣ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/٨٩ «جمهورية جزر مارشال تبدأ المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في الصندوق» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1489.htm).

٦٤ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/١٦٠ «الحلقة التطبيقية بشأن المعيار الخاص لنشر البيانات المعقودة في غابورون، بوتسوانا» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13160.htm).

٦٥ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣٩٧ «بيان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بشأن الأرجنتين» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13497.htm).

٦٦ راجع الوثيقة «تعزيز فعالية القسم الخامس من المادة الثامنة» في www.imf.org/external/pubs/ft/sd/index.asp?decision=13183-(04/10).

٦٧ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٢٥١ «مسؤولو مجموعة العشرين يرحبون بالتقدم في تنفيذ مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13251.htm).

٦٨ راجع البيان الصحفي رقم ١٤/٥٤ «إدارة الإحصاءات في الصندوق تعد نموذج لجمع البيانات بشأن الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1454.htm).

٦٩ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٢٣٦ «الصندوق يصدر بيانات عن تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية وبيانات إضافية عن الاحتياطيات بالدولار الأسترالي والدولار الكندي» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13236.htm).

٧٠ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٤٨٦ «الصندوق يصدر نتائج من المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٢» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13486.htm).

٧١ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٢٣٠ «الصندوق يصدر بيانات معدلة للمسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر ويوسع نطاقه ليشمل ١٠٠ اقتصاد» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13230.htm).

٧٢ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٤٤٤ «الصندوق يصدر بيانات أولية للمسح المنسق لاستثمارات الحافظة» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13444.htm).

٧٣ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٣٤٥ «الصندوق يصدر بيانات مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٣» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13345.htm).

٧٤ راجع «قواعد ولوائح تنظيمية جديدة لحساب الاستثمار» في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرار (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2013/eng/).

٧٥ راجع «الرسوم» في الفصل الخامس من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٢: «معا لدعم التعافي العالمي» (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2012/eng/).

٧٦ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) التي يجريها العضو من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق. والمبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الأهداف المقررة المتعلقة

بـالأداء. وعـادة مـا تقترن مثل هـذه المبالـغ المنصرفـة باتفـاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد (وكذلك «خط الائتمان المرن»). أمـا الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفـاق فهو أمر نـادر الحدوث ومن المتوقـع أن يظل كذلك.

٧٧ نظرا لأن أربـاح مبيعات الذهب تمثل جانبـا من موارد الصندوق العامـة المتاحـة لاستفادة جميـع البلدان الأعضـاء، فـلا يمكن وضعهـا مباشرة في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، المتاحـة مـوارده للبلدان الأعضـاء منخفضـة الدخل فقط. وبالتـالي، فـإن استخدام هـذه الموارد لتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر استلزم توزيـع الموارد علـى جميـع البلـدان الأعضـاء في الصندوق بالتناسب مـع أنصبـة حصصهـا، مـع افتراض طلب الأعضـاء من المؤسسـة تحويل هـذه الموارد (أو توفير مبالـغ تعادلهـا عمومـا) إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على سبيل المساهمة في دعم تمويلـه. راجـع «صحيفـة وقائـع — الذهب في صندوق النقد الدولي» (www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm) و«صحيفـة وقائـع– حصص عضويـة الصندوق» (www.imf.org/external/np/exr/facts/quotas.htm).

٧٨ راجـع البيـان الصحفـي رقـم ١٣/٣٩٨، بعنـوان "IMF Secures Financing to Sustain Concessional Lending to World's Poorest Countries over Longer Term" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13398.htm).

٧٩ الفـرق بيـن إجمـالي المصروفـات وصـافي المصروفـات يتعلـق بالمقبوضـات، وهـي في معظمهـا تمويـل من جهـات مانحـة خارجيـة لأنشطة تنميـة القدرات التـي ينفذهـا الصندوق.

٨٠ راجـع البيـان الصحفـي رقـم ١٤/٧٥ بعنـوان: "IMF Executive Board Discusses the Adequacy of the Fund's Precautionary Balances" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1475.htm).

٨١ يتنـاول «التقريـر السنوي عـن التنـوع في المـوارد البشرية» بصـورة منفصلـة مناقشـة التقدم في تحقيـق التنـوع.

٨٢ راجـع الموقـع الإلكتروني: www.ieo-imf.org/ieo/pages/IEO-Home.aspx. ويمكن الحصـول على نسخ مطبوعـة من عدد كبير مـن وثائـق مكتـب التقييـم المستقل مـن مكتبـة بيـع مطبوعـات الصندوق (www.imfbookstore.org).

٨٣ راجـع البيـان الصحفـي رقـم ١٣/٣٠٢، بعنـوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan in Response to Board-Endorsed Recommendations for the IEO Evaluation of the Role of the IMF as Trusted Advisor" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13302.htm).

٨٤ استُكْمِل أول تقييم خارجي عام ٢٠٠٦.

٨٥ للاطلاع على النص الكامل لسياسة الشفافية في الصندوق راجع (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/102809.pdf).

٨٦ راجـع "Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100313.pdf).

٨٧ راجـع البيـان الصحفـي رقـم ١٣/٢٧٠، بعنـوان "IMF Executive Board Reviews the IMF's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13270.htm).

٨٨ راجـع البيـان الصحفـي رقـم ١٤/٨٦، بعنـوان "IMF Executive Board Reduces Lag of Public Access to Executive Board Minutes" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1486.htm).

الإسهامات

قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي. وأشرف كل من ديفيد هولي وجيريمي كليفت ونجوى رياض على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والذي يعمل تحت إشراف لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة السيد منو سنل. وباشر مهام رئاسة التحرير كل من ألكسندرا راسل (وهي المحرر الرئيسي وقامت بتنسيق إجراءات الصياغة الأولية وعملية الإنتاج) وكاثي غاغنت ومايكل هاروب. وقدم كل من نجوى رياض وأنتوني أنيت مساهمات كبيرة في التحرير، وقدم كل من أكشاي مودي و سوزان ألافي المساعدة في النواحي الإدارية والتحرير اللغوي.

التصوير:

Liu Ying/Xinhua /Photoshot/Newscom الغلاف الأمامي (الصورة العلوية)
Thomas Imo/Photothek via Getty Images الغلاف الأمامي (الصورة السفلية)
QQ7/Shutterstock الغلاف الخلفي صور موظفي الصندوق
الصفحات ٤–٧
Stephen Jaffe/© IMF photo صفحة ٥٩ (إلى اليسار واليمين)، وصفحة ٦٤ (إلى اليسار)، وصفحة ٦٨ (إلى اليسار)
Michael Spilotro/© IMF photo صفحة ٦٤ (إلى اليمين)، صفحة٦٧ (الإطار)، صفحة ٦٨ (إلى اليمين)
Yuri Gripas/© IMF photo صفحة ٥٨ (إلى اليسار واليمين)، صفحة ٦٧ (إلى اليمين)
Ryan Rayburn/© IMF photo صفحة ٥٧ (أعلى وأسفل)، صفحة ٦٧ (إلى اليسار)
Alfredo Caliz/Panos Pictures صفحة ٩ (أعلى)
Petr Sznapka/CTK via AP Images صفحة ٩ (أسفل)
Franck Robichon/EPA/Newscom صفحة ١٠ (إلى اليسار)
Rosseforp/ImageBROKER/Glow Images صفحة ١٠ (إلى اليمين)
Dorte Verner صفحة ١١ (إلى اليسار)، صفحة ٢٣ (إلى اليمين)، صفحة ٥١ (إلى اليسار)
James Akena/Reuters/Newscom صفحة ١١ (إلى اليمين)
Westend61 GmbH/Alamy © صفحة ١٣ (أعلى)
Eduard Korniyenko/Reuters/Newscom صفحة ١٣ (أسفل)
Erik Isakson/Blend/Glow Images صفحة ١٤ (إلى اليسار)
Yorgos Karahalis/Reuters/Newscom صفحة ١٤ (إلى اليمين)
John Vizcaino/Reuters/Newscom صفحة ١٥ (إلى اليسار)
Veronica Bacalu صفحة ١٥ (إلى اليمين)
Bay Ismoyo/AFP/Getty Images صفحة ١٧ (أعلى)
Ian Teh/Panos Pictures صفحة ١٧ (أسفل)
Adrian Alter صفحة ١٨ (إلى اليسار)
Dinuka Liyanawatte/Reuters/Newscom صفحة ١٨ (إلى اليمين)
Hazir Reka/Reuters/Newscom صفحة ١٩ (إلى اليسار)
Rupak De Chowdhuri/Reuters/Newscom صفحة ١٩ (إلى اليمين)
Nacho Doce/Reuters/Newscom صفحة ٢٠ (إلى اليسار)
Philippe Lissac/Glow Images صفحة ٢٠ (إلى اليمين)
Thomas Imo/Photothek via Getty Images صفحة ٢٣ (إلى اليسار)
Youssef Boudlal/Reuters/Newscom صفحة ٢٦ (إلى اليسار)
Design Pics Inc.–RM Content/Alamy © صفحة ٢٦ (إلى اليمين)
Ahmad Sidique/Xinhua/Photoshot/Newscom صفحة ٢٩ (إلى اليسار)
Bogdan Cristel/Reuters/Newscom صفحة ٢٩ (إلى اليمين)
LOOK/Robert Harding صفحة ٣٥ (أعلى)
Tim Gartside/age fotostock صفحة ٣٥ (أسفل)
Morten Andersen/Bloomberg via Getty Images صفحة ٣٦ (إلى اليسار)
Indranil Mukherjee/AFP/Getty Images/Newscom صفحة ٣٦ (إلى اليمين)
EPA/Khaled Elfiqi/Newscom صفحة ٣٧ (إلى اليسار)
Petterik Wiggers/Panos Pictures صفحة ٣٧ (إلى اليمين)
Nicolas Celaya/Xinhua/Photoshot/Newscom صفحة ٤١ (إلى اليسار)
José Manuel Ribeiro/Reuters/Newscom صفحة ٤١ (إلى اليمين)
Superstock/Glow Images صفحة ٤٢ (إلى اليسار)
Keith Miao صفحة ٤٢ (إلى اليمين)
Lynn Bo Bo/EPA/Newscom صفحة ٤٧ (إلى اليسار)
Orestis Panagiotou/EPA/Newscom صفحة ٤٧ (إلى اليمين)
Imaginechina via AP Images صفحة ٥١ (إلى اليمين)
Akos Stiller/Bloomberg via Getty Images صفحة ٥٢ (إلى اليسار)
Marc Shoul/Panos Pictures صفحة ٥٢ (إلى اليمين)
Stephanie Rabemiafara/DanitaDelimont.com © صفحة ٥٤ (إلى اليسار)
STR/EPA/Newscom صفحة ٥٤ (إلى اليمين)
Neena Kapur صفحة ٥٥ (إلى اليسار)
Exactostock/Superstock صفحة ٥٥ (إلى اليمين)

الغلاف الخلفي جسر تشارلز في براغ، الجمهورية التشيكية

© INTERNATIONAL MONETARY FUND 2014
DESIGN: DESIGN ARMY WWW.DESIGNARMY.COM

IMF ANNUAL REPORT 2014 (ARABIC)

INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19TH STREET NW
WASHINGTON, DC 20431 USA

ISBN-13: 978-1-49838-270-0

9 781498 382700